جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلّية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

المعنى النحوي في شرح الرضي (ت ٦٨٨ هـ) على الكافية

رسالة تقدم بها الطالب

قصي ثعبان يوسف

إلى

مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة كربلاء، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها / لغة

إشراف

الأُستاذ الدكتور

سلام موجد خلخال الزبيدي

١٤٤١ هجرية **٢٠١٩ ميلادية**

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾

صدق الله العلي العظيم (سورة فاطر ، آية ٢٨)

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى أبـي

الذي ذاب كالشمعة من أجل أنْ ينير طريقي

وإلى أمـي التـي طالما ظللتنـي بدعائها

وإلى زوجتـي

و أولادي فاطمة ومحمد وعلـي

الكلُ يهوي وتـــعلو دفةُ الكـــتبِ.... الــعلمُ نورٌ يُرِيْكَ الحقَّ في رُتَبِ
خذهُ فلا تمنــعُ الجــدرانُ صــاحبَهُ.... مِن انْ يَرَى كوكباً قد لاحَ كالذَّهَبِ
يبقى الجهولُ ركاماً خاضَ في سَفَلٍ... يــبقى العليمُ جليلاً ضاءَ كالشُّهُبِ

الخوان

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المحتويات	أ
المقدمة	١ ــ ٥
التمهيد المعنى النحوي وأثر السياق فيه	٦ ــ ١٤
الفصل الاول : المعنى النحوي في الجملة العربية	١٥ ــ ٨٦
المبحث الاول : المعنى النحوي في الجملة الفعلية	١٦-٣٤
١ – حذف الفعل جوازاً	١٦-١٨
٢ – حذف الفعل وجوبا	١٨-٢٢
٣ – ما ينوب عن الفاعل	٢٢-٢٤
٤ – الفعل المضارع بعد (حتى)	٢٤-٢٦
٥ – دلالة (لمَّا) في الجملة الفعلية	٢٦-٢٨
٦ – فعلا المدح و الذمِّ	٢٨-٢٩
٧ – دلالة سبك (أنْ) مع الفعل	٣٠-٣٤
المبحث الثاني : المعنى النحوي في الجملة الاسمية	٣٤-٥٧
١ –مسوغات الابتداء بالنكرة	٣٤-٥٠
أولا : في (ما) التعجبية	٣٩-٤٠
ثانيا : النكرة في معنى الفاعل	٤٠-٤٢
ثالثا : التخصيص بتقدم شبه الجملة والجملة على المبتدأ النكرة	٤٢-٤٤
رابعا : الاعتماد على الاستفهام	٤٤-٤٦
خامسا : النكرة في سياق النفي	٤٦-٤٨
سادسا : النكرة بمعنى الدعاء	٤٨-٥٠
٢ – تقديم الخبر	٥٠-٥١
٣ – تعدد الخبر	٥٢-٥٥
٤ – اقتران الخبر بالفاء	٥٥-٥٦
٥ – حذف المبتدأ وجوباً	٥٦-٥٧

المبحث الثالث : المعنى النحوي في نواسخ الابتداء	٥٧-٨٦
١ – الأفعال الناقصة	٥٧-٦٢
٢ – تضمين التامة معنى الناقصة	٦٢-٦٤
٣ – نفي النفي إثبات	٦٤-٦٥
٤ – أفعال المقاربة	٦٥-٦٦
٥ – عسى من أفعال الرجاء	٦٦-٦٨
٦ – طَفِقَ وأخواتها	٦٨-٦٩
٧ – نفي كَادَ	٦٩-٧٣
٨ – خبر أفعال المقاربة	٧٣-٧٧
٩ – خبر لا التي لنفي الجنس	٧٧-٧٨
١٠ – دلالة الاستغراق في (لا) النافية للجنس	٧٨-٨٣
١١ – دلالة (ليت شعري)	٨٣-٨٦
الفصل الثاني : المعنى النحوي في حروف الجر	٨٧-١٥٥
المبحث الأول : الحروف الأحادية	٨٨-١٢٠
معنى الحرف عند النحويين	٨٨-٩٠
التضمين النحوي والنيابة	٩١
مدخل	٩١-٩٤
التضمين في الفعل	٩٤-١٠٤
النيابة في حروف الجر	١٠٤-١٠٦
حروف الجر الأحادية	١٠٧
١ – دلالة – الباء	١٠٧
أولاً :دلالة الباء على الإلصاق	١٠٧
ثانياً : دلالة الباء على الاستعانة	١٠٧-١٠٨
ثالثاً : دلالة الباء على المصاحبة	١٠٨
رابعاً : دلالة الباء على المقابلة والعوض	١٠٩

خامساً : دلالة الباء على التعدية	١٠٩
سادساً : دلالة الباء على معنى الظرفية	١١٠-١٠٩
سابعاً : دلالة الباء على السببية والتعليل	١١٠
ثامناً : دلالة الباء على الابتداء	١١١-١١٠
تاسعاً : دلالة الباء على المجاوزة	١١١
عاشراً : زيادة الباء للتوكيد	١١٢-١١١
٢ – دلالة – الكاف –	١١٢
أولاً : دلالة الكاف الزائدة	١١٤-١١٣
٣ – دلالة – اللام –	١١٥
أولا : دلالة اللام على الاختصاص والملك والاستحقاق	١١٥
ثانياً : دلالة اللام على الصيرورة والعاقبة	١١٦-١١٥
ثالثاً : دلالة اللام على التعليل	١١٧-١١٦
رابعاً : دلالة اللام على انتهاء الغاية	١١٨-١١٧
خامساً : دلالة اللام على الاستعلاء	١١٩-١١٨
سادساً : دلالة اللام على الظرفية	١٢٠-١١٩
المبحث الثاني : الحروف الثنائية	١٣٩-١٢٠
١ – دلالة – في –	١٢٠
أولاً : دلالة (في) على الظرفية	١٢٠
ثانياً : دلالة (في) على الاستعلاء	١٢٢-١٢١
ثالثاً : دلالة (في) على معنى (الباء)	١٢٣-١٢٢
رابعاً : دلالة (في) على معنى الغاية	١٢٤-١٢٣

خامساً : دلالة (في) على معنى المصاحبة	١٢٤-١٢٥
٢ – دلالة – عن –	١٢٥
أولاً : دلالة (عن) على المجاوزة	١٢٥-١٢٦
ثانياً : دلالة (عن) على معنى (بعد)	١٢٦-١٢٧
ثالثاً : دلالة (عن) على الإلصاق	١٢٧
٣ – دلالة – مِنْ –	١٢٨
أولاً : دلالة (مِن) على ابتداء الغاية	١٢٨-١٣١
ثانياً : دلالة (مِن) على التبعيض	١٣١-١٣٢
ثالثاً : دلالة (مِن) على التبيين	١٣٢-١٣٣
رابعاً : دلالة (مِن) على التجريد	١٣٣-١٣٤
خامساً : دلالة (مِن) على معنى البدل	١٣٤-١٣٥
سادساً : دلالة (من) على الزيادة للتوكيد	١٣٥-١٣٦
سابعاً : دلالة (مِن) على التعليل	١٣٧
ثامناً : دلالة (مِن) على معنى الظرفية	١٣٧-١٣٨
تاسعاً : دلالة (مِن) على معنى المجاوزة	١٣٨-١٣٩
المبحث الثالث : الحروف الثلاثية	١٣٩-١٥٥
١ – دلالة – إلى–	١٣٩
أولاً : دلالة (إلى) على انتهاء الغاية	١٣٩-١٤٠
ثانياً : دلالة (إلى) على المصاحبة	١٤١-١٤٢
ثالثاً : دلالة (إلى) على الظرفية	١٤٢-١٤٤
رابعاً : دلالة (إلى) على معنى (عند)	١٤٤-١٤٥
٢ – دلالة – رُبَّ –	١٤٥
أولاً : دلالة (رُبَّ) على التقليل والتكثير	١٤٥-١٤٨

٣ – دلالة – على –	١٤٨
أولاً : دلالة (على) على الاستعلاء	١٤٨
ثانياً : دلالة (على) على المجاوزة	١٤٨-١٤٩
ثالثاً : دلالة (على) على المصاحبة	١٤٩-١٥٠
٤ – دلالة – مُنْذُ –	١٥٠-١٥٥
الفصل الثالث : المعنى النحوي في مسائل متفرقة	١٥٦-١٨٩
المبحث الاول : المعنى النحوي في المشتقات	١٥٧-١٦٦
١ – إضافة اسم الفاعل	١٥٧-١٥٩
٢ – العطف على المضاف اليه لاسم الفاعل:	١٥٩-١٦١
٣ – الصفة المشبهة	١٦١-١٦٢
٤ – معمول الصفة المشبهة	١٦٣-١٦٤
٥ – اسم التفضيل	١٦٤-١٦٦
المبحث الثاني : المعنى النحوي في المنصوبات	١٦٧-١٨٠
١ – المفعول المطلق المؤكد لعامله	١٦٧-١٦٨
٢ – المفعول لاجله	١٦٨-١٦٩
٣ – تعدد الحال الشيء الواحد	١٦٩-١٧١
٤ – الحال المعرفة	١٧١-١٧٦
٥ – المصدر الحال الدال على الكمال	١٧٦-١٧٨
٦ – تمييز الضمير	١٧٨-١٨٠
المبحث الثالث : المعنى النحوي في التوابع	١٨٠-١٨٩
١ – الوصف بالمصدر	١٨٠-١٨٢
٢ – تابع المنادى المطابق لفظاً	١٨٢-١٨٥
٣ – التوكيد بـ(جميع)	١٨٥-١٨٦

٤ – البدل وعطف البيان	١٨٧-١٨٩
الخاتمة	١٩٠-١٩٢
ثبت المصادر والمراجع	١٩٣-٢١٥

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين، وعلى أصحابه الأخيار، وسلم تسليماً كثيراً.

أمَّا بعد...

العرب أصحاب فصاحة وبلاغة، يوردون المعنى بأحسن الألفاظ المفهمة، ويولون اهتماماً بكلِّ ما يحيط بالمعنى من سياق لغوي وغير لغوي (مقام)، ولمَّا أُنزل القرآن الكريم بهذه اللغة وهو يضمُّ من المعاني الجليلة، والأساليب القويمة، على سمت لغة العرب، جعل ذلك علماء اللغة العربية المتقدمين، يهتمون بالمعنى أيَّما اهتمام، ويجعلونه قطب الرحى، الذي تدور في فلكه جميع علوم اللغة العربية، كاشفة عن لباسه، من تراكيب وأحوال ، بأحسن حلية، وأقوم مزية، فشمر علماء اللغة العربية عن سواعدهم، وأركزوا فطنهم، لتتبع أساليب العرب في بيان قصدهم، وتجلي مرادهم ، فكان الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ)، وتلميذه الفطن سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، خير من تناول هذا الأمر، بدقة النظر، وحسن الوصف، فكان (الكتاب) لسيبويه أعظم مُؤَلَّفٍ، وأوّل مُصَنَّفٍ، في هذا الميدان ، ثم أفاد من هذا الإرث الأصيل كلّ من تلاهم من علماء اللغة.

وكان الباعث وراء اختياري لشرح الرضي على الكافية لرضي الدين محمد بن حسن الأسترآبادي (ت ٦٨٨هـ) يرتكز على أمرين : الأول أن الرضي قد أولى المعنى اهتماماً خاصاً، شأنه كشأن المتقدمين من علماء اللغة، عارضاً لآرائهم ناقداً لمتبنياتهم بحسن النظر، ودقة التعبير، منفرداً في بعض ما تعرض له برأي خاص، والآخر أنه عندما يفسّر المعنى المقصود يفسّره تفسيراً ينُمَّ على ذائقة وعمق تدبر

وتبصر ، وهذا مايفسِّر لنا تسابق العلماء دون الشروح على رصد مفرداته وجسِّ مادته لإغناء مصنفاتهم وبحوثهم .

وقد عرض عليَّ استاذي الدكتور سلام موجد خلخال الزبيدي متفضلاً دراسة المعنى النحوي عند الرضي مع مجموعة أخرى من الكتب. فكان هذا العنوان متناغماً مع ما كنت أصبو إليه ومن ثم وُسم العنوان بـ (المعنى النحوي في شرح الرضي (ت ٦٨٨ هـ) على الكافية) .

ولما لم يكن من مقصود البحث استقصاء كل ما جاء في هذا الكتاب من مسائل تخص المعنى عمد الباحث إلى انتخاب أمثلة متعددة تدور في فلك المعنى النحوي في الكتاب مظنة البحث .

وقد ارتكزت على اتباع المنهج الوصفي التحليلي في التعاطي مع المادة العلمية المرصودة .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يقسم على ثلاثة فصول متصدراً بتمهيد منتهياً بخاتمة.

أما التمهيد فقد بينت فيه مفهوم المعنى النحوي وأثر السياق فيه .

وقد رصدت في الفصل الأول المعنى النحوي في الجملة العربية، موزعاً على ثلاثة مباحث، تكفل الأول: ببيان المعنى النحوي في الجملة الفعلية، والثاني: ببيان المعنى النحوي في الجملة الاسمية، والثالث: ببيان المعنى النحوي في نواسخ الابتداء.

وخُصِّصَ الفصل الثاني بدراسة المعنى النحوي لبعض حروف الجر، مشتملاً على ثلاثة مباحث أيضاً، الأول: في المعنى النحوي في الحروف الأحادية،

والثاني: في المعنى النحوي في الحروف الثنائية، والثالث: في المعنى النحوي في الحروف الثلاثية.

أما الفصل الثالث فقد عُقِد لدراسة مسائل متفرقة تخص المعنى النحوي، مقسماً على ثلاثة مباحث، الأول: المعنى النحوي في المشتقات، والثاني: المعنى النحوي في المنصوبات، والثالث: المعنى النحوي في التوابع.

ومن الصعاب التي واجهتني في هذا البحث أن الكتاب فيه من أحكام واصطلاحات أصولية ومنطقية بثّها مؤلف الكتاب ؛ وذلك بحكم ثقافته، وما أملته عليه الصنعة النحوية في ذلك الوقت، فضلا عن أن المعنى المقصود (المعنى النحوي) يتطلب الإحاطة بالسياقات التي تكشف هذا المعنى مما يشعب البحث ويجعله أكثر دقة ومدعاة لحسن التدبر والنظر، فضلاً عن أن المسائل التي تخص المعنى النحوي كثيرة في الكتاب، موزّعة في جميع أجزائه مما تطلب قراءة للكتاب بأجمعه وبدقة كبيرة.

أشير إلى بعض الدراسات التي سبقتني في شرح الرضي على الكافية منها : أطروحة دكتوراه بعنوان (القرينة في شرح الرضي على الكافية) لدوهان محمد دوهان الجبوري ، ورسالة الماجستير (اعتراضات الرضي على سيبويه في شرح الكافية) لمحمد بن عبد الله بن صويلح ، ورسالة الماجستير (أغراض المتكلم ودورها في التحليل النحوي في شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي) لعائشة برارات ، ورسالة الماجستير (اعتراضات الرضي على النحاة في شرح الكافية) لحسان محمد علي تايه .

وفي الختام أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور سلام موجد خلخال الزبيدي الذي حفني بعلمه ورعايته وتوجيهه وغمرني بحسن طيبه

وأخلاقه ليأخذ بيدي خطوة بخطوة بغية إنجاز هذا العمل ، فجزاه الله عني أحسن الجزاء وأفضله، وأمدَّ في عمره، وأشكر جميع أساتيذي في قسم اللغة العربية في جامعة كربلاء للعلوم الإنسانية، لما قدَّموه لي من وافر علمهم، وأحاطوني برفعة أخلاقهم ، كما أشكر كادر مكتبة العتبتين المقدستين الحسينية والعباسية لما قدموه لي من رفد أسهم في إنجاز بحثي متمنياً لهم غدق العطاء خدمة للعلم والله ولي التوفيق والحمد لله رب العالمين .

الباحث

الشهيد

التمهيد

المعنى النحوي وأثر السياق فيه

قبل الولوج إلى المعنى عند علماء اللغة العربية وأثر السياق فيه ، سنوضح تعريف المعنى النحوي ، والمقصود منه اصطلاحا ، إذ هو التفاعل بين المفردات في السياق التركيبي الذي يعطي المفرد معنى جديدا خاصا في حدود الجملة [١] .

أولى علماء اللغة العربية المعنى عنايةً كبيرةً، فاهتموا بكل ما يؤديه ويبيِّنه، من سياق لغوي، وسياق حال، فسيبويه في (الكتاب) ، وهو أوّل إرث لغوي يصل الينا يحمل كنوز المتقدمين من علماء هذه اللغة الثرَّة، وقد أفرد مساحةً كبيرةً للمعنى ، فنراه يجعل السياق الخارجي في بعض التراكيب يغني عن ذكر اللفظ ، إذ يقول في ذلك : "ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، أن ترى الرجلَ قد قَدِمَ من سفر فتقول: خيرَ مَقْدِمٍ... أما النصب فكأنه بناه على قوله: قدمتُ، فقال: قَدِمْتَ خيرَ مَقْدَمٍ، وإن لم يُسمع منه هذا اللفظ ، فإن قدومه ورؤيته إياه بمنزلة قوله : قدمتُ" [٢] .

فسيبويه جعل سياق الحال للمتكلم والمستمع يغني عن ذكر شيءٍ من التركيب ؛ للعلم بالمعنى بين المتكلم والمخاطب .

أما السياق اللغوي فيكون وأثره اضحاً في المعنى في باب الرتبة، فالفاعل في الفعل المتعدي إلى مفعوله يكون بعد الفعل وبعده المفعول به، نحو: (ضَرَبَ عبدُ اللهِ زيداً) ، ففي حال تقديم المفعول به على الفاعل يبقى الإعراب واحداً، والمعنى مختلف، نحو: (ضَرَبَ زيداً عبدُ اللهِ) ، وهذا في لغة العرب كثير،

---

(١) ينظر : النحو والدلالة : ٥٩ .

(٢) الكتاب: ١/ ٢٧٠.

إذ إنهم يقدِّمون الشيء على الشيء للاهتمام لكونه أهم في البيان من غيره ، وإن كان كلّ منهما مهمًّا عندهم [١] .

وقد سرىَ الاهتمام بالمعنى إلى علوم اللغة العربية الأُخرى ، البلاغية والأدبية وغيرها، فبشر بن المعتمر (ت ٢١٠ هـ) في صحيفته يؤكد على أهمية علم المتكلم بالمعاني وسياقتها بقوله: "ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات ، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاماً، ولكل حالةٍ من ذلك مقاماً ، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم اقدار المعاني على أقدار المقامات ، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات" [٢] .

ويتعرَّض الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ) لأهمية البيان في المعنى، إذ المعنى هو الكامن في صدر المتكلم، الخفي عن المتلقي، إلا أن تظهرهُ السياقات من لفظ وغير لفظ ، فتكون الدلالة الظاهرة على المعنى الخفي، هو البيان، فالبيان يقع بهذه السياقات ليكشف عن المعنى، والمعنى ممتد ، تعالجه هي أسماؤه المقصودة، ثم يجعل دلالات المعاني في خمسة أشياء : اللفظ ، والاشارة ، والعقد ، والخط ، والحال التي تقوم مقام الدلالات المتقدمة عليها في بعض الأحيان، وبمقامها لا تنقص شيئاً، فهذه الدلالات هي الكاشفة عن المعاني في التراكيب ، مفسرة ماهيتها، وواقعة على مقاصدها وحدودها [٣] .

وذهب ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) إلى أن السياق له أثر كبير في بيان المعنى في لغة العرب ، فالسياق اللغوي يظهر المعنى ويبين الاختلاف فيه في التراكيب ، كالإعراب الذي جعله علامة للرتبة من فاعل ومفعول، بل هو يفرق بين

---

(١) ينظر : الكتاب : ١/ ٢٤.

(٢) البيان والتبيين : ١/ ١٣٨-١٣٩.

(٣) ينظر: م . ن : ١/ ٧٥-٧٦.

المعنيين، نحو: (هذا قاتلٌ أخي) و (هذا قاتلُ أخي) ، فالتنوين علامة على أنه لم يقتلهُ، وحذفه دلالة على أنه قد قتله ، وتـفرّق الـعرب بـين المعنيين بحركة بنية المفردة ، نحـو: (رجلٌ لُعْنَةٌ) أي : يلعنه الناس ، ونحو (رجلٌ لُعَنَةٌ) ، أي : هو يلعن الناس، ويفرقون بين المعنيين المتقاربين بتغيير حرف في الكلمة، كقولهم (شَرُوبٌ) للماء المالح الذي يشرب عند الاضطرار ويشير كذلك إلى عناية المتكلم بسياق الحال، والعناية بالمتلقي [١] .

ومن هذا نفهم أن ابن قتيبة قد وعى المستويات الثلاثة : النحوي ، والصرفي ، والصوتي ، وأثر المقام .

أما ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) فقد ذهب في كتابه الخصائص إلى بيان أهمية المعنى وكيفية الكشف عنه عبر السياق ، فجعل باباً للإعراب ، وأقامه دليلاً على الفرق في المعنى بين الفاعلية والمفعولية ، نحو: (أكرم سعيدٌ أباه) و (أكرم سعيداً أبوه) ، في حين جعل الرتبة هي الفيصل في المعنى عند عدم ظهور الإعراب ، نحو: (ضربَ يحيى بشرى) ، فالسياق اللغوي كان له الأثر في كشف المعنى المقصود ، وكذلك أوضح ما للمقام من قيمة في إظهار المعنى، نحو (كلَّمَ هذا هذا) في حال أنك أشرت إلى رجل وفرس ، فلك أن تجعل أيَّهما شئت فاعلاً أو مفعولاً ، فالحال تدل على المعنى والمراد [٢] .

ويؤكِّد ابن جني أهمية سياق الحال في بيان المعنى ويقرُّ بأن الإشارة أبلغ من العبارة ، ويحمل ما جاء عن المتقدمين من علماء العربية في بيان معاني التراكيب التي استعملها العرب على الصواب ؛ لأنهم شافهوا العرب وشاهدوا أحوالهم حين النطق واستبينوا مرادهم ، فهم أكثر دقَّة في بيان حقيقة المعنى من غيرهم ، من

(١) ينظر: تأويل مشكل القرآن: ١٤-١٦.

(٢) ينظر: الخصائص: ١/ ٣٥.

الذين نقلت لهم الحكايات والروايات ذلك ، فابن جني يجعل من شاهد الأحوال والمقامات عند العرب أقوى دليلاً في بيان المعاني والمقاصد في التراكيب والإشارات [١] .

ونبَّه كذلك على أن اللفظ إنما جيء به لخدمة المعنى، وما جاء على غير ذلك فهو لدلالة المعنى عليه ، كإضمار الفاعل، وإضمار المصدر لدلالة الفعل عليه، وحذف الحروف ونحو ذلك [٢] .

أما عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) فقد تفطن إلى ما للمعنى والسياق اللغوي وغير اللغوي من محورية وركيزة جوهرية في علم العربية ، فسجل ذلك حضوراً كبيراً في مدوناته اللغوية ، فقد حمل التقديم والتأخير في التراكيب على الاختلاف في الدلالة والمراد ، نحو: (المنطلقُ زيدٌ) و (زيدٌ المنطلقُ) ، فالمثالان المذكوران آنفاً وإن كان الغرض الظاهر هو إثبات الانطلاق لزيد ، فالمعنى مختلف ، فقولك : (محمدٌ المنطلقُ) وإن كان المتلقي عالماً بأن ثمة انطلاقاً قد كان فإنه لم يعلم أمن محمد أم من خالد ؟ فقدمت (زيدٌ) لتدفع الشكَّ وتجعله يقطع بأنه كان من محمد بعد أن كان يظنُّ أن ذلك من قبيل التجوُّز .

أما قولك : (المنطلقُ محمدٌ) ، فإنك تعلم انطلاق شخص ما ، ولكن لا تعلم أنه أمحمدٌ هو أم خالدٌ، فأثبت لك المتكلم أن هذا الانطلاق لمحمد ، بقوله : (المنطلق محمدٌ) [٣] .

---

(١) ينظر: الخصائص : ١/ ٢٤٧-٢٤٨.

(٢) ينظر: م. ن: ١/ ٢٣٧.

(٣) ينظر: دلائل الإعجاز: ١٨٦.

فالسياق اللغوي كان دليلاً على اختلاف المعنى في التركيبين المذكورين آنفاً .

وقال كذلك : " إن اللفظ تبعٌ للمعنى في النظم ، وإن الكلم تترتب في النظم بسبب معانيها في النفس " [١] .

ويرى عبد القاهر أن النظم ما هو إلا توخي معاني النحو، فالإلمام بكل قوانينه وتفرعاته وأصوله يكسبك النظم البيِّن والرصين [٢] .

ولفت إلى المعنى ومعنى المعنى، أو بما اصطلح عليه بالمعاني الأول، والمعاني الثواني ، وجعل تغيِّر النظم يلازمه تغيَر المعنى [٣] . ويشير إلى أثر الحال في حذف المفعول ، لدلالة الحال عليه وبيان المراد ، نحو: (أغضيتَ عليه) ، أي: جفني [٤] .

ويبدو أن عبد القاهر الجرجاني قد بلغ عنده المعنى أوجّه، إذ فصَّل فيه ، وبين سياقاته ، وما كان له هذا إلا بعد أن استقرى مارصده المتقدمون عليه من توجيهات وإشارات مهمة في المعنى وما يحيط به من سياق لغوي وسياق حال ، كسيبويه على سبيل المثال [٥] .

أما السكاكي (ت ٦٢٦ هـ) فقد تبلور عنده المعنى وما يكشف عنه ويبينه بشكل منهجي واضح ، وفي هذا السياق قال في علم النحو : " هو أن تنحو

---

(١) ينظر: دلائل الإعجاز : ٥٥-٥٦.

(٢) ينظر: م. ن: ٨١.

(٣) ينظر: م. ن: ٢٦٣-٢٦٥.

(٤) ينظر: م. ن: ١٥٥، شرح دلائل الاعجاز: ٢٣٤.

(٥) ينظر: أثر النحاة في الدرس البلاغي: ١١٢-١١٣.

معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً بمقاييس مستنبطة مـن كلام العرب " [١] .

فالسكاكي يربط بين التركيب (السياق اللغوي) والكشف عن المعنى الأول ، مع مراعاة القوانين التركيبية لإظهار المعنى المقصود.

ويشير كذلك في علم المعاني الى أهمية الالتزام بخصائص التراكيب وأُسسها لتحقيق الفائدة في بيان المعنى ، بأفضل الطرائق وأخصرها ، مع مراعاة مقتضى الحال (السياق المقامي) [٢] .

واللافت للنظر أن السكاكي قد ربط بين علم المعاني وعلم النحو، مشدِّداً على كل ما يظهر المعنى من سياق لغوي وحالي، بشكل دقيق وجامع .

أما الرضي فقد أكد على أهمية وأثر السياق في المعنى النحوي ، وأنه يؤدي إلى أختلاف المعاني ، فقصد الالمتكلم له دور كبير في المعنى ، وقد تجلى هذا واضحا في بيان حال الفعل المضارع بعد (حتى) ، جاعلا إعراب الفعل بالرفع أو النصب مرهونا بسياق حال المتكلم [٣].

وذكر ابن هشام الانصاري (ت ٧٦١ هـ) أهمية معرفة العرب للمعنى ، مشيراً إلى هذا المعنى في الباب الخامس من المغني ، تحت عنوان (في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعْرب من جهتها) ، فالمُعرب يراعي ويهتمُّ

---

(١) مفتاح العلوم: ٧٥.

(٢) ينظر: مفتاح العلوم : ١٦١-١٦٢.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية : ٥٧ ــ ٥٩ .

بما أملته عليه الصناعة النحوية أكثر من مراعاته للمعنى ، فجعل من الواجب عليه أن يحيط بمعنى المَعْرب ، سواء أ كان مفرداً أم مركباً [١] .

ويظهر لنا مما تقدم أن علماء العربية القدماء قد سلَّطوا الضوء على كثير من المعاني من جوانب متعدِّدة ، وهو أمر يَنُمُّ على اهتمام بالغ بالمعنى، وكل ما يؤديه ويبيِّنه ، ويجعله جليّاً ، من سياق لغوي وآخر مقامي .

أما اللغويون العرب المحدثون فقد ارتكزوا بشكل كبير على المعنى وما يرد فيه من سياقات مختلفة، إذ أكَّد الدكتور تمام حسان على أهمية السياق اللغوي (المقالي)، والسياق الحالي (المقامي) في الكشف عن المعنى، فالقرائن المقالية والحالية لها ارتباط قوي لا ينفك عن المعنى [٢] .

ويشير إلى المستويات الصوتية والصرفية والنحوية في اللغة وما يتألف منه المعنى الوظيفي والمعنى المعجمي مع انضمام قرينة المقام يتشكل المعنى الدلالي، من خلال هذه الأمور مجتمعة [٣].

ويؤكد الدكتور محمد حماسة على أهمية السياق اللغوي من خلال اختيار نوع التركيب النحوي بين الكلمات، فضلاً عن أهمية الحقول الدلالية في الكشف عن المعنى ، و ضرورة القرائن ، من سياق مقامي وغيره ، إذ له أثر كبير في تحديد الدلالة المقصودة من استعمال الكلمة في التركيب [٤] .

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٦/ ٧.

(٢) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها : ٣٣٩ .

(٣) ينظر: م . ن : ١٨٢ .

(٤) ينظر: النحو والدلالة : ٩٧-٩٨ .

ويوضح الدكتور محمد علي الخولي تأثير المعنى المعجمي في التركيب على معنى الجملة، فضلاً عن أثر المعنيين الصرفي والنحوي في الدلالة، ثم إن السياق له ارتباط مهمٌّ بالمعنى سواء أ كان السياق لغويًا أم مقاميًّا ، فكل هذه المستويات تؤثر في الدلالة [1] .

ويتّضح من خلال ما تقدم أن الدراسات الحديثة قد أولت المعنى اهتماماً كبيراً ، وكل ما يتعلق ببيانه وظهوره، شأنهم كشأن القدماء من اللغويين من علماء اللغة العربية.

(١) ينظر: علم الدلالة للخولي : ٦٨-٧١ .

الفصل الأول

المعنى النحوي في الجملة العربية

الفصل الأول

المعنى النحوي في الجملة العربية

المبحث الأول

المعنى النحوي في الجملة الفعلية

١ – حذف الفعل جوازاً :

الحذف نوع من أنواع الإيجاز مع عدم الإخلال بالمعنى ، إذ يعبر عن المعنى بألفاظ قليلة ، فحذف الكلمة يكون بدلالة غيرها عليها من حال أو فحوى كلام ، فقد يكون الحذف أبلغ من الذكر [١].

الجملة الفعلية تركيب من تراكيب اللغة العربية ، التي لابدَّ فيها من ركنين ، المسند والمسند إليه ، نحو : (يذهب عبدُ الله) ، وهما مما يكمل أحدهما الآخر [٢] ، فقد يحتاج الفعل الى اسم آخر فقط ، نحو : (جلس عمرو) ، أو إلى أكثر من اسم ، نحو : (ضربَ عبدُ اللهِ زيداً) [٣].

والفعل حكم ، ولابدَّ للحكم من محكوم عليه ، وهو الفاعل ، فإن وجد فعل ليس له فاعل ظاهراً قُدِّر له فاعل بحسب المعنى ، وكذا إذا وجد فاعل من دون فعل مع دلالة المعنى على ذلك ، قُدِّر له فعلُ بحسب المعنى المناسب له ، وهذا حمل على الأصل[٤] ، وهو من باب الحذف ، وهو في لغة العرب كثير [٥] ، له في النظم

---

(١) ينظر : ثلاث رسائل في.الإعجاز : ٧٦ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢٣/١ ، المقتضب : ٤ / ١٢٦ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٣- ٣٤ .

(٤) ينظر : الجملة الفعلية : ٨٦ - ٨٧ .

(٥) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٨٠ .

دقَّة ، وفي التناول جمال ، فحذفه أفصح من إظهاره ، فيأخذك أخذ السحر ، كأنك زينته مظهراً له وانت لم تظهره [١] .

والحذف في الجملة الفعلية قد يكون جائزاً إظهاره أولاً ، فسيبويه يذهب في قوله تعالى : ﴿ انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ [٢] ، وقولهم : (وراءك أوسعَ لك) و (حسبك خيراً لك) إذا كنت تأمر ، فيقدر فعلا محذوفا جوازاً قد نصب (خيراً) و (أوسعَ) ، مع القرينة [٣] أي : انته وادخل فيما هو خير لك ، فحذف الفعل لكثرة الاستعمال وعلم المخاطب .

وصاحب المقتضب وضَّح إضمار الفعل مع القرينة بقوله : " إذا علمت أن السامع مستغن عن ذكره – نحو قولك – إذا رأيت رجلاً قد سدد سهما فسمعت صوتا – : القرطاسَ والله ، أي أصابَ القرطاسَ ، أو رأيت قوما يتوقعون هلالاً ، ثم سمعت تكبيراً قلت : الهلالَ و الله ، أي رأوا الهلال " [٤] .

فالمبرَّد (ت ٢٨٥ هـ) جعل حذف الفعل هنا لقرينة حالية ، ومن ثم لا مانع في هذا الموطن من إظهار الفعل .

أما ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) فحمل ذكر الفاعل بدون عامله على وجود القرينة ، وذلك كسؤال الشخص لشخص آخر عن مضروب أو مقتول مع عدم العلم بالفاعل ، فيجاب بـ (زيد أو عمرو) عن سؤال : (مَن ضربَهُ أو مَن قتلَهُ) أي

---

(١) ينظر : دلائل الإعجاز : ١٤٦ .

(٢) النساء : ١٧١ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٨٢ - ٢٨٤ .

(٤)المقتضب : ٤ / ١٢٩ .

بالسؤال عن الفاعل ، والتقدير : (ضربَهُ زيدٌ أو قتله عمرو) ، فالشك في الفاعل لا في الفعل [١].

أما الرضي فجعل تقدير المحذوف بحسب السؤال في نقده لقول ابن الحاجب ، بقوله " قوله : ((زيد ، لمن قال من قام)) ، الظاهر أن ((زيد)) مبتدأ لا فاعل لأن مطابقة الجواب للسؤال أولى ، ... وأيضا فالسؤال عن القائم لا عن الفعل ، والأهم تقديم المسؤول عنه ، فالأولى أن يقدر : زيد قام " [٢] .

فالشارح جعل السؤال قرينة على المحذوف ، ويجاب بحسب معنى السؤال والمقصود .

٢ – حذف الفعل وجوبا :

ذهب جمهور النحويين إلى وجوب حذف الفعل إذا فُسِّر بفعل آخر، لأن الجمع بين المُفَسِّر والمُفَسَّر لا يجوز عندهم ، وهذا مطّرد عندهم بعد أدوات الشرط ، إذ لا يليها إلا فعل ، فإذا أتى بعدها اسم تأوَّلوه بفعل محذوف [٣] .

فسيبويه (ت ١٨٠ هـ) حمل الاسم المنصوب على فعل مضمر يفسّره فعل بعده بقوله : " وإن شئت قلت : زيداً ضربتهُ ، وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره ، كأنك قلت : ضربت زيداً ضربتهُ ، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره . فالاسم ها هنا مبني على هذا المضمر " [٤] .

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ١ / ٨٠ ، شرح الكافية الشافية : ١ / ٢٦٤ ، همع الهوامع : ١ / ٥١٤ ، النحو الوافي : ٢ / ٦٣ .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ١ / ١٩٧ .

(٣) ينظر : الجملة الفعلية : ٨٨ - ٨٩ .

(٤) الكتاب : ١ / ٨١ ، ينظر التعليقة على كتاب سيبويه : ١/ ١١٤ .

وذهب أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) إلى أن الاسم الذي يأتي بعد (إذا) الشرطية مرتفع بفعل مضمر وجوباً لوجود مفسِّره بعد الاسم ، فـ (إذا) تضاف إلى الأفعال كقوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ (١) ، فالتقدير (إذا انشقتِ السماءُ انشقت) ، وما شابه هذا التركيب يضمر الفعل فيه وجوبا لوجود مفسِّره (٢) . وهذا مشهور مذهب النحويين .

في حين نرى الفرَّاء (ت ٢٠٧ هـ) قد ذهب إلى أن رفع الاسم بعد أداة الشرط هو الفعل المؤخر بقوله : " وقوله : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ (٣) ، ... ولو حولت (هلكَ) إلى (إن يهلك) لجزمته " (٤) .

فالفرَّاء حمل عمل (إن) على الفعل الذي بعد الاسم ، لا على فعل مضمر ، مما يوجب كون الاسم المرفوع بعده فاعل للفعل الذي عملت فيه ، فلا إضمار للفعل ولا حذف ، وهذا مذهب كوفي في جواز تقديم الفاعل على الفعل (٥).

ورأى الأخفش (ت ٢١٥ هـ) جواز الابتداء بـ (أحد) في الآية الكريمة ، وإن كان يرجح إضمار الفعل قبله ؛ لان حروف الشرط تدخل على الأفعال ، ولا يعقبها مبتدأ ، ويعلل ذلك بكون أن (إنْ) أمُّ الباب في الشرط ، فجاز أن يأتي بعدها اسم لتمكنها (٦) .

---

(١) الانشقاق : ١ .

(٢) ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه : ١ / ١١٦ ، شرح المفصل : ١ / ٨٢ ، مغني اللبيب : ٥ / ١٦ ، شرح التسهيل لناظر الجيش : ٤ / ١٥٨١ .

(٣) التوبة : ٦.

(٤) معاني القرآن للفراء : ١ /٤٢٢ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل لناظر الجيش : ٤ / ١٥٨٠ - ١٥٨٢ .

(٦) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ١ / ٣٥٤ ، شرح الأشموني : ١ / ١٦٩ .

أما المحدثون فمنهم من انساق مع القدماء من جمهور النحويين ، فجعل حذف الفعل وجوباً شريطة المفسِّر بعد فاعله [١] ، ومنهم من رأى أن الحذف من طرق التأويل النحوي ، يسوّغ فيه النحويون الاختلاف بين الواقع اللغوي للنصوص الواردة عن العرب والقواعد النحوية التي أصلوها ، فهدفهم الأساس تصحيح قواعدهم في صناعتهم النحوية [٢] ، ومنهم من ذهب إلى أن تقدير المحذوف يجب أن يتماشى مع الأصول والقواعد النحوية الأساسية ، وإن أمكن عدم التقدير فهو أوجب ، فيرجح رأي الأخفش بالابتداء في قوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ [٣] أولى من تقدير محذوف واجب الحذف [٤] .

أما الرضي فذهب مع مشهور النحويين في الحذف الواجب ، ويفصلّ في ذلك ، إذ يرى أن الحذف واجب مع وجود المفسِّر في نحو : (استجارك) الظاهر من قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فأجرهُ ﴾ [٥] ، إذ المسوغ من الاتيان بهذا الظاهر، إذ يعلل وجود المفسِّر الظاهر للدلالة على التقدير ، فالإظهار يدفع الإبهام ، فالإبهام الذي يعقبه التفسير أوقع بالنفس شوقاً لمعرفة دلالته ، فضلا عن أن ذكر الشيء مكرراً (إبهاماً ثم تفسيراً) فيه توكيد ليس موجودا في الذكر الواحد ، ويوجه الشارح إعراب (أحد) فاعلا لفعل محذوف وليس مبتدأ ، حملاً على الاستقراء النحوي بأن حرف الشرط يدخل على الفعل [٦] .

---

(١) ينظر : النحو الوافي : ٢ / ٦٤ .

(٢) ينظر : الحذف والتقدير في النحو : ٢٠٤ .

(٣) الانشقاق : ١ .

(٤) ينظر : الجملة العربية تأليفها وأقسامها : ٨٧ – ٨٨ .

(٥) التوبة : ٦.

(٦) ينظر :: شرح الرضي على الكافية ١ / ١٩٩ .

ويبدو لي أن ما ذهب إليه جمهور النحويين في تقدير فعل محذوف وجوبا على شريطة التفسير لا ينطبق مع كلِّ شاهدٍ ؛ إذ لا يكون مقصوداً في المعنى ، بل قد يقبح (١) ، وما هذا التقدير إلّا لجعل النصوص اللغوية موافقة لقواعدهم النحوية الصناعية (٢) ، فتقدير : وإن استجارك أحدٌ من المشركين استجاركَ فأجره في تأويل قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فأجرهُ ﴾ (٣) ، أمر لا يقصده المتكلم الفصيح البليغ فكيف بالعليِّ الأعلى ، الذي أنزل كتابه معجزاً ، إذ كانت العرب تقصد المعنى بأقرب الطرق وأخصرها (٤) ، فلا يمكن أن يكون هذا مقصوداً مقصوداً في المعنى ؛ لما يحتاجه من دليل وتقدير متكلف ، فضلاً على أن حمل النص على الظاهر أولى من التقدير إن أمكن ذلك (٥) ، فلو قدَّرنا كون (أحد) فاعلاً مقدَّماً (٦) لكان أوفى للقصد والمعنى ، والذي حمل النحويون على تقدير فعل بعد (إن) الشرطية وما يشبهها أنها لا تدخل إلا على الفعل بالاستقراء ، وكان من الممكن حل هذه المشكلة في النصوص التي وردت عن العرب بدخولها على غير الفعل من خلال حملها على التقدير في دخولها على الاسم ، بكونه مقدماً لفظاً ومؤخراً تقديراً ، فالحمل على التقدير وارد في لغة العرب (٧) ، مما يجعلها في نهاية نهاية المطاف داخلة على الجملة الفعلية ، إذ يمكن ان يعمل الفعل في الفاعل

---

(١) ينظر : شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير : ١ / ٢٤٨ – ٢٤٩ .

(٢) ينظر : الحذف والتقدير في النحو : ٢٠٤ .

(٣) التوبة : ٦.

(٤) ينظر : ثلاث رسائل في الإعجاز : ٧٩ - ٨٠ .

(٥) ينظر : الجملة العربية : ٨٧ – ٨٨ .

(٦) ينظر:الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة (٨٧): ٢ / ١٥٦ ، الجملة الفعلية : ٦٤– ٦٥ .

.

(٧) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ١ / ٣٣٢ – ٣٣٣ ، مغني اللبيب : ٥ / ١٥ .

المقدَّم [١] ، فتقديم الفاعل قد يكون للاهتمام والاختصاص ، كتقديم المفعول إذا كان الكلام فيه وليس في الفعل [٢] ، وكذا في (أحد) ؛ لأن الغرض صون دم المشرك الذي جاء طالباً الاستجارة ، ليستمع لكلام الله [٣] ، ثمَّ إن العرب تقدم ما هو أهم على المهم وإن كانا بمجموعهما يهمَّانهم ويقصدانهم [٤] .

فالسياق والمعنى المقصود هما الفيصل في التقدير ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ ﴾ [٥] ، فدلالة السياق بوجود الفعل (خَلَقَهم) دليل على المحذوف ، إذ لفظ الجلالة (الله) فاعل ، وهو محوج إلى عامل ومن ثم قدِّر العامل بـ (خلقنا اللهُ) [٦] ، فالمعنى يساعد على التقدير .

٣ – ما ينوب عن الفاعل :

الفعل في التركيب إما أن يكون مبنياً للمعلوم ، نحو : (ضربَ زيدٌ بكراً) ، أو أن يكون مبنياً للمفعول (المبني للمجهول) ، نحو : (ضُرِبَ بكرٌ) ، فحذف الفاعل وأُقيمَ المفعول بـه محله ، أخذاً بأحكام الفاعل ، فالفعل يحتاج إلى مرفوعٍ [٧] ، فإن حذف الفاعل أُقيمَ مقامه ما ينوب عنهُ ، فإن وجد المفعول به ناب ناب عنه ، وإن وُجِدَ غيره مع صلاحه للإنابة (بشرط أن يكونَ مفيداً) صحَّ إقامته مقام الفاعل ، مع جواز الاختيار بينهما ، نحو : (سِيْرَ بزيدٍ فرسخان يومين) و

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٠٨ ، شرح التسهيل لناظر الجيش : ٤ / ١٥٨٢ .

(٢) ينظر : التبيان في علم المعاني والبديع والبيان : ٩٥ .

(٣) ينظر : مفاتيح الغيب : ١٥ / ٢٣٥ .

(٤) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٤ ، شرح السيرافي : ١ / ٢٦٣ – ٢٦٤ .

(٥) الزخرف : ٨٧ .

(٦) ينظر : الجملة العربية : ٨٥ .

(٧) ينظر : الأصول في النحو : ١ / ٧٦ – ٧٧ ، الإيضاح العضدي : ٦٩ – ٧٠ .

(سِيْرَ بزيدٍ سيرٌ شديدٌ) ، فظرفا المكان والزمان ، وشبه الجملة ، والمصدر يصلح كل واحدٍ منهما للإنابة [١] ، ولكن مع وجود المفعول به مع البواقي يجب إقامته ، والجواز لأيِّهم من دونه [٢] ، ويذهب ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) مع الأخفش والكوفيين في جواز إنابة غير المفعول به مع وجوده ، اعتماداً على قراءةِ قوله تعالى : ﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [٣] ، وغيرها من الشواهد [٤] . وبعضهم اختار إقامة المصدر في حال اجتماع الثلاثة دون المفعول به ، وقسم خصّ الجار والمجرور ، وآخر اختار ظرف المكان [٥] .

وقد رصد صاحب النحو الوافي هذه المسألة ذاهباً إلى أن نائب الفاعل الذي ينوب عن الفاعل إذا اجتمع الجميع في التركيب ، كان تقديم ماله مدخل في إيضاح المقصد وإظهار المعنى ، وهو يقول في هذا السياق : " والحق أن الرأي السديد الأنسب هو أن نختار من تلك الأنواع ما له الأهمية إلى إيضاح الغرض ، وإبراز المعنى المراد ، من غير تقيد بأنه مفعول به أو غير مفعول به ، وأنه أوّل أو غير أوّل ، متقدم على البقية أو غير متقدم . ففي مثل : ((خَطَفَ اللصُّ الحقيبةَ من يد صاحبتها أمام الراكبين في السيارة)) – تكون نيابة الظرف : ((أمام)) أولى من نيابة غيره ؛ فيقال خُطِفَ أمامُ الراكبين في السيارة الحقيبةَ من يد صاحبتها ؛ لأن أهم شيء في الخبر وأعجبه أن تقع الحادثة أمام الراكبين ، وبحضورهم ؛ وهم جمع كبير يشاهد الحادث فلا يدفعه ، ولا يبالي بهم اللصُّ ... " [٦] .

---

(١) ينظر : المقتضب : ٣ / ١٠٦ ، الأصول في النحو : ١ / ٧٩ .

(٢) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ١ / ٣٥٣ ، شرح اللمع للأصفهاني : ٣٣٠ – ٣٣١ .

(٣) الجاثية : ١٤ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٢٨ .

(٥) ينظر : همع الهوامع : ١ / ٥٢٣ .

(٦) النحو الوافي : ٢ / ٩٨ .

في حين ذهب بعضهم إلى أنه إذا اجتمع الجميع من دون المفعول به ، مع الفائدة ، جاز أن يقوم أيٌّ منها مقام الفاعل المحذوف (١) .

أما الرضي فكان له رأيٌ آخر بعد عرضه للآراء الأُخرى في نائب الفاعل ، بقوله : " والأكثرون على أنه إذا فُقِدَ المفعول به تساوت البواقي ، في النيابة ولم يَفضُل بعضها بعضاً ؛ ورجَّح بعضهم الجار والمجرور منها ، لأنه مفعول به لكن بواسطة حرف ، ورجَّح بعضهم الظرفين والمصدر لأنها مفاعيل بلا واسطة ، وبعضهم المفعول المطلق لأن دلالة الفعل عليه أكثر . والأولى أن يقال : كل ما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو أولى بالنيابة ، وذلك إذن اختياره " (٢) .

ويبدو لي أن ما ذهب إليه الرضي هو الصواب ، إذ إنابة أحد الأشياء في التركيب إذا حذف الفاعل ، مع وجود المفعول به ، مردُّه إلى قصد المتكلم والسياق ، فذاك مرهون بالمعنى المقصود فإذا كان المعنى يدور في فلك ظرف الزمان مثلا والكلام منصب عليه أُقيمَ مقام الفاعل ، فليس ثمت خيار للمتكلم من دون أن يراعي في المقام الأوّل المقصد .

٤ – الفعل المضارع بعد (حتى) :

إذا ما دخلت (حتى) على الفعل المضارع أحدثت إعراباً متنوّعاً ، مما يترتّب عليه معانٍ مختلفة ، فهي تنصب الفعل المضارع مرة على معنى الغاية ، أي تكون هي بمعنى (إلى أن) انتهاء الغاية ، نحو : (سرتُ حتى أدخلَها) ، أي : سرتُ إلى أن أُدخلَها ، وتنصبه مرة أخرى على معنى التعليل ، بمعنى (كي) مع

(١) ينظر : نحو العربية : ٣ / ١٤٠ .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ١ / ٢٢١ .

إضمار(أن) بعدها ، نحو : (كلَّمتُهُ حَتَّى يأمرَ لي بشيءٍ) ، أي كلمته كي يأمرَ لي بشيءٍ ، وهو من باب السبب والمُسَبِّب (١) .

وتكون بمعنى حرف ابتداء فيرتفع بعدها الفعل المضارع إما على الحال ، نحو : (سرتُ حتى أدخلُها) بمعنى الفاء (سرتُ فأدخلُها) ، فاتصال السير بالدخول ، وإما على حكاية الحال بمعنى (قد كان) و (يكون الدخول واقعاً الآن) ، فالسير والدخول وقعا ، نحو : (لقد سرتُ حتى أدخُلها ما أُمنعُ) ، فحكم الفعل بعده الرفع على الانفصال كجملة عن الأول (٢) .

وذهب الرضي إلى بيان حال الفعل المضارع بعد (حتى) ، جاعلاً إعراب الفعل بالرفع أو النصب مرهوناً بسياق حال المتكلم ، فأوجب الرفع إذا قصد المتكلم وقوع الحدث بعد حتى للفعل في حال الإخبار أو على الحكاية للحال في الماضي المتقدم ، وسواء أ كان ما قبل (حتى) مبنياً على اليقين أو الظن والتخمين أم تلا التركيب شكٌّ بعدها ، نحو : (إنَّ زيداً سار حتى يدخلُها) و (أظن عبدَ اللهِ سارَ حتى يدخلها ، وأرى أنه سارَ حتى يدخلها) و (سار زيدٌ حتى يدخلها فيما أظن) ، فشرط الإثبات للمتقدم على حتى واجب لحصول ما بعدها ، سواء أتصل المضمونان أم لم يتصلا ، نحو : (سرت حتى ادخلُها) و (رأى مني العامَ الأوَّل شيئاً ، حتى لا استطيعُ أن أكمله العامَ بشيء) ، لذا امتنع نحو : (ما سرتُ حتى

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ١٦ – ١٧ ، المقتضب : ٢ / ٣٨ ، الأصول في النحو : ١ / ٤٢٤ – ٤٢٦ ، شرح السيرافي : ٣ / ٢٠٩ – ٢١١ ، التعليقة على كتاب سيبويه : ٢ / ١٣٥ – ١٣٦ ، نحو العربية : ١ / ١٦٠.

(٢) ينظر : الكتاب : ٣ / ١٧ – ١٨ ، المقتضب : ٢ / ٣٩ – ٤٠ ، التعليقة على كتاب سيبويه : ٢ / ١٣٦ – ١٣٩ ، النحو الوافي : ٤ / ٢٥٥ – ٢٥٦ .

أدخلُها) بالرفع ، و (أسرتَ حتى تدخلها) [١] ؛ لانتفاء السبب ثمَّ المُسَبَّب ، فالقضية سلبية .

ومن خلال ماتقدم نرى أن الرضي قد جعل من قصد المتكلم أثرا مهما في اختلاف المعنى .

أما وجوب النصب فجعله الرضي مرتبطاّ بسياق حال المتكلم بقوله : " وإن قصد المتكلم أن مضمون ما بعد حتى ، سيحصل بعد زمان الإخبار ، وجَب النصب ؛ وكذا يجب النصب إن لم يقصد ، لا حصوله في أحد الأزمنة ولا عدم حصوله فيها بل قصد كونه مترقباً مستقبلاً وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم ، سواء حصل في أحد الأزمنة الثلاثة أو عرض مانع من حصوله . ومع النصب يجوز أن تكون ((حتى)) بمعنى ((كي)) وبمعنى ((إلى)) ، فنحو : سرت حتى تغيبَ الشمس ، متعيِّن لمعنى الانتهاء ، نحو : أسلمت حتى أدخلَ الجنة ، متعين لمعنى السببيَّة ، ونحو : سرت حتى أدخلها ، محتمل لهما " [٢] .

إن الرضي يولي سياق الحال أهمية كبيرة يترتب عليه اختلاف المعاني وهذا واضح في النص آنفا .

٥ – دلالة (لمَّا) في الجملة الفعلية :

تعدّ (لمَّا) من أدوات الشرط التي تجزم فعلاً واحداً ، ويكون مضارعاً ، فهي تنفي الفعل وتقلبه إلى الماضي ، كـ (لمْ) ، إلا أن نفيها يستمر إلى الحال وجوباً ، بخلاف (لم) ، نحو : (ندمَ زيدٌ ولم تنفعه الندامة) ، أي : وما نفعته الندامة عَقِيب ندمه ، ونحو : (ندمَ زيدٌ ولمَّا تنفعه الندامة) ، أي : إلى وقته ، فضلاً على أن

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٥٧ ــ ٥٨ .
(٢) م . ن : ٤ / ٥٨ ــ ٥٩ .

نفيها متوقع الوقوع ، فهي كـ (قد) في دخولها على الفعل الماضي ،وهذا لا يكون في (لم) كقوله تعالى : ﴿ بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ﴾ (١) ، أي : أنهم لم يذوقوه إلى الآن ، وأن ذوقهم لـه متـوقع (٢) ، ومنهم من حمل توقع الوقوع على الكثرة لا اللزوم (٣).

أمـا المـحدثون فيـذهبون إلـى مـا ذهـب إليه الـقدمـاء فـي كـون وجـوب نـفيها متـصلاً بالـحال مشـتملاً عـلى الـماضي مـعه ، وأن المـتكلم بالـنفي يتـوقع زوالـه – غالباً – وحصول الإثبات ، نحو : (لما تُشرق الشمسُ) ، أي : أنها لم تـشرق الآن كـما فـي الـماضي ، ولـكن إشـراقها ممـكن أن يقتـع ، بخلاف النفي بـ (لم) فلا يتوقع الوقوع للفعل (٤) .

في حين ذهب شارح الكافية إلى بيان ما اختصت به (لمَّا) ، إذ يقول : " إن فيها معنى المتوقع ، كقد ، في إيجاب الماضي ، فهي تستعمل في الأغلب ، في نفي الأمر التوقع ، كما يخبر بقد ، في الأغلب ، عن حصول الأمر المتوقع ، تقول لمن يتوقع ركوب الأمير : قد ركب الأمير ، أو : لمَّا يركب ، وقد استعمل في غير المتوقع أيضاً ، نحو : ندمَ ولمَا ينفعه الندم . واختصت ((لمَّا)) ، أيضاً ، بامتداد نفيها من حين الانتفاء إلى حال التكلم ، نحو : ندمَ ولمَّا ينفعه الندم ، فعدم النفع متصل بحال التكلم " (٥) .

---

(١) ص : ٨ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣ / ٨ – ٩ ، ٣ / ١١٧ ، الأصول في النحو : ٢ م ١٥٦ – ١٥٧ ، شرح السيرافي : ٣ / ١٩٧ – ١٩٨ ، المقتصد في شرح الإيضاح: ٢ / ١٠٩٧ – ١٠٩٢ ، شرح التسهيل : لابن مالك : ٤ / ٦٣ – ٦٥ ، مغني اللبيب : ٤٧٧ – ٤٨٧ ، ٤٨١ – ٤٨٢ .

(٣) ينظر : قطر الندى : ٨٦ .

(٤) ينظر : النحو الوافي : ٤ / ٣١٥ – ٣١٦ ، نحو العربية : ١ / ١٧٠ .

(٥) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٨٢ .

ويبدو لي أن قول الشارح في استعمال (لمَّا) في غير المتوقع مرهون بحال المتكلم والمخاطب ، فإذا كان سياق الحال يوحي بمنفعة الندم توقع الوقوع وارتفاع النفي ، وإلا فلم يكن ذاك .

٦ – فعلا المدح و الذمِّ :

المدح والذم بالفعل (نِعْمَ) و (بِئْسَ) تركيب استعمله العرب للحمد والثناء على الممدوح والمخصوص به ، وهذا بـ (نِعْمَ) ، وللذم كذلك ، وهذا بـ (بِئْسَ) ، فأصلهما فعلان متصرفان ، ثُم حوِّلا إلى فعلين جامدين لإنشاء المدح والذم ، نحو : (نِعْمَ الرجل زيدٌ) ، (بِئْسَ الرجلُ زيدٌ) ، وكذا ما جرى مجراهما من الأفعال (١) .

وأما تقدير معنى تركيب الفعل مع فاعله للمدح والذم ، فقد اختلف فيه النحويون ، فذهب سيبويه في قول : (عبدُ اللهِ نِعْمَ الرجلُ) أن المعنى : أنه من أُمةٍ كلُّهم صالحٌ ، فحمل معنى التركيب على الصلاح ، في حين وجّه المبرَّد (ت ٢٨٥ هـ) معنى (نِعْمَ الرجلُ) على معنى : محمودٌ في الرجالُ ، وكذا الزجَّاجي (ت ٣٤٠ هـ) ، ويرى ابن خروف (ت ٦٠٩ هـ) أن المعنى في (زيدٌ نِعْمَ الرجلُ) ، زيدٌ ممدوحٌ جميع جنسه بسببه ، والشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) يجعل (نِعْمَ الرجلُ) بمعنى : جامعُ المحامد الرجلُ أو جمع محامد الرجلُ (٢) .

فالتقدير العام الذي ذهب إليه النحويون في تركيب المدح والذم ، وإن اختلف في اللفظ فإنه يتفق ويقترب في المعنى .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٢ / ١٧٩ ، المقتضب : ٢ / ١٤٠ – ١٤١ ، الأصول في النحو : ١ / ١١١ ، الجمل في النحو : ٢ / ١٠٨ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢ / ١٧٧ ، المقتضب : ٢ / ١٤٢ ، الأصول في النحو : ١ / ١١٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن خروف : ٢ / ٥٩٧ ، المقاصد الشافية للشاطبي : ٤ / ٥٣٨ .

أما الرضي فقد أوَّل جملة (نِعْمَ الرجلُ) في حال كونها جزء جملة ، كالصفة والموصوف ، فمعنى (نِعْمَ الرجلُ) أي : رجل في غاية الجودة ، فأصل التركيب (رجل نِعْمَ) ، أي : جَيِّد ، فبعد أن كانا جملة مستقلة صارا جزء جملة ، ويستدل ويقوي هذا الأمر أن في اللغة نظائر لهذا الاستعمال ، كقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ ﴾ (١) ، بإضافة مضمون الجملة الفعلية إلى (يوم)، وغيرها من التراكيب المشابهة ، فالرضي يوجب حكاية الجملة الفعلية ، لا بتقدير مفرد بل بتقدير مفرد للفاعل موصوفاً بالفعل ، فمعنى (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ) : زيدٌ رجل جيِّد ، فسلب من الفعل (نِعْمَ) معنى الزمان والحدث ، فصار معنى نِعْمَ : جيِّد ، فـ (نِعْمَ الرجلُ) صار كـ (جَرْدُ قَطِيْفَةٍ) ، فتقدير الجملة بالمفرد على ما تبناه الشارح بالتفصيل المذكور لدفع عدم الاحتياج إلى العائد على المبتدأ (٢) .

وقد ظهر لي أن ما ذهب إليه الرضي في استطراده في تفصيل تقدير الجملة ما هو إلا ما أملته الصنعة النحوية ، فيكفي تقدير مفرد بمعنى عام ، إذ العموم في فعلي المدح والذم يوجب مطابقة المفرد لمعنى التركيب بتقديره بلفظ عام ، لأن تقدير الفعل بمفرد عام مطابق لمعنى الفعل يجعله في المعنى نفس المبتدأ – بحسب مبنى النحويين – فيمن جعل (زيدٌ) مبتدأ مؤخراً والجملة الفعلية المقدمة (نِعْمَ الرجلُ) خبرا مقدما في أحد الأوجه (٣) . فتقدير (زيد الممدوح) يجعل الخبر نفس الجملة في المعنى من جانب ، ومن جانب آخر هو نفس المبتدأ .

---

(١) المائدة : ١٠٩ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٤٢ ــ ٢٤٥ .

(٣) ينظر : الأصول في النحو : ١ / ١١٢ ، ارتشاف الضرب :٤ / ٢٠٥٣ - ٢٠٥٤ .

٧ – دلالة سبك (أنْ) مع الفعل :

(أن) حرف مصدري ناصب للفعل المضارع ، تؤول مع فعلها بمصدر مسبوك ، نحو : (يعجبني أن تقوم) ، أي : يعجبني قيامُك ، وتدخل على الفعل الماضي ، نحو : (كرهت أن خرجت) ، أي : كرهت خروجك [١] .

أما دخول (أن) على الأمر والنهي فقد ذهب الجمهور إلى صحة دخولها مع كونها مصدرية ، فسيبويه يذهب إلى معنيين في دخولها على الأمر في قوله : (كتبتُ إليه أنِ افعلْ) و (أمرتهُ أن قمْ) ، فالأوّل : أنها مصدرية ناصبة تسبك مع فعلها بمصدر ، وشبه (أن) بوصلها بفعل الأمر كوصل الذي وصلته في حال الخطاب بالقول ، نحو : (تقولُ : أنتَ الذي تقومُ) ، ودليل سيبويه على مصدريتها صحة دخول حرف الجر (الباء) عليها ، فتقول : أوعزتُ إليه بأن افعلْ ، والثاني : كونها مفسرة بمعنى (أي) ، كقوله تعالى : ﴿ وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ ﴾ [٢] ، بمعنى : أي امشوا [٣] .

أما السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) فذهب إلى ما ذهب إليه صاحب الكتاب ، في أن (أن) الداخلة على الأمر والنهي تكون لمعنيين : المصدرية والتفسيرية ، ويعقب على تشبيهه لـ (أن) في وصلها بالأمر والنهي كوصل الذي بما قبله في حال الخطاب ، إذ صلة الاسم الموصول هي إيضاح لما قبله ، نحو : (تقولُ : أنتَ الذي تفعلُ) ، فـ(أن)مع فعلها تسبك بمصدر ، سواء أ كان الفعل أمراً أم

---

(١) ينظر : الأصول في النحو : ٢ / ١٤٧ ، ١٤٩ – ١٥٠ ، معاني الحروف : ٧١ – ٧٢ ، مغني اللبيب : ١ / ١٦٠ ، ١٦٩ .

(٢) ص : ٦ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣ / ١٦٢ .

خـبراً ، فالمعنى حاصل فيه ، ولو كانت صلة الذي جملة استفهامية أو ليس بخبر لم يجز ، فقولك : (أمرت بأن قمْ) ، أي : أمرت بالقيام [١] .

ووجَّه أبو علي الفارسي دخول (أن) المصدرية على الأمر والنهي ، بأنه ليس من بابها ، فبابها دخولها على الفعل المضارع والماضي ، فلما دخلت على الأمر، وُصِلَتْ بالأمر ، وإن كـان بالأصـل لا يقـع بعدها ، كما يشبهوها بالاسم الموصول (الـذي) وإن لم يـكن ذلك بـابه ، إذا مـا وقع مـن الخـطاب وصـل لـذلك ، نحو : (أمرتهُ قمْ) ، أمر وحكم ولو قال قائل (أنْ) أن يوصل من الافعال والذي لا يوصل به شيء موصولٌ ، إنما يوصل بالخبر لكان قولاً [٢] .

وأرى أن ما ذهب إليه سيبويه في تشبيهه وصل (أن) بوصل (الذي) إنما مردُّه إلى أمرين : أحدهما: أن صلة (الذي) وإن كانت ظاهراً بلفظ المضارع فإن معناها الأمر ، بقرينة الفعل وضمير الخطاب قبلها ، إذ الفعل متضمن معنى الأمر ، هذا من جانب ، و ثانيهما أن الأمر يحتاج إلى مأمور به ، فقولك : أنت الذي تقوم ، معناه : أمرتك بالقيام ، على تضمين (تقول) معنى (تأمرُ) فالقرينة في الفعل وضمير الخطاب تدل على أن القيام على معنى الأمر ، وإن كان ظاهر السبك منفرداً لا يوحي بالمعنى المقصود فإن قرينة السياق تدل على المراد .

وقد ذهب جلُّ النحويين إلى ما ذهب إليه سيبويه في وصل (أن) المصدرية بفعل الأمر والنهي ، وكذا المذهب القائل بأنها تفسر [٣] .

---

(١) ينظر : شرح السيرافي : ٣ م ٤٠١ – ٤٠٢ .

(٢) ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه : ٢ / ٢٧٠ – ٢٧١ .

(٣) ينظر : معاني القران وإعرابه للزجاج : ٢ / ٢٢٣ ، شرح الأبيات المشكلة الإعراب : ٩٤ ، شرح الكافية الشافية : ١ / ١٢٩ ، مغني اللبيب : ١ / ١٦٩ – ١٧٠ ، همع الهوامع : ١ / ٢٦٤ ، ٢ / ٢٨١ .

وقسم من النحويين ذهبوا إلى أنها تفسيرية إذا دخلت على الأمر والنهي ، فالرماني (ت ٣٨٤ هـ) يذكر دخولها على الفعل المضارع والماضي بمعنى المصدر سبكاً ، ولا يذكر دخولها على الأمر إلا بمعنى التفسير ، بتقديرها بـ (أي) [١] .

ورأى أبو حيان الاندلسي أنها تفسيرية في حال دخولها على الأمر والنهي ، لا مصدرية ، فيما نقله ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) في المغني وجعله مذهباً له [٢] ، فيقوى عنده معنى التفسيرية ولا يقوى معنى المصدرية ؛ لفوات معنى الأمر حين السبك ، إضافة إلى أن العرب لم تقل بوصلها بالأمر في لسانها [٣] ، ولكني وجدته في البحر المحيط يذهب إلى ما ذهب إليه أغلب النحويين في مصدرية (أن) وفعل الأمر والنهي [٤] .

وممن ردَّ كون (أن) مصدرية في حال دخولها على الأمر والنهي الدماميني (ت ٨٢٧ هـ) ، فقد حملها على التفسير أو الزيادة [٥] .

أما الرضي فقد ذهب إلى عدم وصلها بفعل الأمر أو النهي ، محتجاً بأن معنى أن ومصدرها في نحو : (كتبت إليه أن قم) ليس بمعنى (القيام) ثم لو جاز أن يكون صلة (أنْ) أمراً ، لجاز مع اخواتها : (ما ، كي) إذ قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك : أن قمْ و (لو) و (أَنَّ) ، وعدم الجواز فيها متفق عليه عند النحويين ، وهو بهذا يخالف سيبويه و أبا علي الفارسي [٦] .

---

(١) ينظر : معاني الحروف للرماني : ٧١ – ٧٢ .

(٢) ينظر : مغني اللبيب : ١ / ١٧٢ .

(٣) ينظر : التذييل والتكميل : ٣ / ١٤٨ – ١٤٩ .

(٤) ينظر : البحر المحيط : ٥ / ١٩٥ .

(٥) ينظر : تعليق الفرائد : ٢ / ٢٧٢ – ٢٧٣ .

(٦) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٤٤٠ .

ويبدو لي أن فوات معنى الأمر والنهي في حال السبك قد يعوَّض عنه السياق [١] ، وإلا فالتقدير الصناعي واجب بما يطابق معنى الجملة الأصلية ، وقد ذهب الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) إلى التقدير الصناعي عندما شعر بفوات معنى الأمر ، في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [٢] ، فقدر في سبك (أن أنذر) معنى الأمر، أي : بالأمر بالإنذار [٣] . وأرى أن تقدير الزمخشري وجهٌ حسنٌ ولكن تقدير حرف الجر مع الصيغة و المصدر غير مقصود في المعنى ؛ لأن حرف الجر داخل على الصيغة والمصدر و مع معنى كليهما ، فلو قدر المعنى (بأمر الإنذار) لكان ألصق بالمعنى من جانب ، والمطابقة للجملة الاصلية من جانب آخر ، فقولنا : (كتبتُ إليهِ أن قُمْ) و (كتبتُ إليهِ أن لا تقُمْ) تسبك (أن) مع الفعل ومعنى الطلب (بأمر القيام) و (بنهي القيام) لكان أقرب ؛ لعدم تقدير الباء مع الصيغة منفردة والمصدر كذلك ، لأنك إذا قلت : (أن لا تقُمْ) ، كان بمعنى : (نهي القيام أو عدم القيام) ، فتقديره على سبيل التبعية أفضل [٤] .

ويبدو لي أن ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه من النحويين في مصدرية (أن) بدخولها على الأمر والنهي هو الأصوب ، وأن ما ذهب إليه الرضي مردودٌ لما بيناه من أسباب ، وما حمل الرضي على المنع هو عدم تصور التقدير المطابق للأصل حين السبك هذا من جانب ، ومن جانب آخر أن كون أخواتها وما شابهها في العمل

---

(١) ينظر : روح المعاني : ٢٩ / ٦٩ .

(٢) نوح : ١ .

(٣) ينظر : الكشاف : ٢٩ / ١١٤١ .

(٤) ينظر : روح المعاني : ٢٩ / ٦٩ .

في الفعل لم يدخلا على الأمر والنهي ، فالجواب هو كون (أن) أُمّ الباب [١] ، ولها ما ليس لغيرها من التصرف .

المبحث الثاني

المعنى النحوي في الجملة الاسمية

١ – مسوغات الابتداء بالنكرة :

الأصل في التركيب اللغوي للجملة الاسمية أن تتكون من ركنيين : هما المسند (الخبر) والمسند إليه (المبتدأ) ، اللذان لا يستغني أحدهما عن الآخر ، ولابدَّ للمتكلم منهما [٢] لإتمام الفائدة .

وحقُّ المبتدأ في الأصل التعريف ، من ثمَّ لا يسند إلى مجهول ، لأن الحكم على المجهول لا فائدة فيه فيصغى إليه [٣]، والأصل في الخبر التنكير ، لأن الغاية من إخبار المتلقي إفادته ما لا يعلمه ، وتنزيله منزلة المُخْبِر في علمه للخبر [٤]. يقول ابن الدهان (٥٦٩ هـ) في هذا السياق : " فإذا اجتمع في الكلام معرفة ونكرة فالمبتدأ المعرفة ، والخبر النكرة ، ولا تبل بالتقديم والتأخير لأنه نكرة بدلالة أنه عارٍ من الألف واللام ، ويحسن دخولهما عليه ، وكذلك لو قلت : قائم زيد ، على التفسير الأول فيكون زيد المبتدأ وقائم الخبر ، وعليه فوله تعالى : ﴿ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ

---

(١) ينظر : همع الهوامع : ٢ / ٢٨١ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١/ ٢٣ .

(٣) ينظر : الأصول في النحو : ١ / ٥٩ ، الإرشاد إلى علم الإعراب : ١١٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١/ ٢٢٤ ، شفاء العليل في إيضاح التسهيل : ١/ ٢٨٠ .

(٤) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٢٨ ، شرح المفصل : ١/ ٨٥ .

الشَّكُورُ ﴾ [1] فيكون الشكور مبتدأ وقليل الخبر ، لأن الشكور معرفة وقليل نكرة ، وكذلك قول تعالى ﴿ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ﴾ [2] " [3] .

ويلحظ على نص ابن الدهان أن الأصل في الجملة الإسنادية الاسمية أن تتألف من مسند إليه ومسند من دون أن يُوضَع في الحسبان تقديم المسند إليه أو تأخيره ، فالتعريف والتنكير قرينتان على المعنى الاسنادي لكل منهما .

وقد أفصح عن ذلك وأبانه الرضي (٦٨٨ هـ) إذ ذلك الأصل من عملية الإسناد في الجملة الاسمية ، قال : " ثم اعلم أن الأغلب في الاستعمال تعريف المبتدأ لأن الأصل كون المسند إليه معلوماً ، وكذا الأصل تنكير الخبر ، لأنه مسند ... " [4] .

ولكن الرضي عقّب على قول النحويين وقصدهم من كون الخبر نكرة في الأصل بقوله : " وأمَّا قول النحاة أصل الخبر التنكير لأن المسند ينبغي أن يكون مجهولاً فليس بشيء ، وإنَّما الذي ينبغي أن يكون مجهولاً هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه فالمجهول في قولك : زيدٌ أخوك هو انتساب أخوَّة المخاطب إلى زيد ، وإسناده إليه ، لا أخوَّته . " [5]

إن ما رصدَهُ الرضي في النص المذكور آنفاً إنَّما ينطبق على ما مثّله وقصده من معنى ، إذ قوله : (زيدٌ أخوك) هو كون الخبر معرفة في المثال ، ولو كان نكرة بقولنا (زيدٌ أخٌ) لتبيَّن أن ما ذهب إليه النحويون أصوب وأدقُّ ، لأن المخاطب

---

(١) سبا : ١٣ .
(٢) ص : ٢٤ .
(٣) شرح الدروس في النحو : ١٢٤ .
(٤) شرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٨٤.
(٥) م . ن : ١/ ٢٨٤ – ٢٨٥ .

قد يخلو ذهنه من العلم بالخبر [١] ، أي من حيث نفس الخبر المخصوص ولازمه الإسناد ، لذا خصَّ النحويون الخبر بالنكرة للتعبير عن هذا المعنى ، وهو الأصل .

وقد يجيء المبتدأ في التراكيب اللغوية نكرة ، وهو أمر خلق ضرباً من ألوان التباين في تجويز النحويين لهذه المسألة وآراءً متباينةً ، إذ اشترطوا شروطا أطلقوا عليها (المسوغات) [٢] . فسيبويه (١٨٠ هـ) ذهب إلى أن حصول الفائدة شرط في الابتداء بالنكرة مقتصرا عليه [٣] . في حين جعل ابن الحاجب (ت ٦٤٧ هـ) اقتراب النكرة من المعرفة مسوغاً للابتداء بها ، فالاقتراب منها كان بوجوه [٤] .

وقد رصد ابن النحاس (ت ٦٩٨ هـ) علة الابتداء بالنكرة عند بعض العلماء إذ قال : " اعلم أن تنكير المبتدأ اختلف فيه عبارات النحويين رحمهم الله ، فقال ابن السراج رحمه الله : المعتبر في الابتداء بالنكرة حصول الفائدة ، فمتى حصلت الفائدة في الكلام ، جاز الابتداء بالنكرة ، وجد شيء من الشرائط أو لم يوجد ، ... وقال شيخنا العلامة جمال الدين بن عمرون[٥] رحمه الله : الضابط في جواز الابتداء بالنكرة قربها من المعرفة لا غير ، وفسر قربها من المعرفة بأحد شيئين : إما باختصاصها كالنكرة الموصوفة ، أو بكونها في غاية العموم " [٦] .

---

(١) ينظر : التبيان في علم المعاني والبديع والبيان : ٤٤ ، معاني النحو : ١/ ١٥٤ .

(٢) ينظر : التذييل والتكميل : ٣/ ٣٢٥ ، شرح المكودي :٥٠ ، الأشباه والنظائر : ٣/ ٩٥ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٤٨ ، ٥٤ ، الأصول في النحو : ١ / ٥٩ .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ١٨٤.

(٥) هو محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرون الشيخ جمال الدين ، أبو عبد الله الحلبي النحوي ، ولد سنة (٥٩٦ هـ) وتوفي سنة (٦٤٩ هـ) ، أخذ النحو من ابن يعيش ، وحضر عند ابن مالك ، ينظر : بغية الوعاة : ١ / ١٩١ .

(٦) التعليقة على المقرب : ١٤٨.

ويتبيَّن عبر معطيات النص الذي دونه ابن النحاس أن النحويين قد قصروا الابتداء بالنكرة على إفادتها ، ليس غير ، وهذا ما عليه ابن السراج (ت ٣١٦ هـ)، في حين قصر ابن عمرون (ت ٦٤٩ هـ) بيان الفائدة على دنو النكرة من المعرفة ، إذ اختزل المسوغات بقيدين هما الاختصاص والعموم .

وقد نسج الرضي على منوال القدماء من النحويين في اشتراطه الفائدة للابتداء بالنكرة فيما نقله عن ابن الدهان بقوله : " وقال ابن الدهان ، وما أحسن ما قال ، إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت ، وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب فإذا حصلت ، جاز الحكم ، [سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أو ، لا] [١] . فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصتين بوجه أو نكرتين غير مختصتين ، شيء واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه ، ... ولو لم يكن يعلم كون رجل ما من الرجال قائما في الدار ، جاز لك أن تقول : رجل قائم في الدار وإن لم تتخصص النكرة بوجه " [٢] .

يظهر من خلال النص أن الرضي ذهب إلى ما ذهب إليه ابن الدهان في الإخبار عن النكرة المفيدة مطلقا ، مع التخصيص أو عدمه ، بل يجعل عدم علم المخاطب وجهله بالحكم للمحكوم عليه فائدة تكفي للابتداء بالنكرة ، وتلك مقولة فيها نظر ، إذ كيف يستفاد من جهل المخاطب بالحكم – وهو متحصل في كل جملة خبرية – فائدة يجوز فها الابتداء بالنكرة ، فإذا سلَّمنا بما قال للزم منه الابتداء بالمحكوم عليه وهو نكرة أولاً ، ثم حصول الفائدة من المخاطب وهي متأخرة في

(١) والصواب : سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أم لم يتخصص .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٣١ .

الوجود عن المبتدأ عند المتكلم ، والتحقيق أنها مقارنة للنكرة [١] ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر كيف يكون الجهل نفسه بالحكم فائدة لنكرة لا فائدة فيها وهو مفتقر في نفسه إليها ، إذ عدم العلم لا فائدة فيه على إطلاقه .

وإذا ما راقبنا المسوغات التي ذكرها النحويون في مؤلفاتهم ، ألفينا كشفها وإحالة العقل فيها لا يتحصل ولا يهتدي كل نحوي إلى مواضعها المفيدة فائدة تقربها من المعرفة فيحسن الابتداء بها ، ومن ثمَّ تتبَّعُوها [٢] ، واختلفوا فيها كما اختلفوا في تأويلها ، وتفاوتت جهود النحويين في حصر المسوغات في التراكيب اللغوية ، فسيبويه قد جعل مردّ جواز الابتداء بالنكرة إلى حصول الفائدة ، وجعل المدار عليها [٣] ، وذكر ابن السراج خمسة من المسوغات وأرجع جواز الابتداء بالنكرة إلى حصول الفائدة [٤] ، وذهب ابن مالك (٦٧١ هـ) إلى عدَّها ستة [٥] .

في حين نرى الرضي قد ذهب في تعرضه لذكر المواضع التي يبتدأ فيها بالنكرة من غير تخصيص – بحسب نظره – إلى أنها مما لا يحاط به ولا ضابط له ، وإن كان كما سيأتي أنه قصر أكثر أسباب الابتداء بالنكرة إلى سبب واحد وهو كون الاختصاص الحاصل من الخبر كافياً لجواز الابتداء معه بأي نكرة كانت على سبب واحد [٦] .

---

(١) ينظر : حاشية الصبان : ١/ ٢٩٩ .
(٢) ينظر : شرح الأشموني : ١/ ٩٦ .
(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٤٨ ، ٥٤ .
(٤) ينظر : الأصول في النحو : ١ / ٥٩ ، ٩٨ ــ ٩٩ .
(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١/ ١٥٦ ، وأسرار النحو : ١٠٦.
(٦) ينظر : شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٣٣.

ولم يُطبق النحويون المتأخرون على عدتها إذ أوصلها ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) إلى أربعة وعشرين مسوغاً ، في حين عدَّها السيوطي (ت ٩١١ هـ) خمسة وعشرين مسوغاً ، أما الأشموني (ت ٩٢٩ هـ) فقد قصرها على خمسة عشر مسوغاً [١].

واتسعت شقة الخلاف بين النحويين في تأويل الابتداء بالنكرة كما هو الحال في عددها ، وعلى النحو الآتي :

أولا : في (ما) التعجبية :

واختلف النحويون في جواز الابتداء بـ (ما) كونها نكرة في اسلوب التعجب ، فسيبويه ينقل رأياً للخليل (ت ١٧٥ هـ) ويعقِّب عليه في جملة التعجب ، وهو قوله : " ما أحسنَ عبدَ اللهِ ، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيءٌ أحسنَ عبدَ اللهِ ، ودخله معنى التعجب . وهذا تمثيل ولم يتكلم به . ولا يجوز أن تقدم عبدَ اللهِ وتؤخِّر (ما) ولا يزيل شيئاً عن موضعه ، ولا تقول فيه ما يُحسنُ ، ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا " [٢] . وهو ما أقرَّه جلُّ النحويين في مدوناتهم [٣] .

في حين جعل الدماميني (٨٢٨ هـ) المسوغ هو الإبهام في نحو : (ما أحسنَ زيداً) ، منبهاً على أن غيره عدَّ معنى التعجب هو المسوغ [٤] .

---

(١) ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ١٠٢ – ١٠٦ ، همع الهوامع : ١ / ٣٢٦ – ٣٢٧ ، شرح الأشموني : ١ / ٩٦ .

(٢) الكتاب : ١ / ٧٢ – ٧٣ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٤ / ١٧٣ ، الأصول في النحو : ١ / ٩٨ – ٩٩ ، الجمل في النحو : ٩٩ ، شرح السيرافي : ١ / ٣٥٤ ، التعليقة على كتاب سيبويه : ١ / ١٠٩ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٩٣ .

(٤) ينظر : تعليق الفرائد : ٣ / ٥٣ ، وهمع الهوامع : ١ / ٣٢٧ .

أما الرضي فقد ذهب إلى أن (ما) التعجبية نكرة غير مخصصة بشيء ، مشيراً إلى أن هذا مذهب سيبويه ، ويرى أن الاختصاص الحاصل من الخبر يكفي للابتداء بالنكرة سواء أتقدمت أم تأخرت [١] .

وأرى أن معنى التعجب هو الذي سوغ الابتداء بالنكرة ، لأنك لا تتعجب من شيء إلاّ بعد العلم به ، إذ لا يُتَعَجَّب من المجهول ، وهذا ما تواضع عليه العرب في الاستعمال .

ثانيا : النكرة في معنى الفاعل :

جعل النحويون مجيء النكرة بمعنى الفاعل مسوغاً للابتداء بها ، وقد جاء في المثل ، نحو (شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ) [٢] ، إذ حُمِل (شرٌّ) على الابتداء وهو نكرة ، وكلٌّ منهم نظر إلى الداعي من وجه :

فسيبويه يحملها على معنى الفاعل ، بقوله : " شيءٌ ما جاءَ بكَ ، فإنه يحسن وإن لم يكن على فعل مضمر ، لأن فيه معنى ما جاءَ بكَ إلاَّ شيءٌ . ومثله للعرب : ((شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ)) " [٣] .

فالمسوغ للابتداء بالنكرة كونها بمعنى الفاعل ، في النص المذكور آنفاً ، وهذا واضح من التمثيل [٤] .

---

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٣٢ - ٢٣٣.

(٢) مجمع الأمثال للميداني : ١/ ٣٨٤ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٢٩ ، الأصول في النحو : ١ / ٩٩ .

(٤) ينظر : شرح السيرافي : ٢ / ٢٢٠ ، شرح المفصل : ١ / ٨٦ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٩٥ .

ووجهه ابن أبي الربيع السبتي (٦٨٨ هـ) على معنى الحصر بمعنى (ما أهرَّ ذا نابٍ إلاّ شرٌّ) ، وينقل عن سيبويه : (شيءٌ ما جاءَ بكَ) ، أي : (ما جاءَ بك إلاّ شيءٌ) ، فعلى الأصل هو فاعل ، ثم قُدِّمَ مبتدأ بهذا المعنى [١] .

ورصد الكيشي (٦٩٥ هـ) هذه المسألة وجعلها حمَّالة أوجه ولم يقصر رأيه على وجه بعينه إذ قال : " ولكون ((شرٌّ)) في معنى الموصوف أي شرٌّ عظيمٌ ؛ لأن التنوين للتفاقم ، أو كونه موصوفاً محذوف الصفة ، أو موصوفاً بما بعده محذوفاً خبره ، أو كونه خبراً لمبتدأ محذوف ، أي الطارقُ شرٌّ ، أي ما أهرَّ ذا نابٍ ، إلاّ شرٌّ ... " [٢] .

أما الأشموني فقد تعيَّن عنده أن ثمة صفة محذوفة ، لكي تساوق القاعدة النحوية إذ كان التقدير : (شرٌّ عظيمٌ أهرَّ ذا نابٍ) [٣] .

وحمل الرضي النكرة في المثل على الابتداء من دون تخصيص وأن كونها بمعنى الفاعل لا يخصصها بقوله : " أما قول المصنف ... في نحو : شرٌّ أهرَّ ذا ناب ، أن ذلك لما كان في المعنى فاعلاً ، والفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه ، فكذا يختص هذا أيضاً ، فقد ذكرنا ما عليه ، وهو أن المحكوم عليه إذا اختص بعين الحكم فأنت حاكم على غير المختص ، فلا يتم قولهم ، إذن ، في تعليل كون المبتدأ معرفة أو مختصاً : إن الحكم ينبغي أن يكون على مختص ، ولو كفى الاختصاص الحاصل من الخبر ، لجاز الابتداء بأي نكرة كانت ، سواء تقدم الخبر ، أو تأخر ، لأن المخصص في الصورتين حاصل على الجملة " [٤] .

---

(١) ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي : ١/ ٥٣٩.

(٢) الإرشاد في علم الإعراب : ١١٢.

(٣) ينظر : شرح الأشموني : ١/ ٩٦.

(٤) شرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٣٣.

فعلى الفرض الذي ذهب إليه الرضي في كون الاختصاص حاصلاً من الخبر – على مبناه – لا يُمنع من اجتماع عدَّة مسوغات على النكرة ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾ [١] ، فقد اجتمعت لام الابتداء [٢] والصفة [٣] ، إذ كلاهما يقرِّب النكرة من المعرفة فيسوغ الابتداء بها ، وكلما كانت أقرب قويت ، وهذا حاصل من اجتماع المسوغات . ومن هنا نفهم أن ما ذهب إليه النحويون في كون المسوغ للابتداء هو الوصف المقدر في (شرٍّ) لا يتعارض مع ما افترضه الرضي .

ثالثا : التخصيص بتقدم شبه الجملة والجملة على المبتدأ النكرة :

اختلف النحويون في تسويغ الابتداء بالنكرة إذا تقدم عليها الخبر وهو شبه الجملة (الظرف والجار والمجرور) أو الخبر الجملة ، فيستشف من كلام سيبويه في نحو : (على وجهه مائة بيضاً) و (عليك راقودٌ خلًّا) أن تقديم شبه الجملة على النكرة قد جوَّز الابتداء [٤] ، ونرى ابن يعيش (٦٤٣ هـ) يفصل في هذه المسألة ، فيعدُّ التقديم باعثاًعلى جواز الابتداء بالنكرة لكونه ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، فيبيِّن أن الفائدة في تقديم شبه الجملة متحصلة بما يضاف بعد الظرف أو الجار والمجرور من معرفة ، هي المتحدَّث عنها في المعنى ، فقولهم : (تحت رأسي سرجٌ) ، معناه (أنا متوسِّدٌ سرجاً) فالضمير في (رأسي) هو المتحدث عنه في المعنى ، فلما كان المعنى مفيداً جاز تخصيص النكرة للفائدة التي في شبه الجملة ، وكذا الحال في نحو : (لك مالٌ) ، أي : (أنت ذو مالٍ) ، ويعلل

---

(١) البقرة : ٢٢١.

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل : ١/ ١٠٦ .

(٣) ينظر : أوضح المسالك : ١/ ٢٠٣.

(٤) ينظر : الكتاب : ٢ / ١٥٩ .

اشتراط النحويين تـقديم الخبـر هنا لعلتين : الأولى : لدفـع اللبس بـين الـخبر والصفـة ، إذ لو أُخرت شبه الجملة عن النكرة لكان احتياج النكرة إلى الوصف أكثر من الخبر ، لذا قدَّموها لدفع الإلتباس ، فالصفات لا تتقدَّم على موصوفها ، فتعين الخبر ، والثانية : لأن النحويين استقبحوا الابتداء بالنكرة في الواجب ، فلما كان ثقيلاً في اللفظ ، أخَّروا المبتدأ ، وقدَّموا خبره ، لذا وقع موقع الخبر ، فحسن ذلك لأن الخبر بالأصل نكرة فصلح اللفظ ، وإن كان مبتدأ [١] .

فابن يعيش جعل تقديم شبه الجملة على النكرة يفيد فائدة تتخصص من خلالها النكرة بشرط أن يكون ما بعد الظرف والجار والمجرور معرفة هي المقصود بالمعنى هـذا مـن جـانب ، ومـن جـانب آخر يبيِّن أن الـتقديم لـعلة أخـرى هـي أمـن اللبس ، فالتقديم له ازدواجية الوظيفة : التخصيص وأمن اللبس ، فضلاً على علة أخرى تخص وقوع النكرة موقع الخبر ، وهي علة لفظية . ووافقه على ذلك كثير من النحويين [٢] .

أما الرضي فحكم على النكرة التي خبرها الظرف والجار والمجرور بعدم التخصيص سواء أتقدَّم عليها الخبر أم تأخَّر ، ويعلِّل بطلان تخصيصها إن تقدَّم الخبر عليها بما علَّله في (ما) التعجبية وفي (شرٌّ أهرَّ ذا ناب) ، والمعوَّل عليه عنده الفائدة الحاصلة من الخبر [٣] .

وأرى أن المسوغ في الابتداء بالنكرة التي تقدم عليها خبرها وهو الظرف أو الجار والمجرور هو كون الخبر بمعنى الصفة من جانب ، إذ الصفة تقرب النكرة

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ١/ ٢٢٥.

(٢) ينظر : أوضح المسالك : ١/ ٢٠٣ ، تعليق الفرائد : ٣/ ٥٥ ، النحو الوافي : هامش (٤) : ١/ ٣٩٩ ، بناء الجملة العربية : ١٠٣.

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٣٢ – ٢٣٣ .

من المعرفة ، فتقديم الخبر بمعنى الصفة هو قصر للصفة على الموصوف ، ومن جانب آخر أن تقديم الخبر يشدُّ اهتمام المتلقي ويستولي على عنايته ، إذ هو غرضه ومبتغاه ، وهذه فائدة أخرى ، أذ لا مانع من اجتماع عدَّة مسوغات على نكرة واحدة ، فاستماعه إلى المبتدأ وإن كان نكرة لا يُنفِّرُهُ ، لأن الغرض تم [١] ، أما تقديم الخبر لدفع اللبس يحمل في طيَّاته ازدواجية وظيفة ، إذ حقَّق الفائدة من جهة ودفع اللبس من جهة ثانية .

رابعا : الاعتماد على الاستفهام :

حمل النحويون اعتماد النكرة على الاستفهام على ما يحقق الفائدة للابتداء بها ، فقد ذهب ابن السراج إلى أن الفائدة المتحصّلة من تصدَّر النكرة بالاستفهام هو الذي سوّغ الابتداء بها ، نحو : (أ رجلٌ قائم أم امرأةٌ) ، وكذا في جوابه (رجلٌ قائمٌ) ، فيوعز وقوع الابتداء بالنكرة إلى حصول الفائدة [٢].

وذهب بعض النحويين إلى أن اعتماد النكرة على الاستفهام يفيد العموم [٣] ، فالاستفهام إما إنكاري ، كقوله تعالى : ﴿ أَإِلَهٌ مَّعَ اللهِ ﴾ [٤] ، أو حقيقي ، نحو : (أرجلٌ عندكَ أمِ امرأةٌ) و (أ رجلٌ في الدارِ) ، وعلى الاثنين يكون بمعنى النفي والنفي في سياق النكرة يفيد العموم [٥] .

---

(١) ينظر : شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير : ١/ ٢٥٧ ــ ٢٥٨ ، الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ١٨٧ ، شرح الاشموني : ١/ ٩٧.

(٢) ينظر : الأصول في النحو : ١ / ٥٩ .

(٣) ينظر : شرح المفصل : ١/ ٨٦ ، شرح الأشموني : ١/ ٩٦.

(٤) النمل : ٦٠.

(٥) ينظر : هامش (٤) شرح ابن عقيل : ١/ ١٠٢ ، جواهر البلاغة : ٦٢ .

ونرى ابن الحاجب قد ذهب إلى أن الاستفهام بالهمزة مع (أم) يجعل الخبر في المعنى كالوصف ، وفي هذا السياق يقول : " وأمَّا غير موصوفةٍ كالنكرة الداخلة عليها همزةُ الاستفهام و أم المتصلةُ ، فإنَّها إذا دخلت عليها دلَّت على أنَّ المتكلمَ عالمٌ بإثباتِ الحكمِ لأحدِهما إلاَّ أنَّهُ لا يعلمهُ بعينهِ فهو يسألُ عن المتعين ، إذ كان الحكمُ معلوماً صارَ الخبرُ في المعنى كوصفٍ فكانت في المعنى كنكرة موصوفةٍ ، وإمَّا نكرة في سياق النفي كقولهم : ما أحدٌ خيرٌ منك ، فإنَّ النكرة في سياق النفي تعمُّ ، وإذا عمَّت كانت للجميع ، فكانت في المعنى كالمعرفة " [١] .

فالمسوغ للابتداء بالنكرة عند ابن الحاجب في نحو : (أ رجلٌ في الدار أم امرأةٌ) هو كون النكرة موصوفة في المعنى المتحصل من الهمزة و (أم) التي على أن المتكلم قد أحاط بمعرفة الحكم لأحدهما لا على التعيين .

أما الرضي فقد ردَّ ابن الحاجب في عدِّ علم المتكلم بأحدهما في قوله: (أ رجلٌ في الدار أم امرأةٌ) غير كافٍ لتخصيص النكرة ، قال : " وأما قوله في نحو : أرجلٌ في الدار أم امرأةٌ : إن التخصيص حاصل عند المتكلم لأنه يعلم كون أحدهما في الدار ؛ فنقول : لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدأ ، لجاز الابتداء بأي نكرة كانت ، إذا كانت مخصوصة عند المتكلم ، بل إنما يطلب الاختصاص في المبتدأ عند المخاطب ، على ما ذكروا " [٢] .

ولو تبصَّرنا في مقولة ابن الحاجب لاستظهرنا أنه لم يجعل المسوغ علم المتكلم بأحدهما للابتداء بالنكرة ، بل جعل الخبر في المعنى كوصف ، وهذا يقضي إلى وصف النكرة بالمعنى ، مما يدفع إشكال الرضي .

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ١٨٥.

(٢) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٣٣ .

وكذا قول الرضي : " ولو كان المجوِّز للتنكير في : أرجلٌ في الدار أم امرأةٌ ، معرفة المتكلم بكون أحدهما في الدار ، للزم امتناع : أرجلٌ في الدار ؟ وهل رجلٌ في الدار ؟ وأرجلٌ في الدار أم امرأةٌ ، لعدم لفظة ((أم)) الدالة على حصول الخبر عند المتكلم ، وعدم شيء آخر يتخصص به المبتدأ " [١] .

وذلك لا يلزم ولا يعدُّ حجَّة قوية ؛ لأن المسوغ في الهمزة مع (أم) غيره في الاستفهام المجرد من (أم) ، إذ المسوغ هو أن الاستفهام من دونها يفيد النفي ومن ثمَّ العموم [٢] .

خامسا : النكرة في سياق النفي :

تشعَّبتْ الآراء للنحويين في تأويل مسوغ الابتداء بالنكرة المعتمدة على النفي ، فالمبرِّد (ت ٢٨٥ هـ) يجعل النكرة المعتمد على النفي تفيد العموم ، وهذا العموم جوَّز الابتداء بها ، نحو : (ما كانَ أحدٌ مثلكَ) و (ما كانَ أحدٌ مجترئاً عليكَ) [٣] ، وابن السراج يشير إلى الفائدة المتأتية من اعتماد النكرة على النفي بأنها شيء حسن يسوغ الابتداء بها ، نحو : (ما أحدٌ في الدار) و (ما في البيت رجلٌ) و (ما أحدٌ حاضرٌ) [٤]، أما الخوارزمي (٦١٧ هـ) فقد ذهب إلى أن النكرة المسبوقة بنفي هي في المعنى فاعل وإن كانت في الظاهر مبتدأ ، لأن حروف النفي قد تعمل عمل الفعل [٥] .

---

(١) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٣٣ .

(٢) ينظر : هامش (٤) شرح ابن عقيل : ١/ ١٠٢ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٤ / ٩٠ .

(٤) ينظر : الأصول في النحو : ١ / ٥٩ .

(٥) ينظر :ا شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير : ٢ / ٢٥٩ .

في حين يرى نحويون آخرون أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم ، وهذا العموم هو المسوغ للابتداء بها ، نحو : (ما أحدٌ خيرٌ منك) ، وكذا الاستفهام لأنه بمعنى النفي ، كقوله تعالى : ﴿ أَإِلَهٌ مَّعَ اللهِ ﴾ [1] ، و نحو : (هل رجلٌ في الدار ؟) [2].

أما الرضي فكانت له وجهة نظر مختلفة فيما أقرَّه النحويون الذين قالوا بأن النكرة في سياق النفي تفيد العموم ، إذ يرى أن التخصيص معناه " أن يجعل لبعض من الجملة شيء ليس لسائر أمثاله ، وأنت إذا قلت : ما أحدٌ خير منك، فالقصد أن هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد ، فلم يتخصص بعض الأفراد ، لأجل العموم ، بشيء ، وكيف ذلك ، والخصوص ضد العموم " [3] .

فالنفي يستغرق كل الأفراد ، فكيف يكون التخصيص ومعناه ان يختص بعضها من دون بعضها الآخر ، فالعموم الذي أراده النحويون في ضوء ما وضَّحه الرضي لا يخصص النكرة ، بل يخصصها بحسب وجهة نظره أنك عيَّنت المحكوم ، بقوله : " بل الحقُّ أن يقال : إنَّما جاز ذلك ، لأنك عيَّنتَ المحكوم عليه ، وهو كل فرد فرد ، ولو حكمت بعدم الخيرية على أحدٍ غير معيَّن لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعيُّن المحكوم عليه ، أما إذا بينت أن حكمي على الواحد : حكمي على كل فرد فرد فقد تعيَّن المحكوم عليه ، وهو كل فرد فرد ، وكذلك كلمات

---

(١) النمل : ٦٠ .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ٨٦ ، وهامش (٤) و(٥) شرح ابن عقيل : ١/ ١٠٢ ، تعليق الفرائد : ٣/ ٥٤ ، شرح الأشموني : ١/ ٩٦ .

(٣) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٣٣ – ٢٣٤ .

الشرط ، نحو : مَن صمَتَ نجَا ، تحصل الفائدة فيها بسبب التعيُّن الحاصل من العموم ، لا بسبب تخصصها بشيء " [١] .

وما ذهب إليه الرضي هو الصواب ؛ لأن الحكم على الفرد واحداً واحداً لازمه نفي الحكم بالتعيَّن لكل فرد فرد .

سادسا : النكرة بمعنى الدعاء :

ذكر النحويون أن النكرة إذا كان فيها معنى الدعاء جاز الابتداء بها ، ومنهم سيبويه ، فقد وجَّه النكرة في نحو : (سلامٌ عليك) و (ويلٌ لكَ) ، على معنى الدعاء ومن ثمَّ جاز الابتداء بها [٢] ، ويعقِّب سيبويه بتوضيح معنى الدعاء بقوله : " فهذه الحروف كلها مبتدأة مبنيٌّ عليها ما بعدها ، والمعنى فيهن أنك ابتدأتَ شيئاً قد ثبت عندكَ ، ولستَ في حال حديثكَ تعمل في إثباتها وتزجيتها ، وفيها ذلك المعنى ، كما أن حسبكَ فيها معنى النهي ، وكما أن رحمةُ الله عليه فيه معنى رَحِمَهُ الله . فهذا المعنى فيها ... " [٣] .

ومما يدور في السياق قول الشاعر [٤] :

لقد أَلَبَ الواشون أَلْباً لبينهم فتربٌ لأفواهِ الوشاةِ وجندلُ [بحر الطويل]

إذ يحمل صاحب الكتاب النكرة (تربٌ) على معنى الدعاء ، وهو ما سوَّغ الابتداء بها [٥] .

---

(١) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٣٤.

(٢) ينظر : الكتاب : ١/ ٣٣٠.

(٣) م . ن : ٣٣٠/١ .

(٤) لم اهتدِ إلى قائله . وهو من شواهد شرح المفصل : ١ / ١٢٢.

(٥) ينظر : الكتاب : ١ / ٣١٤ – ٣١٥ ، المقتضب : ٣ / ٢٢٢ ، شرح السيرافي : ٢ / ٢٠٦ .

وتابع أكثر النحويين سيبويه في جواز الابتداء بالنكرة في حال دلالتها على معنى الدعاء [١] .

في حين نرى ابن كمال باشا (٩٤٠ هـ) يذهب في توجيهه معنى (سلامٌ عليكم) في تخصيص النكرة بنسبته إلى المتكلم فأصله (سلمتُ سلاماً عليكم) ، فبقي (سلاماً) منصوباً بعد حذف الفعل ، فعدل إلى الرفع للثبوت ، فالمعنى (سلامٌ عليكم) [٢] .

ولكن الرضي يوجه النكرة في قولك (سلامٌ عليك) بمعنى آخر بقوله : " سلامٌ في قولك : سلامٌ عليك ، بمعنى مصدر سلَّمك الله ، أي جعلك سالماً ، فالأصل : سلَّمك الله سلاماً ، ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوباً ، وكان النصب يدل على الفعل ، والفعل على الحدوث ، فرفعوا سلامٌ . وكذا أصل : ويلٌ لك ، هلكت ويلاً ،، أي هلاكاً ، فرفعوه بعد حذف الفعل " [٣] .

فهو يرى أن مراعاة الأصل هو المسوغ للابتداء بالنكرة ، لأن جعل المسوغ هو النسبة إلى المتكلم في أصل (سلاماً) في قولك : (سلامٌ عليك) غير مطّرد في جميع الدعاء ، فليس معنى (ويلٌ لك) و (يلي لك) ، لأن معنى (ويلٌ) الهلاك ، أي مطلقه ، فالتخصيص بالنظر إلى المخاطب إنما كان بذكر الفعل الناصب والمسند إليه ، فأُخِّر الخبر (الجار والمجرور) للابتداء بالأهمِّ وللتبادر إلى ما هو المراد ، فتقديم الجار والمجرور يوقع الوهم باللعنة فيكون بمعنى (عليك اللعنة) [٤] .

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ١ / ٩٣ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٩٥ ، التعليقة على المقرب : ١٥٠، التذييل والتكميل : ٣/ ٣٣٠ ، الأشباه والنظائر : ٣/ ٩٧.

(٢) ينظر : أسرار النحو : ١٠٧ .

(٣) شرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٣٦.

(٤) ينظر : م . ن : ١/ ٢٣٥ – ٢٣٦.

وأحسب أن ما ذهب إليه سيبويه أصوب في إرادة معنى الدعاء للابتداء بالنكرة ، لأنه تلقَّف ذلك من ألسنة العرب ، وخبر مقاصدهم هذا من جانب [١]، ومن جانب آخر أن الفائدة تكون مقارنة للنكرة ليتحقق التخصيص [٢] ، وهذا ما عبّر عنه صاحب الكتاب [٣] .

وتشير معطيات ما رُصِدَ في هذا المقام أن اشتراط الفائدة بما يقرِّب النكرة من المعرفة يغني عن ذكر باقي المسوغات ، وإن كان خفاؤها عن بعضنا فلا ضرر في تعاطي ما يندرج تحت هذه المسألة تبياناً لكلّ ما يضمّ الفائدة من المسوغات ، وإن كان مرجعها إلى ما تواضع عليه العرب والذائقة السليمة .

٢ – تقديم الخبر :

الأصل في المبتدأ التقديم ، وفي الخبر التأخير ، لكون الخبر وصفاً في المعنى للمبتدأ ، فأخِّر لذلك كالوصف ، ويجوز أن يتقدّم مع أمن اللبس أو نحوه [٤] .

وجوَّز النحويون التقديم في قولك : (منطلقٌ الزيدان) و (تميميٌّ أنا) و(مشنوءٌ من يشنؤكَ) [٥] ، لأمن اللبس ، إذ المُؤَخَّر في الأمثلة اسم الذات والضمير والاسم الموصول ، وهي أعرف من الخبر .

---

(١) ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي : ١/ ٥٤٠ .

(٢) ينظر : حاشية الصبان : ١/ ٢٩٩.

(٣) : ينظر : الكتاب : ١/ ٣٣٠.

(٤) ينظر : شرح ابن عقيل : ١/ ١٠٦.

(٥) ينظر: المقتضب : ٤ / ١٢٧ ، الإيضاح العضدي : ٥٢ ، شرح المفصل : ١ / ٩٢ ، شرح ابن عقيل : ١/ ١٠٧ ، شرح المكودي : ٥١ ، شرح ابن طولون : ١/ ١٩٢.

ولكن قد ينقلب الجواز إلى الوجوب في بعض التراكيب اللغوية في الجملة الاسنادية الاسمية بالنظر إلى مراد المتكلم وما أضمره من معنى يريد بيانه للمخاطب ، ولا يفهم هذا المعنى إلاّ بالتقديم ، منه نحو : (للهِ درُّكَ) ، فتقديم الخبر (للهِ) على المبتدأ (درُّكَ) يفهم منه معنى التعجب [١] ، ولو أُخِّر لكان إخباراً فقط من حيث السياق اللغوي ، فالمتكلم يبني العلاقات النحوية بين العناصر اللغوية في التركيب على وفق ما يقتضيه المعنى والقصد .

وقد يكون التقديم للتخصيص بإزالة الوهم في ذهن المخاطب ، بعد ظنه بأنه قاعد ، فتخبره بقولك : (قائمٌ زيدٌ) بنفي القعود عنه ، وكذا قد يُعنى من التقديم الفخر ، بقولك : (تميميٌّ أنا) ، بتقديم الخبر (تميميٌّ) على المبتدأ (أنا) ، ومعنى التفاؤل والتشاؤم يفهم من تقديم الخبر كذلك ، نحو : (ناجحٌ زيدٌ) و(مقتولٌ إبراهيمُ) ، فجوهر هذه المسألة مردَّه إلى المعنى الذي يُبيِّنَهُ السياق والمقام ، وعلى أساسه يبنى التركيب اللغوي [٢] . وللتقديم أغراض كثيرة أخرى [٣] .

وأشار الرضي إلى وجوب تقديم الخبر باعتبار المعنى المقصود بقوله: " وإذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم بتأخيره ، وجب التقديم ، نحو قولك : تميميٌ أنا ، إذا كان المراد التفاخر بتميم ، أو غير ذلك مما يقدَّم له الخبر " [٤] .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٠١ ، همع الهوامع : ١/ ٣٣٢ .

(٢) ينظر : معاني النحو : ١م ١٣٧ – ١٤٠ .

(٣) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة والمعاني والبيان والبديع : ٨٧ – ٨٨ ، التبيان في علم المعاني والبديع والبيان : ٧٩ – ٨٠ .

(٤) شرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٦٣ .

٣ – تعدد الخبر :

اختلف النحويون في عطف الأخبار المتعددة للمبتدأ الواحد بعد أن جوزوا أن يكون للمبتدأ أكثر من خبر ، وجعلوه على ثلاثة أنواع ، لكلٍّ حكمُهُ وخصائصه [١] :

١– أن يتعدَّد الخبر لفظاً ومعنىً لا لتعدد المخبر عنه :

وهو مخالفة كل واحدٍ منهما للآخر ، في اللفظ والمعنى ، كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [٢] ، وكقول رؤبة بن العجَّاج [٣] :

من يَكُ ذا بتٍّ فهذا بتِّي مقيِّظٌ مصيِّفٌ مشتِّي [بحر الرجز]

فقد تعدَّد الخبر للمبتدأ (هذا) فكانت الاخبار (بتِّي ،مقيِّظٌ ، مصيِّفٌ ، مشتِّي) مختلفة من حيث اللفظ والمعنى .

وكذلك قول حميد بن ثور الهلالي [٤] :

ينامُ بإحدى مقلتيهِ ويتَّقي بأُخرى المنايا فَهْوَ يقظانُ هاجعُ [بحر الطويل]

فجاء للمبتدأ (هو) خبران هما (يقظانُ ، هاجعُ) ، فيجوز في هذا النوع العطف للأخبار المتعدُّدة ، وكل هذا مع تعدُّد المُخْبَر عنه [٥] .

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ١ / ٩٩ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٢٦ ، شرح ابن عقيل : ١/ ١١٩ – ١٢٠ ، شرح التسهيل لناظر الجيش : ٢/ ١٠٣١ ، النحو الوافي : ١/ ٤٣١ – ٤٣٢.

(٢) البروج : ١٤ – ١٦ .

(٣) معجم الأدباء : ٣/ ١٣١١- ١٣١٢.

(٤) ينظر : ديوانه : ١٠٥ .

(٥) ينظر :شرح التسهيل لناظر الجيش : ٢/ ١٠٣١ – ١٠٣٢ ، النحو الوافي : ١/ ٤٣٢ .

أما الرضي فجوَّز تعدُّد الخبر المختلف لفظاً ومعنىً بلا إشكال وعطفه كذلك ، كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [١] ، وكذلك ، نحو قولك : (زيدٌ شجاعٌ) وبالعطف (زيدٌ كريمٌ وشجاعٌ) ، ومنع أن يكون ما تعدَّد لفظه واتفق معناه في كونه من تعدُّد الخبر ، بل حمله على التوكيد حقيقة كونه في المعنى واحد في نحو : (زيدٌ جائعٌ نائعٌ[٢]) [٣] .

٢- أن يتعدد لفظاً ومعنىً لتعدد المخبر عنه :

وهنا يُحمل على تعدد الخبر حقيقةً أو حكماً ، نحو : (بنو زيدٍ فقيهٌ ونحويٌّ وكاتبٌ) و (الصديقان مهندسٌ وطبيبٌ) ، وكقول طرفة بن العبد [٤] :

يداكَ : يدٌ خيرُها يُرْتَجَى وأُخرَى لأعدائِها غَائِظهْ [بحر المتقارب]

فالخبر في الأمثلة المذكورة آنفاً تعدَّد لتعدُّد المبتدأ حقيقةً ، فـ (بنو) مبتدأ أتى جمعاً ، والخبر كذلك ، وهو ما يسري على المثالينِ .

أما تعدُّد المبتدأ حكماً ، كقوله تعالى : ﴿ اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ ﴾ ، ونحو قول عبدة بن الطيب [٥] :

والمرءُ ساعٍ لأمرٍ ليس يدرِكُهُ والعيشُ شحٌّ وإنفاقٌ وتأميلُ [بحر البسيط]

---

(١) البروج : ١٤ – ١٦ .

(٢) نائع : " والنُّوعُ بالضم : الجوعُ ، وصرَّفهُ سيبويه منه فعلاً فقال : ناعَ ينوعُ نوعاً ، فهو نائعٌ ". لسان العرب : ٨/ ٧٤٤ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٦١ – ٢٦٣ .

(٤) ديوان طرفة بن العبد : ١٧٠.

(٥) المفضليات : ١٤٢ .

فالمبتدأ وإن كان ظاهره مفرداً فإنه حكماً متعدِّد الأجزاء لا يتمُّ إلاّ بها مجتمعةً ، وهنا يجب عطف الاخبار المتعدِّدة في هذا النوع [١] .

وذهب الرضي في قوله (هما عالمٌ وجاهلٌ) إلى وجوب العطف ، لأن الضمير في (عالمٌ و جاهلٌ) لا يعود في كلٍّ واحد منهما على المسند [٢] .

٣- أن يتعدَّد لفظاً دون معنىً :

وهو الذي يقوم في اللفظ والمعنى مقام خبر واحد ، نحو : (الرمانُ حلوٌ حامضٌ) أي : (مزٌّ) في المعنى ، ونحو : (هو أعسرُ أيسرُ) أي : معناه (أنه يعمل بكلتا يديه) ، ونحو : (الرجلُ طويلٌ قصيرٌ) ، فالأخبار المتعدِّدة لكل واحد معنى خاصاً به غير مقصود لذاته ، وإنما المعنى المرجو يتحقق بانضمامهما معاً ، لمعنى جديد تحقَّق باجتماعهما ، وهذا النوع لا يعطف ، لأنه في المعنى واحد [٣] ، في حين ذهب أبو علي الفارسي (٣٧٧ هـ) إلى جواز العطف [٤] .

أما الرضي فذهب في هذا النوع إلى التفصيل ، فقد جعله على ضربين للمتضادَّينِ : ضرب يكون فيه جزء المبتدأ متصفاً ببعض الأخبار ، والجزء الآخر بالخبر الآخر ، نحو : (هذا أبيضُ أسودُ) للأبلق ، لأن معناه أن بعضه أبيضُ وبعضه أسودُ ، فلا تعدد للخبر حقيقة ، لأن البعضين متصلان ، أما الضرب الثاني : فهو اتِّصاف المجموع بكل واحد منهما ، نحو : (هذا حلوٌ حامضٌ) ، فالمعنى أن جميع الأجزاء فيها حلاوةٌ وحموضةٌ ، أي أنه متوسط الطعم لامتزاجه ، والضمير

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لناظر الجيش : ٢/ ١٠٣٢ ، النحو الوافي : ١/ ٤٣٣ – ٤٣٤ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٦٥ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٤ / ٣٠٨ ، شرح المفصل : ١/ ٩٩ ، شرح التسهيل لناظر الجيش : ٢/ ١٠٣٣ ، النحو الوافي : ١/ ٤٣٢ – ٤٣٣ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل لناظر الجيش : ٢/ ١٠٣٣ ، شرح ابن طولون : ١/ ١٩٨ .

في كل الأخبار يعود على مجموع المبتدأ في كلا الضربين ، فالعطف هنا جائز ، فنقول : (هذا أبيضُ وأسودُ) و (هذا حلوٌ وحامضٌ) [١] .

٤ – اقتران الخبر بالفاء :

ذهب النحويون إلى أن دخول الفاء في الخبر للجملة الاسنادية الاسمية له دلالة في التركيب اللغوي ، فصاحب المقتضب يجعل ما بعد الفاء مُسبَّباً لما قبلها في قوله في نحو : (الذي يأتيكَ فله درهمٌ) [٢] ، وأبو علي الفارسي يشير إلى معنى اقتران الفاء بالخبر بقوله : " فإذا دخلت الفاء في خبر المبتدأ الموصول والنكرات الموصوفة آذنت بأن ما بعد الفاء مستحق بالفعل المقدم أو معناه " [٣] .

فيجعل أبو علي ما بعد الفاء مُسَبَّباً وما قبلها سبباً ، كقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [٤]، فالإنفاق سبب للأجر في الآية الكريمة [٥] .

ولكن الرضي كان له رأي آخر في لزوم دلالة الفاء على السببيَّة ، فهو يرى أنه لا يلزم ما بعد الفاء أن يكون معلولاً لما قبله ، بل ما بعد الفاء لازم لما قبله في المضمون ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ﴾ [٦] ، فإن الملاقاة لازمة للفرار ، لا أن الفرار علَّة للملاقاة ، بل المقصود أن ماهية الموت

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٦٤ – ٢٦٥ .
(٢) ينظر : المقتضب : ٣ / ١٩٥ .
(٣) الإيضاح العضدي : ٥٦ .
(٤) البقرة : ٢٧٤ .
(٥) ينظر : الإيضاح العضدي : ٥٥ ، المقتصد في شرح الإيضاح : ١ / ٣٢١ – ٣٢٢ ، شرح المفصل : ١ / ١٠٠.
(٦) الجمعة : ٨ .

الفارين منها تلاقيكم ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ ﴾ [١] ، فلزوم وقوع النعمة منه جلَّ شأنه حاصلة معنىً [٢] .

بيد أننا نلحظ ناظر الجيش (٧٧٨ هـ) في شرح التسهيل ينقل عن ابن أبي الربيع (٦٨٨ هـ) في شرحه لنص أبي علي الفارسي المذكور آنفاً ، قوله : " اعلم أنك إذا أدخلتَ الفاء في خبر الموصول عُلِمَ أن الخبر مستحق للصلة إن كانت علة ، ومستحق لمعناها إن كانت متضمنة العلة ، ومثال ذلك أن تقول : الذي يرعاني فأنا أحبُّهُ ، فرعايته لكَ بلا شك علةٌ في المحبَّةِ وسبيلها ، ... فإن قلت : الذي يأتيني فله درهمٌ فليس نفس الإتيان يوجب الدرهم ؛ إنما هو متضمِّنٌ للعلة في استحقاق الدرهم ؛ لأن في الإتيان ميزةً وكرامةً ورعايةً وخدمةً استوجبَ بها صلته عنكَ بذلكَ " [٣] .

٥ – حذف المبتدأ وجوباً :

أشار النحويون إلى وجوب حذف المبتدأ إذا كان خبره نعتاً مقطوعاً لمجرَّد المدح أو الذم أو الترحُّم ، نحو : (الحمدُ للهِ الحميدُ) و (مررتُ بزيدٍ الخبيثُ) و (مررتُ بغلامكَ المسكينُ) ، فالمبتدأ محذوف وجوباً في الأمثلة ، تقديره : (هو الحميدُ ، هو الخبيثُ ، هو المسكينُ) [٤] .

ويأتي الرضي فيبيِّن سبب حذف المبتدأ وجوباً في حال كون خبره نعتاً مقطوعاً بقوله : " اعلم أنه قد يحذف المبتدأ وجوباً ، إذا قطع النعت بالرفع ، كما يجيء في

---

(١) النحل : ٥٣ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٦٨ – ٢٦٩ .

(٣) شرح التسهيل لناظر الجيش : ٢/ ١٠٤٥ – ١٠٤٦.

(٤) ينظر : الجمل في النحو : ١٥ ، شرح المفصل : ٣ / ٤٧ – ٤٨ ، شرح التسهيل لابن مالك مالك : ١ / ٢٨٧ ، شرح ابن عقيل : ١/ ١١٩ ، النحو الوافي : ١/ ٤١٧ – ٤١٨ .

بابه ، نحو : الحمدُ للهِ أهلُ الحمدِ ، أي هو أهلُ الحمدِ . وإنما وجب حذفه ليعلم أنه كان في الأصل صفة فقطع لقصد المدح ، أو الذم ، أو الترحم ، كما يجيء ، فلو ظهر المبتدأ لم يتبيَّن ذلك " [١] .

ونرى صاحب شرح التسهيل ناظر الجيش يعلِّل سبب حذف المبتدأ المخبر عنه بنعت مقطوع بأنه لو أظهر لذهب قصد الإنشاء بالمدح أو الذم أو الترحم ، إذ هو خبر مستأنف المعنى [٢] .

وأرى أن الرضي كان دقيقاً في تحديد علة الحذف بقيد العلم بالأصل المقطوع في كونه صفة مع إرادة معنى المدح أو الذم أو الترحم ، إذ لو أظهر المبتدأ لكان من الممكن إرادة المعاني الثلاثة بقرينة المقام ، مع امتناع بيان الأصل ، فكان قيده جامعاً مانعاً . فقيد المعاني غير مفيد في بيان علة الحذف من دون أن نضع في الحسبان الأصل .

المبحث الثالث

المعنى النحوي في نواسخ الابتداء

١ – الأفعال الناقصة :

أطلق النحويون مصطلح نواسخ الابتداء أو النواسخ على الكلمات التي تغيّر حكم الجملة الاسمية وإعرابها ، فتلغي صدارة المبتدأ ، و تغيّر حركته الإعرابية ، ومثله الخبر [١].

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٧٢ – ٢٧٣ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل لناظر الجيش : ٢/ ٩١١ .

فمن الكلمات التي تغيّر حكم الجملة الاسمية ما اصطلح عليه النحويون بالأفعال الناقصة ، وهي كان وأخواتها ، فقد اختلفوا في سبب تسميتها بهذا الاسم على مذهبين :

الأول : عدَّ السر وراء تسميتها بالناقصة أنها لا يتمّ معناها إلاّ بمنصوبها ، فهي لا تكتفي بالمرفوع ، نحو : (كان زيدٌ ذاهباً) [٢] .

والثاني : علّل نقصها بانها تدل على الزمان من دون الحدث [٣]. في حين نرى ابن خروف (ت ٦٠٩ هـ) يعدَّها أفعالاً حقيقيةً ، تدلّ على الحدث والزمان ، وفي ذلك يقول : " لامعنى لتسمية هذه الأفعال حروفاً ، إذ هي أفعال حقيقيَّة ، فأحكامها أحكام الأفعال في كلِّ شيءٍ ، إلاّ أنها لا تؤكَّد في مصادرها ؛ لأنها لا فائدة في ذلك وهي مأخوذة من أحداثها " [٤] .

أما الخوارزمي (ت ٦١٧هـ) فينقل عن ابن السراج قوله : " فإذا قالوا كان زيدٌ قائماً فإنما معناه : زيدٌ قائمٌ فيما مضى من الزمان . ولذلك لا يجوز الاقتصار على الفاعل هاهنا ، بخلاف سائر الأفعال التامة " [٥] .

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١١٤٩ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٢٢ ، شرح التسهيل لناظر الجيش : ٣ / ١٠٧٦ ، النحو الوافي : ١ / ٤٤٣ – ٤٤٤ .

(٢) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ١ / ٤٠١ ، العوامل المئة : ٥٨ ، المرتجل في شرح الجمل: ١٢٥ ، الكناش : ٢ / ٣٧- ٣٨ ، شرح قطر الندى : ١٢٨ ، في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٧٦ .

(٣) ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي : ٢ / ٦٦٤ - ٦٦٥.

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن خروف : ١ / ٤١٥ ، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير : ٣ / ٢٨٤ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١ / ٣٧٠ .

(٥) التخمير : ٣ / ٢٨٣ ، ينظر : الأصول في النحو : ١ / ٨٢ .

واللافت للنظر أن صاحب التخمير بعد اعتراضه على ما ذهب إليه ابن السراج ، نراه يوجه كلامه إلى منحىً آخر بقوله : " ولعلّهم عنوا أن الفعل الناقص وإن كان يدلّ على معنى المصدر كما يدلّ على معنى الزمان ، [لكنّ الخبر] [١] ما انعقد لتعريف معنى المصدر فيه ، لأنه معلوم ، فكان دلالته عليه وعدم دلالته بمنزلة واحدة " [٢] . ويتبيَّن من تخريج الخوارزمي لكلام ابن السراج أن (كان) تدلّ على الزمان والحدث ، ولكن الحدث فيها مطلق لا فائدة فيه من دون تخصيصه بالخبر .

أما الرضي فقد اتَّفق مع المذهب الأول من أن تسمية هذه الأفعال بالناقصة راجع إلى احتياجها إلى المرفوع والمنصوب معاً لينعقد منهما كلام ، بخلاف الفعل التام إذ هو مكتفٍ بمرفوعه فيحسن السكوت عليه ، ليتحصل بمجموعهما كلام [٣] .

ويردُّ الرضي على أصحاب المذهب الثاني بقوله : " وما قال بعضهم من أنها سميت ناقصة لأنها تدل على الزمان دون المصدر ، ليس بشيء ؛ لأن ((كان)) في نحو : كان زيدٌ قائماً ، يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق ، وخبره يدل على الكون المخصوص ، وهو القيام ، أي حصوله ، فجيىء ، أولاً بلفظٍ دالٍ على حصولٍ ما ، ثم عُيِّن بالخبر : ذلك الحاصل ، فكأنك قلت : حصل شيء ثمَّ قلت : حصل القيام " [٤] .

---

(١) هذا الاستعمال لحن والصواب فإن الخبر ؛ إذ (لكن) لا تستعمل في جواب الشرط .

(٢)شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير : ٣ / ٢٨٤.

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ١٨١ .

(٤)شرح الرضي على الكافية : ٤ / ١٨١ – ١٨٢ .

فالرضي يوضح أن هذه الأفعال تدل على الحدث والزمان ، إذ حدوثها بالدلالة على الكون المطلق الذي يتخصص بخصوص الخبر ، وهو ما عبَّر عنه بالكون الخاص .

ثم يوضح الفائدة من الحصول المطلق وتخصيصه بقوله : " فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أوّلاً ثم تخصيصه ، كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن ، على ما مرَّ في بابه ؛ مع فائدة أخرى ههنا ، وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيَّد ، ولو قلنا : قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معاً ، فـ ((كان)) يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره ، وخبره يدلّ على حدث معيَّن واقع في زمان مطلق تقييده في ((كان)) ، لكن دلالة ((كان)) على الحدث المطلق أي الكون : وضعية ، ودلالة الخبر على الزمان المطلق : عقلية " [1] .

فالمعنى الدلالي الذي يستبطنه الرضي في فائدة دلالة هذه الأفعال على مطلق الحدث ثم تخصيصه بالخبر هو كفائدة ضمير الشأن أو القصة ، الذي يراد به الإبهام ثم التفسير ، نحو : (هو الأميرُ مقبلٌ) [2] ، فـ (كان) في قولنا : (كان زيدٌ قائماً) ، تدلُّ مع المبتدأ على الكون العام ، أي : حصول شيء على نحو الإطلاق ، ثم خصص هذا الإطلاق وهو الكون العام بالخبر الخاص وهو حصول القيام .

وقد رصد النحويون معاني الأفعال الناقصة ، فجعلوا (كان) للدلالة على الزمان الماضي في نحو قولك : (كان زيدٌ قائماً) ، فاقترن مضمون الجملة بالزمان الماضي ، و (صارَ) تدلُّ على الانتقال ، نحو : (صارَ الطينُ خزفاً) ، أي : تحوَّل إلى هذه الحالة ، وأما (أصبح وأمسى وأضحى وبات

(١) م . ن : ٤ / ١٨٢ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٤٦٤ – ٤٦٥ ، أسرار النحو : ١٧٨ .

وظلَّ) فهي أفعال تدل على أزمان مخصوصة ، نحو : (أصبح زيدٌ عالماً) ، أي : دخل في وقت الصباح وهو عالمٌ ، وفي وقت المساء والضحى ، ونحو : (ظلَّ زيدٌ قائماً) و (باتَ زيدُ قائماً) ، أي : أتى عليه النهار وهو قائم ، وأتى عليه الليل وهو قائم ، و (ليسَ) للنفي ، نحو : (ليسَ زيدٌ قائماً) ، و (مازالَ وما فتئ وما انفكَ وما برح) فهذه الأفعال تدلُّ على الثبات ، لأن نفي النفي إثبات ،نحو : (ما فتئ زيدٌ قائماً) ، و (ما دام) تدلُّ على الدوام بمعنى المصدر الذي معناه الزمان ، نحو : (أجلسْ ما دام زيدٌ جالساً) [١] .

ثم يركن الرضي إلى دليل آخر لردِّ الذين قالوا بالمذهب الثاني ، عبر استعراض معاني الأفعال الناقصة ، ويحتج باختلاف معانيها وكيفية حمل النحويين النقص عليها جميعاً

بالمعنى الذي تبنَّوهُ بقوله : " وأما سائر الأفعال الناقصة ، نحو : صار ، الدالُّ على الانتقال ، وأصبح ، الدالُّ على الكون في الصبح ، أو الانتقال ، ومثله أخواته ، وما دام الدالَّ على معنى الكون الدائم ، ومازال ، الدال على الاستمرار وكذا أخواته ، وليس ، الدالُّ على الانتفاء : فدلالتها على حدث معيَّن لا يدلُّ عليه الخبر : في غاية الظهور ؛ فكيف تكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه " [٢] .

وأشار ابن الحاجب إلى أن هذه الأفعال قد أُوتي بها لإثبات صفة لشيء ، مما يستلزم ذكر الشيء وصفته معاً ، مع اختلاف معاني هذه الأفعال بعد ذلك [٣] .

---

(١) ينظر : شرح السيرافي : ١ / ٢٩٦ – ٢٩٨ ، المقتصد في شرح الإيضاح : ١ / ٣٩٨-٤٠٠ ، المقدمة الجزولية : ٢ / ٧١ – ٧٢ .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ١٨٢ .

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٢ / ٧١ – ٧٢ .

ويردُّ الرضي على ابن الحاجب بعد ما ينقل عنه ، بقوله : " قوله : ((ما وضع لتقرير الفاعل على صفة)) ، كان ينبغي أن يقيِّد الصفة فيقول : على صفة غيرِ مصدرهِ ، فإن ((زيدٌ)) في ضربَ زيدٌ ، أيضاً ، متصف بصفة الضرب ، وكذا في جميع الأفعال التامة ، وأمَّا الناقصة فهي لتقرير فاعلها على صفة ، متصفة بمصادر الناقصة ، فمعنى كان زيدٌ قائماً : أن زيداً متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون أي الحصول والوجود ، ومعنى صار زيدٌ غنيًّا: أن زيداً متصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة أي الحصول بعد أن لم يحصل " [1].

فالرضي حسب أن قيد المصنف غير مانع ، إذ تدخل جميع الأفعال التامة بهذا القيد مع الأفعال الناقصة ، بيد أنه يقيِّد الأفعال الناقصة بأنها تدل على معنى في الخبر الذي يدل على اتصاف الفاعل به بالمعنيين ، ولكن عن طريق خبره المتصف بمصادرها .

٢ – تضمين التامة معنى الناقصة :

اختلف النحويون في عدد الأفعال الناقصة ، فقد ذكر سيبويه أربعة منها ، وحمل ما بمعناها من الأفعال عليها ، وعدَّها المبرَّد (ت ٢٨٥ هـ) عشرة أفعالٍ ، في حين جعلها ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) تسعة أفعالٍ ، وأوصلها أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) إلى ثلاثة عشر فعلاً ، في حين عدَّها ابن الفخَّار (ت

(١) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ١٨٢ .

٤١٩ هـ) عشرين فعلاً ، وذهب ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) إلى أنها ثمانية عشر فعلاً ، وأوصلها السيوطي (ت ٩١١ هـ) إلى ثلاثين فعلاً [١] .

وينقل سيبويه عن العرب ما جعلوه من الأفعال التامة بمعنى الناقصة قوله : " ومثل قولهم : من كان أخاك ، قول العرب ما جاءتْ حاجتَك ، كأنَّه قال : ما صارتْ حاجتَك ، ... وإنَّما صُيِّر جاءَ بمنزلة كان في هذا لأنه بمنزلة المثل " [٢] .

فجعل العرب لـ (جاءَ) بمعنى (صارَ) اسماً وخبراً ، جرياً على باب الأفعال الناقصة ، وهذا غير معروف إلاّ في هذا [٣] .

ومن النحويين من جعل تضمين التامة معنى الناقصة مطرداً ن كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾ [٤] ، فجاء الفعل (تقعدَ) بمعنى (تصيرَ) ، ونحو : (جاءَ البرُّ قفيزينِ وصاعينِ) ، ونحو : (قامَ زيدٌ كريماً) [٥] .

وذهب الرضي إلى أن الأفعال الناقصة غير محصورة ، تعقيباً على ما رصده سيبويه ، بقوله : " لم يذكر سيبويه منها سوى ((كان)) ، و ((صار)) و ((ما

---

(١) ينظر : الكتاب : ١ / ٤٥ ، المقتضب : ٤ / ٨٦ ، الأصول في النحو: ١ / ٨٢ ، الإيضاح العضدي : ٩٥ ، شرح الجمل لابن الفخار : ١ / ٣١٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١ / ٣٦٠ ، همع الهوامع : ١ / ٣٥٢ ، ٣٥٩ .

(٢) الكتاب : ١ / ٥٠ ــ ٥١ .

(٣) ينظر : شرح السيرافي : ١ / ٣١٠ .

(٤) الإسراء : ٢٩ .

(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : : ٣ / ٢٣٦ ، الكشاف : ١٥ / ٥٩٦ ، الإيضاح في شرح المفصل : ٢ / ٧٣ ــ ٧٤ ، همع الهوامع : ١ / ٣٥٩ ــ ٣٦٠ .

دام)) و ((ليس)) ؛ ثم قال : وما كان نحوهنَّ من الفعل مما لا يستغني عن الخبر ؛ والظاهر أنها غير محصورة ؛ وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة ، كما تقول : تتمُّ التسعة بهذا عشرة ، أي تصير عشرة تامَّة ، وكمل زيدٌ عالماً ، أي صار عالماً كاملاً ، قال تعالى : ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ [1] ، أي صار مثل بشر ، ونحو ذلك " [2] .

وعبِّر شارح الكافية عن التوسع في عدد الأفعال الناقصة بالمرادفات ، فـ (صارَ) يرادفها (آلَ ، ورجعَ ، وحالَ ، وارتدَّ) ؛ إذ هي تامة فمعنى النقص فيها جميعها ، فـ (رجع) تامًّا، ويُلحق (استحال وتحوَّل) بـ (صار) ، ويحملها على معنى الانتقال أصلاً ، ومن ثمَّ كان حقَّ جميعها التعدي في حال التمام إلى مصدر أخبارها بحرف الجر (إلى) ، إذا أُريد تعديتها ، نحو : صار إلى الغنى ، وبعد ذلك ضُمِّنَتْ جميعها معنى : كان بعد أن لم يكن ، فرجوع الشخص إلى الفعل والانتقال إليه يجعل الفعل كائناً بعد أن لم يكن ، ففاعلها ناقصة في الحقيقة ، مصدر خبرها مضافاً إلى اسمها ، فمعنى النقص فيها كلاً : كان بعد أن لم يكن ، فالمصدر هو الكائن بعد أن لم يكن ، فالمرتفع بالناقصة هو فاعلها تامة ، لأنه الراجع والمنتقل ؛ وإلحاق هذه الأفعال بـ (صارَ) سماعي [3].

٣ – نفي النفي إثبات :

ذكر النحويون أن أخوات كان : (زالَ ، وبرح ، وفتىءَ ، و انفكَ) فيها معنى النفي ، فدخول النفي عليها يجعل معناها موجباً ، يدلُّ على الثبوت ، نحو : (ما

---

(١) مريم : ١٧ .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ١٨٣.

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ١٨٣- ١٨٥ .

زالَ زيدٌ قائماً) و (لم يزلْ بكرٌ منطلقاً) ، فقد اثبت القيام والانطلاق ؛ إذ نفي النفي إثبات [١] .

وعلَّق الرضي على دخول النفي على (ما زالَ ، وما برحَ ، وما فتئ ، و ما انفكَ) بصيرورتها بمعنى (كان دائماً) فدخول النفي على النفي يفيد دوام الثبوت ؛ انطلاقاً من أن نفي النفي إثبات ، فتقييد ما يضم الزمان بالنفي ، يلزم نفي جميع الزمان ، بخلاف الإثبات ، فتقييد الزمان به لا يلزم استغراقه للزمان ، نحو : (ضربَ زيدٌ خالداً) ، فصدق الإثبات كافٍ لوقوع الضرب في جزئه ، في حين يوجب قولنا : (ما ضربَ زيدٌ خالداً) يوجب استغراق النفي لجميع أجزاء الزمن ، ونفي النفي لا يوجب أن يكون كل فعل بمعنى : (كان دائماً) ؛ فالأمر منوط بالسماع ، فلا يقال : (ما انفصلَ أو ما فارق ضارباً) [٢] .

٤ – أفعال المقاربة :

يؤتى بهذه الأفعال لمقاربة الفعل ، ودنوِّ وقوعه ، وهي أفعال ناسخة للابتداء ، وسميت أفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض ، فهي على ثلاثة أقسام :

١- أفعال المقاربة ، وهي : كاد ، وكرَبَ ، وأوشكَ .

٢- أفعال الرجاء ، وهي : عسى ، وحرَى ، واخلولقَ .

٣- أفعال الإنشاء ، وهي : جعلَ ، وطَفِقَ ، وأَخَذَ ، وأنشأَ .

---

(١) ينظر : شرح السيرافي : ١ / ٢٩٨ ، المقتصد في شرح الإيضاح : ١ / ٣٩٩ – ٤٠٠ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ١٨٤- ١٨٥ .

وهي تدخل على المبتدأ والخبر ، فترفع الأول اسماً لها وخبرها في موضع نصب [١].

٥ – عسى من أفعال الرجاء :

اختلف النحويون في دلالة (عسى) في التركيب من حيث المعنى ، فتباينت وجهات النظر فيها ، فحملها الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) على معنيين : الوجوب في القرآن الكريم ، والرجاء طمعاً عند الناس في استعمالهم [٢] . في حين جعلها سيبويه في معنى الطمع والإشفاق ، وهي عنده مرادفة لـ (لعلَّ) [٣] .

وذهب المبرَّد إلى جعلها بمعنى (قاربَ) ، نحو : (عسى أن يقومَ زيدٌ) و (عسيتُ أن يقومَ) فاسمها المرتفع بها ، وخبرها الجملة من (أن والفعل) في محل نصب . وقد تكون تامَّة ، نحو : (عسى أن يقومَ زيدٌ) ، فالجملة بعد عسى فاعل لها ، فالتقدير : (قرُبَ قيامُ زيدٍ) [٤] .

أما الرضي فخرَّج (عسى) من أفعال المقاربة ، معللا ذلك بقوله : " الذي أرى ، أن ((عسى)) ، ليس من أفعال المقاربة ، إذ هو طمع في حقِّ غيره تعالى ، وإنما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله ، فكيف يحكم بدنوِّ ما لا يوثق بحصوله " [٥] .

---

(١) ينظر : الجمل في النحو : ٢ / ٢٠٠ ، شرح ابن عقيل : ١ / ١٤٩ .

(٢) ينظر : العين : ٢ / ١٢٠٣ ، معاني القرآن للفراء : ٢ / ٣٠٩ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٤ / ٢٣٣ .

(٤) ينظر : المقتضب : ٣ / ٦٨ ، الجمل في النحو : ٢ / ٢٠٠ ، المقتصد في شرح الإيضاح : ١ / ٣٥٨ ، شرح المفصل : ٧ / ١١٦ .

(٥) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢١١ .

فالرضي رأى أن معنى الطمع بحقِّه تعالى منافٍ لعلمه وإحاطته بكل شيء ، ويصرفها الى غيره تعالى بهذا المعنى ، ويخرجها من أفعال القلوب ؛ لأن الطمع فيما لا يوثق بحصوله فكيف يحكم بقربه ؟ . ولا أعلم من أين استقصى هذا المعنى ، أي : إن الطمع يقع فيما لا يوثق بحصوله ، فلم اهتدِ إليه في المعجمات [١] ، وأظنه معنى أصولياً .

ثمَّ يردّ على الجزولي والمصنف في عدِّ عسى بمعنى رجاء دنوِّ الخبر بقوله : " ولا يجوز أن يقال : إنَّ معناه رجاء دنوِّ الخبر ، كما هو مفهوم من كلام الجزولي ، والمصنف ، أي أن الطامع يطمع في دنوِّ الخبر ، كقولك : عسى الله أن يشفي مريضي ، أي : أني أرجو قرب شفائه ؛ وذلك لأن ((عسى)) ، ليس متعيِّناً بالوضع للطمع في دنوِّ مضمون خبره بل لطمع حصول مضمونه مطلقاً ، سواء ترجَّى حصوله عن قريب أو بعد مدَّة مديدة ؛ تقول : عسى الله أن يدخلني الجنَّة ، وعسى النبي عليه السلام أن يشفع لي ، فإذا قلت : عسى زيدٌ أن يخرجَ ، فهو بمعنى لعله يخرج ، ولا دنوَّ في ((لعل)) اتفاقاً " [٢] .

يترجح عندي أن ما ذهب إليه النحويون من المعاني في (عسى) ، الأولى أن يجعل الحكم في معناها مرهوناً بالسياق ، فالرضي يصرفها إلى معاني الطمع في المحبوب ، والإشفاق في المكروه ، حملا على معنى الترجي ، وكذلك يجعلها في الوجوب واليقين في حقه تعالى ؛ لأن الطمع ممتنع عليه جلَّ شأنه ، فالطمع يقع ممن لا يَثِقُ بحصول الأمر [٣] ، وهذا مع الله لا يكون ، ، لأنه عالم بكل شيء ، قال تعالى : ﴿ فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰ أَن تُصِيبَنَا

(١) ينظر : الصحاح :٦٨٦ ، لسان العرب : ٥ / ٦٤٣ ، القاموس المحيط : ٧٨٢ .
(٢) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢١١ .
(٣) ينظر : م . ن : ٤ / ٢١٣ – ٢١٤ .

دَائِرَةٌ فَعَسَى اللهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا أَسَرُّوا فِي أَنفُسِهِمْ نَادِمِينَ ﴾ [١] ، والفتح واقع في علمه تعالى ، والقران الكريم كلامه جلَّ شأنه ، وهو ما يدفع معنى الطمع والإشفاق والرجاء ، فالفيصل في تعيين معنى (عسى) سياق التركيب والمقام ، وبالنظر إلى حال المتكلم والمخاطب .

أما مقولة إنها بمعنى (قاربَ أو قَرُبَ) فمردُّها إلى الصنعة الإعرابية التي طغت على توجيهات النحويين ، وهو حمل للإعراب لا للمعنى في الحقيقة [٢] ، ففيه من التكلف ما فيه .

٦ – طَفِقَ وأخواتها :

من أفعال المقاربة (طَفِقَ ، جعلَ ، أخذَ ، أنشأَ) ، ومعناها الشروع في الفعل ومقاربته في ذاته ، كقوله تعالى : ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ ﴾ [٣] ، ونحو قولنا : (جعلَ محمدٌ يكتبُ) ، أي : أخذ يكتب وشرع من الكتابة [٤] .

أما الرضي فذهب إلى أن (طفق) وأخواتها ليست من أفعال القلوب إذا كانت بمعنى الدنوِّ للخبر ، بقوله : " وكذا في عدِّهم ((طَفِقَ)) ومرادفاته من أفعال المقاربة ، بمعنى كونها لدنوِّ الخبر : نظر ؛ لأن معنى : طفِق زيدٌ يخرجُ ، أنه شرع في الخروج وتلبَّسَ بأوَّل أجزائه ، ولا يقال : إن الخروج قرب ودنا من زيد ، إلَّا قبل شروعه فيه ، لأن معنى القرب : قلَّة المسافة ، بلى ، يصح أن يقال فيمن شرع في

---

(١) المائدة : ٥٢.

(٢) ينظر : حاشية الصبان : ١ / ٣٨٠ .

(٣) طه : ١٢١ .

(٤) ينظر : الجمل في النحو : ٢ / ٢٠٠ – ٢٠١ ، شرح الجمل لابن الفخار : ٢ / ٧٩٧ .

الشيء : قرب تمام ذلك الشيء على يده وفراغه منه ؛ فعلى هذا ليس من أفعال المقاربة التي هي موضوعة لدنوِّ الخبر ، إلاّ ، كاد ومرادفاته " [١] .

ويظهر لي أن رأي الرضي سديد ، إذ لا ينساق إلى الذهن شروعك في الفعل مع معنى الدنوِّ ، فالقضية سلبية منتفية بانتفاء موضوعها ؛ إذ شروعك ، ودخولك حقيقة في الفعل لا دنوَّ معه ، إذ الدنوّ قبل العمل والوقوع ، لا فيه .

فعلى ما ارتكز عليه الرضي من حجج في عَسَى وطَفِقَ وأخواتهما ، يفضي الأمر إلى جعل كاد وأخواتها فقط فيهما معنى الدنوِّ والمقاربة في المعنى للخبر ، وإن حملناهما على الإعراب حملاً لفظياً جاز جعلهما في باب واحد ، وربَّما كان المسوغ لذلك غرضاً تعليميًّا .

٧ – نفي كَادَ :

ذهب النحويون إلى أن (كادَ) وأخواتها تستعمل لمقاربة الفعل نفسه ، أي : حصوله ووجوده ، نحو : (كادَ العروسُ يكون أميراً) [٢] ، و (كادَ النعامُ يطيرُ) [٣] ، أي : قارب ، ونحو : (كادت الشمسُ تغربُ) ، أي : قربها من الغروب قد حصل [٤] وأما نفيها فقد اختلفوا فيه ، فقسم من النحويين ذهب إلى أن (كاد) نفيها نفي وإثباتها إثبات ، كقوله تعالى : ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾ [٥] ، فمعناها : لم يرها ولم يكد [١] .

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢١٢.

(٢) مجمع الأمثال للميداني : ٢ / ١٠٤ ، (كاد العروسَ يكونُ ملكاً) .

(٣) مجمع الأمثال للميداني : ٢ / ١٠٩ .

(٤) ينظر : المقتضب : ٣ / ٧٤ – ٧٥ ، الجمل في النحو للزجاجي : ٢٠١ ، شرح المفصل : ٢ / ٢٧١.

(٥) النور : ٤٠ .

وذهب قسم آخر إلى أن نفيها إثبات ، وأثباتها نفي ، نحو : (ما كادَ يفعل) و (لم يكد يفعل) ، أي : أن الفعل وقع بعد الجهد ، فإيجاب (كاد) معناه عدم وقوع الفعل ، ونفيها معناه وقوعه ، بدلالة اللفظ ثم المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [٢] ، أي : وقع الذبح حقيقة [٣] .

وقال بعضهم في هذا السياق : إنَّ نفيها بصيغة الماضي إثبات ، وفي المستقبل نفي [٤] .

ونرى الخوارزمي قد جعل (كاد) بمعنى (حصل) إذا جُرِّد خبرها من (أن)، مما يخرجها عن كونها فعلاً من أفعال المقاربة ، فضلا على أن النفي الداخل على (كادَ) يسري على نفي قيدها الزائد عليها ، فوجَّه قوله تعالى : ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾ ، على معنى : حصل غير راءٍ لها بعد أن كان رائياً لها ، وكذا قوله تعالى : ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ ، على معنى : ذبحوها بعد أن حصلوا غير فاعلين للذبح [٥] .

أما الرضي فقد فصَّل هذه المسألة تفصيلاً وكشف اللثام عن ماهيتها ومقاصد النحويين فيها إذ قال : " أما كون إثباته نفياً ، فإن أرادوا به أنك إذا قلت : كاد زيدٌ يقومُ وأثبتَّ الكود ، أي القرب فهذا الإثبات نفي ، فهذا غلطٌ فاحشٌ وكيف يكون إثبات الشيء نفيه ؛ بل في : كادَ زيدٌ يقومُ ، إثبات القرب من القيام بلا ريب ، وإن

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٢٥٥ ، المقتضب : ٣ / ٧٥ ، تفسير الطبري : ١٧ / ٣٣٢ ، معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٤٨ .

(٢) البقرة : ٧١ .

(٣) ينظر : دلائل الإعجاز : ٢٧٥ ، شرح المفصل : ٧ / ١٢٥ .

(٤) ينظر : شرح المفصل : ٧ / ١٢٥ .

(٥) ينظر : شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير: ٣ / ٣١٠ .

أرادوا أن إثبات كاد ، دالٌ على نفي مضمون خبره ، فهو صحيح وحقٌّ ، لأن قربك من الفعل لا يكون إلا مع انتفاء الفعل منك ، إذ لو حصل منك الفعل لكنت آخذاً في الفعل ، لا قريباً منه " [١] .

وعقبُّ الشارح على من عدَّ نفي (كاد) إثباتاً بقوله : " وأمَّا كون نفيه إثباتاً فنقول ، أيضاً : إن قصدوا أن نفي الكود أي القرب في : ما كدتُ أقومُ : إثبات لذلك المضمون ، فهو من أفحش الغلط ، وكيف يكون نفي الشيء إثباته ، وكذا إن أرادوا أن نفي القرب من مضمون الخبر إثبات لذلك المضمون ، بل هو أفحش ، لأن نفي القرب من الفعل أبلغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه ، فإن : ما قربت من الضرب ، آكد في نفي الضرب من : ما ضربت " [٢] .

ثمَّ يغوص في تمثُّلات هذه المسألة ليقرِّر أن انتفاء (كاد) لا يفهم من النفي عينه ، بل بوجود قرينة تثبته بعد النفي ، نحو : (ما كادَ زيدٌ يخرجُ) ، فثبوت الخروج مع نفيها يفهم من وجود القرينة ، لا من النفي نفسه ، وإلَّا بقى النفي نفياً ، وكذا قوله تعالى : ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ ، فثبوت مضمون خبر (كاد) مع نفيها مفهوم من القرينة المستفادة مما قبلها ، أي : (فذبحوها) ، والمعنى تقديره : ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم وما قربوا منه ، إشارة إلى الآيات التي قبلها [٣] .

ووجدت أن ما ذهب إليه الرضي يتساوق والمعنى المقصود، فنفي (كاد) نفي ، وإثباتها إثبات ، كسائر الأفعال الباقية [٤] ، وصرفها إلى أيِّ معنى آخر مرهون

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٢٣ .

(٢) م . ن : ٤ / ٢٢٣ – ٢٢٤ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٢٤ – ٢٢٥ .

(٤) ينظر : همع الهوامع : ١ / ٤٢٣ ، روح المعاني : ١ / ٢٩٢ .

بالقرينة ، سواء القرينة التركيبية اللغوية أم الحالية المقامية ، فما ذهب إليه المفسرون والنحويون في قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ ﴾ [١] ، وهو تقديم نفي الرؤية على نفي القرب في توجيههم ؛ لأن نفي الرؤية هو المقصود القرآني ، وإن كان نفي القرب مراداً كذلك ، والذي كشف هذا المعنى هو السياق اللغوي قبل التركيب في الآية المباركة ، فقال : (لم يرها ولم يكد) [٢] .

وكذلك اختلفوا في توجيه قوله تعالى : ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ ، فحملها كلٌّ على مذهبه ، والحق أن نفيها نفي [٣] ، وهذا لا يتعارض مع وقوع الذبح ؛ إذا كان الحمل على ما أضمره الفاعل من نية ، فهم قد ذبحوها إلزاماً واضطراراً ، غير مؤمنين بما يفعلون [٤] ، وإن ذبحوها حقًّا ، فسياق الآيات التي قبلها يوحي بالتعنت وعدم الطاعة تصريحاً ونيةً لأمر الله تعالى [٥] ، فالواو في الآية الكريمة : ((وما كادوا يفعلون)) ، للحال ، لوصف كراهتهم الإتيان بالذبح اقتراباً أو فعلاً ، فمماطلتهم قارنتْ أوَّل أزمنة الذبح [٦] ، بل أحسب أنهم وإن فعلوا الذبح ظاهراً ظاهراً فهم في ما أبطنوه غير فاعلين للذبح نية واعتقاداً ، ولا مقاربين له ، فحمل النفي حمل على المعنى المضمر الذي استقر في نفوسهم وانعقد من غير انفصام .

---

(١) النور : ٤٠ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٢٥٥ ، المقتضب : ٣ / ٧٥ ، تفسير الطبري : ١٧ / ٣٣٢ ، معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٤٨ .

(٣) ينظر : روح المعاني : ١ / ٢٩٢ .

(٤) ينظر : تفسير الميزان : ١ / ٢٠١ .

(٥) ينظر : م . ن : ١ / ٢٠٠ .

(٦) ينظر : التحرير والتنوير : ١ / ٥٥٧ .

فنفي (كاد) إنما هو نفي للقرب وقيدها (الخبر) ، وكذا الإثبات ، مع مراعاة السياق في المعنيين .

٨ – خبر أفعال المقاربة :

رصد النحويون خبر أفعال المقاربة واضعين بعض المحدِّدات ، إذ اشترطوا أن يكون فعلا مضارعا على المشهور ، وأن يتصدَّره (أن) في بعضها الآخر من دون بعضها الآخر ، فذهبوا في (عسى) وأخواتها إلى اشتراط أن يتصدر خبرها (وهو فعل مضارع) بـ (أن) ، نحو : (عسى زيدٌ أن ينطلق) ؛ لأن خبرها مؤول بالمصدر ، وهي لمقاربة وقوعه في المستقبل ، فلا يجوز أن تقول : (عسى زيدٌ الانطلاق) ؛ لأن المصدر اسم يدل على الثبوت ، ولا دليل فيه على الزمان المخصوص ، أما (أن ينطلق) فهو مصدر مؤول لانطلاق لم يقم ، بل هو واقع في المستقبل ، فاستعمال (أن) مع (عسى) وأخواتها لتراخيها عن الحال ، فضلاً على أن (أنْ) هي عَلَمُ المستقبل ، فإذا اقترنت به صرفته إلى الاستقبال [١] . ويجوز أن يتجرَّد خبرها من (أن) مع دلالة الفعل على المصدر ، وخُصَّ هذا الأمر بالضرورة الشعرية ، كقول هدبة بن الخشرم [٢] :

عسى اللهُ يُغني عن بلادِ ابنِ قادر بمنهمِرٍ جونِ الربابِ سكوبِ [بحر الطويل]

---

(١) ينظر : المقتضب : ٣ / ٦٨ – ٦٩ ، الجمل في النحو : ٢٠٠ ، الإيضاح العضدي : ٧٥ – ٧٧ ، المقتصد في شرح الإيضاح : ١ / ٣٥٦ – ٣٥٧ ، النحو الوافي : ١ / ٥٠٧ معاني النحو : ١ / ٢٤٥ .

(٢) شعر هدبة بن الخشرم العذري : ٨١ .

فـ (يغني) وضع في موضع المصدر فدل عليه ؛ فخبرها الفعل مع (أن) أو الفعل مجرداً [١] .

وعلّل الرضي مجيء خبر (عسى) فعلا مضارعا متصدرا بـ (أن) ، بقوله : " وأمَّا التزامهم في خبر عسى كونه مضارعاً بأن ، ومنعهم من أن يكون مصدراً ، نحو: عسى زيدٌ القيام ، وكذا منعوا من : عسى قيام زيد ، فلأن المضارع المقترن بأن للاستقبال خاصَّة ، والطمع والإشفاق مختصان بالمستقبل ، فهو أليق بعسى من المصدر " [٢] .

في حين نراه يجعل حذف (أن) مع عسى ليس من باب الضرورة ، بل هو من باب الدلالة والقرينة ، بقوله : " وجاز حذف ((أن)) مع الفعل مع كونها حرفا مصدريا ، لقوة الدلالة ، وذلك لشيوع وقوع ((أن)) بعد مرفوع ((عسى)) ، فهو كحذف المصدر وإبقاء

معموله ، ... فعلى مذهب الكوفيين ، إذا حذفت ((أن)) في الخبر ، مع قلة ذلك ، قلنا إنها مقدَّرة لقوَّة الدلاة عليه فيكون كقولهم[تسمعُ بالمعيديّ لا أن تراه] [٣] " [٤] .

أمَّا خبر (كاد) وأخواتها فقد ذهب النحويون إلى أنه يتجرد من (أن) ، عادِّين إياه الأجود ، نحو : (كادَ العروسُ يكون أميراً) و (كادَ

---

(١) ينظر : المقتضب : ٣ / ٦٩ – ٧٠ ، الإيضاح العضدي : ٧٨ ، المقتصد في شرح الإيضاح : ١ / ٣٦٠ – ٣٦١ .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٢٢ – ٢٢٣ .

(٣) مجمع الأمثال للميداني : ١ / ١٣٦ .

(٤) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢١٦ – ٢١٧ .

النعامُ يطيرُ) و (كاد زيدٌ يدخلُ المدينةَ) ؛ لأنها لمقاربة الفعل في ذاته ، وللتقريب الشديد في الحال ، فلا يكون خبرها إلّا فعلاً [١] .

وقد يقترن خبرها بـ (أن) اضطراراً ، نحو قول الشاعر [٢] :

قد كادَ من طول البِلى أن يمصحا [بحر الرجز]

أي (أن يذهب ويتلف) [٣]، فاستعمل الشاعر(أن) للوزن الشعري .

ويرى شارح الكافية أن خبر (كادَ) وأخواتها وهو الفعل المضارع قد تتصدَّره (أن) أو يُجرَّد منها ، وهو يقول في هذا السياق : " وأمَّا كاد وكرب وأوشك ، فتستعمل أخبارها مع أن ، ومجرَّدة ، والتجريد مع كاد وكرب أكثر وأعرف ، ... وقد يقع بعد أوشك : أن ، مع الفعل نحو أوشك أن يخرج زيدٌ ، أي أسرع خروجه ، ... فأوشك لمقاربة الفعل نحو كاد ، لكن يستعمل استعمال كاد ، أي مجرد الخبر من أن ، ويستعمل استعمال عسى " [٤] .

وامَّا حذف (أن) من اخبارها فله رأي آخر فيها ، بقوله : " وإذا حذفت أن من أخبار هذه الأفعال الثلاثة ، فإمَّا أن تقدَّر مع الحذف ، كما في (تسمعُ بالمعيدي) ، وإمَّا أن تحذف

---

(١) ينظر : المقتضب : ٣ / ٧٤ – ٧٥ ، الجمل في النحو : ٢٠١ ، الإيضاح العضدي : ٨٠ ، المقتصد في شرح الإيضاح : ١ / ٣٦٠ – ٣٦١ ، شرح الجمل لابن الفخار : ٢ / ٧٩٧ ، النحو الوافي : ١ / ٥٠١- ٥٠٢ .

(٢) ينسب إلى رؤبة بن العجاج ولم أجده في ديوانه ، من شواهد همع الهوامع : ١ / ٤١٧ ، خزانة الأدب : ٩ / ٣٤٧ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٣ / ٧٥ ، الجمل في النحو : ٢٠٢ ، الإيضاح العضدي : ٨٠ .

(٤) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٢٠ – ٢٢١ .

رأساً بلا تقدير ، لاستعمال كاد وكرب وأوشك ، لشدَّة دلالتها على مقاربة الفعل كاستعمال كان " [١] .

وعلّل الشارح جواز اقتران (أن) بخبر (كاد) وأخواتها ، بقوله : " وإنما غلب في أفعال المقاربة ، أعني كاد ومرادفاته ، كون أخبارها كذلك ، وجوَّز اقترانها بأن ، لكونها من شدة القرب الذي فيها ، كأنها للانتقال والشروع أيضاً ، فهي ليست متضمنة لمعنى كان ، مثل أفعال الشروع ، بل محمولة عليه من حيث الاستعمال فقط ، فجاز في بعضها : اقتران الخبر بأن ، كقوله : قد كادَ من طول البِلى أن يمصحا [٢] " [٣] .

وأمَّا أفعال الشروع (طفِقَ) وأخواتها ، فتجريد خبرها من (أن) واجب ؛ لأن معناها الشروع في الحال ، في حين تدلُّ (أن) على الاستقبال ، مما يلزم التدافع والامتناع بين الحال والشروع فيه والاستقبال ، نحو : (جعلَ زيدٌ يقول كذا وكذا) و (جعلَ زيدٌ يقرأ) ، أي أخذ في الحال بالقول والقراءة وشرع فيهما [٤] .

أما الرضي فذهب في افعال الشروع بتعليل وجوب كون أخبارها فعلاً مضارعاً مجرَّداً من (أن) إلى أن المضارع المجرَّد من أيَّ قرينة تصرفه إلى المستقبل ظاهرٌ في الحال (بحسب مبناه) ، دون الاسم والماضي والمضارع المقترن بـ (أن) ؛ إذ الفعلية تدل على الحدوث والزمان ، دون الاسم الذي يدل على الحدث فقط ، أما

---

(١) م . ن : ٤ / ٢٢١ .

(٢) ينسب إلى رؤبة بن العجاج ولم أجده في ديوانه ، من شواهد همع الهوامع : ١ / ٤١٧ ، خزانة الأدب : ٩ / ٣٤٧ .

(٣) م . ن : ٤ / ٢٢٢ .

(٤) ينظر : الجمل في النحو : ٢٠٢ ، شرح الجمل لابن الفخار : ٢ / ٧٩٧ ، النحو الوافي : ١ / ٥٠٥- ٥٠٦ .

وقوعه في الحال أي اشتغاله بالحدث ، دون الماضي ، الذي يدل على الانتهاء منه ، وبما أن الماضي يحمل هذه الأفعال في العمل تشبيها لها بعمل كان ؛ فقد ضرب أمثلة لها بكان ، نحو : (كانَ زيدٌ وقت الزوال قائماً) للاسم ، و (كان زيدٌ وقت الزوال قامَ) للماضي ، و (كان زيدٌ وقت الزوال يقومُ) للمضارع المجرد من (أن) ، الذي يدل على اشتغال الفاعل بالقيام في ذلك الوقت (الحال) مع حدوث القيام ، فقد استثنى وقوع خبرها اسماً أو فعلاً ماضياً أو مضارعاً متصدراً بـ (أن) ؛ إذ كون حدوث مصدر خبر أفعال الشروع مع اشتغال فاعلها به حملاً على (كان) يخصص خبرها كونه فعلاً مضارعاً فقط دون غيره [١] .

وعلّل كذلك تجريد الفعل (هلهلَ) في خبره من (أن) وكذا كونه من أفعال الشروع ، بقوله : " وأما هلهل ، فإنما لزم تجريد خبره من أن ، مع أنه بمعنى كاد ، لا بمعنى طَفِقَ ، لأن المبالغة في القرب فيه أكثر ، ومثل هذا التركيب يدلُّ على المبالغة مثل زلزلَ ، وصرصرَ ، فكأنه ، للمبالغة في القرب ، لاحق بالأفعال الدالة على الشروع فاستعمل خبره بغير أن ، نحو : هلهلت أقومُ " [٢] .

٩ – خبر لا التي لنفي الجنس :

تعمل (لا) النافية للجنس عمل (إنَّ) ، إلحاقاً بها ؛ لأنها تشابهها من حيث الصدارة والدخول على المبتدأ والخبر ، ومعنى التوكيد ، نحو (لا رجلَ في الدار)[٣].

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٢٢ .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٢١ – ٢٢٢ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل لناظر الجيش : ٣ / ١٤٠٤ .

وقد اختلف النحويون في الصفة الواقعة بين اسم (لا) وخبرها ، فمنهم من جعلها صفة للاسم ، نحو : (لا رجلَ ظريفاً عندكَ) ، فـ (رجلَ) اسم (لا) النافية للجنس ، و (ظريفاً) نعت له ، و (عندك) شبه الجملة في محل رفع خبر (لا) [١] . في حين يذهب ابن السراج إلى إعراب الصفة خبراً في قوله : (لا غلامَ ظريفٌ في الدار) ، عاداً شبه الجملة خبراً ثانياً ، أو يعلقها بالخبر (ظريفٌ) [٢].

ولأن الرضي ينماز بالذائقة اللغوية الفريدة إذ يدور في فلك المعنى حيثما دار بقوله : " قوله : ((ظريفٌ فيها)) لا فائدة في إيراد هذا الظرف بعد الخبر ، ولا معنى له إن علقناه بالخبر ، إذ يكون المعنى : ليس لغلام ظرافةٌ في الدار ، وهذا معنى سمج . ومثاله ، أيضاً ، ظاهر بسبب هذا الظرف ، في كون ((ظريف)) صفة لغلام رجل والظرف خبر ((لا)) ، والمعنى : ليس في الدار غلام رجلٍ ظريفٌ ، ولو قال : لا غلامَ رجلٍ قائمٌ في الدار لكان أظهر من جهة المعنى في كون ((فيها)) متعلقاً بالخبر " [٣].

فالمعنى ثقيل في تعليق المكان بالظرافة في حال كونها خبراً ، ولو أورد الخبر (قائماً) لكان التعليق أوضح ،؛ لتلائم صيرورة القيام في المكان .

١٠ – دلالة الاستغراق في (لا) النافية للجنس :

الاستغراق للجنس في (لا) النافية للجنس ، التي تعمل عمل النواسخ ، كـ (إنَّ) ، يقتضي نفي الخبر عن جنس اسمها ، نفياً تنصيصيًّا ، نحو : (لا رجلَ

---

(١) ينظر : المقتضب : ٤ / ٣٦٧ .

(٢) ينظر : الأصول في النحو : ١ / ٣٨٢ .

(٣) شرح الرضي على الكافية : ١ / ٢٩٣ .

في الدار) ، أي : نفيت وجود جنس الرجال ، وهذا مقتضى سؤال بـ (مِنْ) التي لاستغراق جنس مجرورها ، فهو جواب لسؤال : هل من رجلٍ في الدار ؟ [١] .

وسميت لا التبرئة ؛ لأنها تُبَرِّئ جنس اسمها كله من اتصافه بالخبر ، فلا يُحتمل معه أيُّ نسبة للوصف [٢] .

وقد أجمع أغلب النحويين على عمل (لا) في النكرة ، فهي لا تعمل في المعرفة [٣] ، خلافاً للبعض الآخر ، الذين جوَّزوا الإعمال في المعرفة [٤] .

وقد اشترط المتقدمون من النحويين كونها عاملة في النكرة ، بيد أنهم لم يكونوا مطبقين على توجيه النصوص الفصيحة والموثوقة التي أوردت دخولها على المعرفة مع إفادتها نفي الجنس ، وهذا مخالف لما أصَّلوه ، فدفعتهم الصناعة النحوية للتأويل ، بما يوافق قواعدهم ، فسيبويه يوجه نحو : (قضيَّةٌ لا أبا حسنٍ) ، بأن لا النافية للجنس قد دخلت على المعرفة ، والمسوغ في إعمالها هو إما جعل المعرفة نكرة ، أو بتأويل محذوف ، أي : لا أمثال أبي حسنٍ لهذه القضية ، ويريد عليًّا أمير المؤمنين (عليه السلام) [٥] .

---

(١) ينظر : المقتضب : ٤ / ٣٥٧ ، شرح السيرافي : ٣ / ١٤ ، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير : ١ / ٤٩٥ – ٤٩٦ ، المغني : ٣ / ٢٨٣ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للكسائي : ٦١ ، المغني : ٣ / ٢٨٣ ، النحو الوافي : ١ / ٥٦٠ هامش (١) .

(٣) ينظر : ينظر : الكتاب : ٢ / ٢٧٤ – ٢٧٥ ، الجمل في النحو : ٢ / ٢٣٧ ، شرح السيرافي : ٣ / ١٥ ، الإيضاح العضدي : ٢٣٩ .

(٤) ينظر : همع الهوامع : ١ / ٤٦٣ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٢ / ٢٩٧ .

وفي شاهد آخر يقول الشاعر [١] :

لا هيثمَ الليلة للمطيِّ [بحر السريع او الرجز]

نرى سيبويه يؤوله بقوله : (لا هيثمَ مِن الهيثميين) ، ومن ثمَّ يجعله نكرة ، و مثله : (لا بصرةَ لكم) [٢] .

ونرى المبرَّد ينفي عمل (لا) في المعرفة ، فيتأوَّل ما جاء منها مقترناً بالمعرفة بحسب المعنى بالنكرة ، ففي قول الشاعر : (لا هيثمَ الليلة للمطيِّ) ، يحمله على معنى (لا مُجريَ ولا سائقَ كسوق هيثم) وكذا في (قضيةٌ لا أبا حسنٍ لها) بمعنى : (قضية لا عالمَ بها) ، فأدخل أمير المؤمنين علي (عليه السلام) فيمن يطلب لهذه القضية [٣] .

ويوجه السيرافي ذلك على حذف مضاف نكرة ، إذ يقدّره بـ (مثل) بقوله : " وأما قوله : لا هيثمَ للمطيِّ و قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها و أميةَ بالبلادِ فالمعنى الذي يذكر مثل هذا الكلام عند حضوره وكونه هو الذي سوغ فيه التنكير ؛ وذلك لأن الكلام إنما يقال لإنسان كان يقوم بأمر من الأمور وله فيه كفاية وغناء فحضر ذلك الأمر ولم يوجد ذلك الإنسان ، ولا من يقوم به مثل قيامه . ولو وجد من يقوم مقامه لم نطلب. فصار التقدير لا مثل هيثمَ ولا مثل أبي حسنٍ ولا مثلَ أميةَ ودخلت هذه الأسماء في المعنى " [٤].

---

(١) البيت مجهول القائل ، وهو من شواهد الأصول في النحو : ١ / ٣٨٢ ، أمالي ابن الشجري : ١ / ٣٦٥ ، خزانة الأدب : ١ / ٥٧ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢ / ٢٩٦ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٤ / ٣٦٢ – ٣٦٣ .

(٤) شرح السيرافي : ٣ / ٣٧ – ٣٨ .

فالحمل على تقدير محذوف نكرة بلفظ (مثل) ؛ لأن (مثل) لا يتعرَّف وإن أُضيفَ إلى المعرفة [١] .

وأما المحدثون فقد اقرُّوا بعمل (لا) النافية للجنس في النكرة وما ورد من نصوص صحيحة تدل على دخول (لا) النافية للجنس على المعرفة مع إرادة معنى استغراق الجنس ، فقد اختلفوا فيها فمنهم من جعل ذلك استعمالاً عربياً فصيحاً استعمله بعض العرب [٢]، ومنهم من تأوله باستخلاص وصفٍ من العلم ، اشتهر به ، فيكون هو المنفي بـ (لا) ، نحو : (لا حاتمَ اليوم) ، ومعناه : (لا كريمَ اليوم) ، فالتنكير واقع في المعنى ، والنفي واقع عليه ، فالعلم كاسم الجنس الدال على ذلك المعنى المنكر [٣] .

أما الرضي فيجعل (لا) التبرئة للمبالغة في النفي ؛ لأن نفيها نفي للجنس [٤] ، وعملها يكون في النكرة لاستغراق الجنس ظاهراً إذا رفعت ، ونصاً إذا بنيت ؛ فالبناء تضميناً لـ (مِن) الاستغراقية ، نحو : (لا رجلَ) ، نص في نفي الجنس ؛ لأنه بمعنى : (لا مِن رجلٍ) ، أما (لا رجلٌ في الدارِ ولا امرأةٌ) فإنه نفي يفيد العموم للنكرة ظاهراً لا نصاً [٥] .

وهي لا تعمل في المعرفة وجوباً ؛ لأن المعرفة ليست لفظ جنس فينتفي الجنس بانتفائها [٦] .

---

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١ م ٣٨٦ – ٣٨٧ .
(٢) ينظر : النحو الوافي : ١ / ٥٦٧ .
(٣) ينظر : معاني النحو : ١ / ٣٣١ – ٣٣٢ .
(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١ / ٢٩٠ ، ٢ / ١٦٠ .
(٥) ينظر : م . ن : ٢ / ١٥٦ .
(٦) ينظر : م . ن : ٢ / ١٦٠ – ١٦١ .

وأما (لا) النافية للجنس الداخلة على المعرفة ، فتؤوَّل المعرفة بالنكرة فتنصب معها ، وحمل المعرفة على النكرة لوجهين : الأول : هو (مثل) قام مقامه الاسم المعرفة ، وإنما جاز ذلك لأن (مثل) لا يعرَّف بالإضافة ، والثاني : عُدَّ العلم كاسم الجنس ؛ لاشتهاره بتلك الصفة المفيد لها في المعنى ، فقولك : (لا أبا حسنٍ لها) ، أي : لا فيصلَ لها ، إذ عليٌّ (عليه السلام) كان فيصلاً في الحكومات ، فصار اسمه (عليه السلام) كالجنس في معنى الفصل والقطع إفادة ، مما جاز وصفه بالنكرة [١] .

وتبين لي أن ما ذهب إليه النحويون في توجيه (لا) النافية للجنس المفيدة لمعنى الاستغراق ودخولها على المعرفة ما هو إلَا تصحيح لصناعتهم النحوية المبنيَّة على المشهور والأكثر عند العرب ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر أن تأويلهم للمعرفة بنكرة محذوفة أو بمعنى النكرة وقد اشتهرت به لا ينطبق وكل التقديرات والأمثلة ، كما في قول الشاعر [٢] :

بكيت على زيدٍ ولا زيدَ مثلُه بريءٌ من الحمَّى سليمُ الجوانحِ [بحر الطويل]

فتقدير : (ولا مثلَ زيد مثله) على حذف (مثل) فهو فاسد [٣] . فالتقدير المنكر المحذوف يكون بما يلائم السياق وصلاح المعنى [٤].

ويظهر لي أن حمل (لا) النافية الاستغراقية في دخولها على المعرفة مع إرادة هذا المعنى إنما هو حمل على المعنى المنكر وتقديره بما يلائم السياق من دون

---

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢ / ١٦٥ – ١٦٧ .

(٢) البيت مجهول القائل ، وهو من شواهد همع الهوامع : ١ / ٤٦٤ بلفظ (تُبَكِّي...) ، خزانة الأدب : ٤ / ٥٧ .

(٣) ينظر : التذييل والتكميل : ٥ / ٢٩٠ ، معاني النحو : ١ / ٣٣١ .

(٤) ينظر : التذييل والتكميل : ٥ / ٢٩١ .

إظهارٍ أو إنابةٍ للعلم ، فالحمل على المعنى في لغة العرب غير عزيز على اللغة ، فضلاً على أَن إظهاره ثم حذفه لم تقل به العرب ، وأما ذكر المعرفة بعد (لا) مع قصد نفيها الاستغراقي فهو لغرض كون المعرفة في السياق دليلاً على شخص الشيء المقصود في التركيب اللغوي ، علاوة على أن بناءه عَلَمٌ لنفي الجنس بـ (لا) ، فالنفي هنا في مقام قصر الصفة على الموصوف – المثال من باب التقريب – ، ولكن النفي بـ (لا) أبلغ لمعنى الاستغراق والتنصيص ، وتقديم تصحيح المعنى وقبوله كما هو على غيره في التركيب واجب [١].

١١ – دلالة (ليت شعري) :

أصل في (ليت) كونها حرفاً مشبهاً بالفعل ، من أخوات (إنَّ) ، ينسخ الجملة الاسمية من المبتدأ و الخبر ، فينصب المبتدأ اسماً له ويرفع الخبر خبراً له ، ومعناها التمنِّي ، وهي تستعمل للأمر المستحيل وهذا هو الأكثر ، أو بالممكن على قلَّة [٢] . وورودها في هذا التركيب في لغة العرب شعراً ونثراً جعلها محط اهتمام النحويين ، إذ قال جمهور النحويين معنى (شعري) أصله : شَعُرْتُ شِعرة ، فحذفت الهاء (التاء) ، وعوضت بإضافة الضمير (الياء) ، فمعناه : ليت علمي أو ليتني أشعر [٣]، قال امرؤ القيس [٤] :

ألا ليتَ شعري كيفَ حادثُ وصلِها وكيْفَ تُرَاعي وُصْلَةَ المُتَغَيِّبِ [بحر الطويل]

---

(١) ينظر : الخصائص : ١ / ٢٨٣ – ٢٨٤ .

(٢) ينظر : معاني الحروف : ١١٣ ، ارتشاف الضرب : ٣ / ١٢٤١ ، مغني اللبيب : ٣ / ٥١١ .

(٣) ينظر : شرح السيرافي : ٢ / ١٣٥ ، معاني الحروف : ١١٣ ، الغرة في شرح اللمع : ١ / ٢٠ .

(٤) ينظر : ديوانه : ٤٢ .

واتَّفق النحويون على أن (شعري) اسم ليت ، وهو مصدر [١] ، ولكنهم اختلفوا في الخبر ، فسيبويه ذهب إلى أن جملة الاستفهام في موضع خبرها ، بقوله : " ليت شعري أعبدُ اللهِ ثَمَّ أم زيدٌ ، وليت شعري هل رأيته ، فهذا في موضع خبر ليت " [٢] .

ويوجه السيرافي قول سيبويه شارحاً ، بقوله : " يعني أن (شعري) اسم ليت ، و (هل رأيتَهُ) جملة في موضع الخبر ، وكذلك (عبدُ اللهِ هل رأيتَهُ) ، (عبدُ اللهِ) مبتدأ ، و (هل رأيتَهُ) في موضع الخبر ... ويجوز أن يكون الاستفهام في موضع مفعول (شعري) ، على تقدير حرف الجر ، ويكون الخبر محذوفاً ، كأنك قلت : ليت شعري أزيدٌ ثَمَّ أم عمرو واقعٌ ، تقديره : ليت علمي بهذا واقعٌ " [٣] .

ويوجه أبو علي الفارسي قول سيبويه (ليت شعري أعبدُ اللهِ ثَمَّ أم زيدٌ ؟) في بيان الخبر لليت ، بقوله : " موضع أعبدُ اللهِ ثَمَّ أم زيدٌ على هذا نصب بالمصدر الذي هو (شعري) وإنما جاز أن يكون نصبا لأنه بمعنى علمت ولو لم يكن المصدر مما الفعل مأخوذ منه يجوز أن يُلغى ، لم يجز أن تكون الجملة التي هي استفهام بعدها في موضع نصب " [٤] .

---

(١) ينظر : شرح السيرافي : ٢ / ١٣٥ ، الغرة في شرح اللمع : ١ / ٢٠ ، ارتشاف الضرب : ١ / ١٢٥٠ ، همع الهوامع : ١/ ٤٣٦ .

(٢) الكتاب : ١ / ٢٣٦ .

(٣) شرح السيرافي : ٢ / ١٣٥ .

(٤) التعليقة على كتاب سيبويه : ١ / ١٥٣.

فأبو علي يرى أن إلغاء عمل المصدر لفظاً (تعليقاً) ، بحسب ما ذهب إليه أبو حيان [١] ، وإن كنت أرى أن الإلغاء هنا واقع لفظاً وتقديراً على قول أبي علي ؛ مما يوجب الرفع لموضع خبر لليت ، وهذا مستفاد من إيراده لرأي أبي إسحاق الزجاج [٢].

أمـا المحـدثون فقد ذهبوا إلى تقدير محذوف هو الخبر في تركيب (ليت شعري) ، تقديره : حاصل ، أو غير ذلك ، مانعين الإخبار بالجملة الطلبية ، لخلو المخبر به من الرابط الذي يعود إلى الاسم [٣] .

ونرى الرضي يذهب في توضيح معنى (شعري) في تركيب (ليت شعري) ، بالفطنة ، فهو مصدر شعرت أشعر ، أي : فطنت له [٤] .

أما خبر (ليت) فقد ذهب الى حذفه ، بقوله : " والتزم حذف الخبر في : ليت شـعري ؛ مـردفا باستفهام ، نحو : ليت شعري : أتأتيني أم لا ، وهذا الاستفهام مفعول ((شعري)) ، كما ذكرنا في افعال القلوب في نحو : علمت أ زيدٌ عندكَ أم عمرو ، أي ليت علمي بما يسأل عنه بهذا الاستفهام حاصل ، وقال المصنف هذا الاستفهام قائم مقام الخبر ، كالجار والمجرور ، في : ليتك في الدار ؛ وفيه نظر ، لأن ((شعري)) مصدر ، معناه متعلق بمضمون الجملة الاستفهامية فهي من حيث المعنى مفعول ((شعري)) ، ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يخبر به عنه ، لأن علمك بالشيء : غير ذلك الشيء" [٥].

---

(١) ينظر : التذييل والتكميل : ٥ / ٥٦ .

(٢) ينظر التعليقة على كتاب سيبويه : ١ / ١٥٢ .

(٣) ينظر : النحو الوافي : هامش (١) ١ / ٥١٧ ، معاني النحو : ١ / ٢٧٧ – ٢٧٨ .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٣٧٨.

(٥) م . ن : ٤ / ٣٧٨ .

وفي ردِّه على ابن يعيش يسوغ شارح الكافية حذف الخبر بكثرة الاستعمال ، بقوله : " وقال ابن يعيش : الاستفهام ساد مسد الخبر ، كسد جواب ((لولا)) مسد خبر المبتدأ ؛ وفيه ، أيضا ، لأن محل خبر ((شعري)) الذي هو مصدر ، بعد جميع ذيوله ، من فاعله ومفعوله ، فمحله بعد الاستفهام ، فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه بعده ، بل هو خبر وجب حذفه بلا ساد مسده ، لكثرة الاستعمال"(١).

وتوضح لي أن ما ذهب اليه النحويون في هذا التركيب هو إما إخضاعا لصناعتهم النحوية أو قياسهم هذا التركيب على تراكيب أُخر ، مما أوقعهم في التكلف على حسابان المعنى ، متجاهلين ما للغة العرب من سلطة في ابتداع الأساليب الخاصة ، فمراقبة أسلوب (ليت شعري) يظهر بجلاء أنه أسلوب خاص ، حمل معنى (شعري) على العلم ملغىً عن العمل على ما أحسبه في قصد أبي علي الفارسي في تعليقته (٢) ، فالإلغاء يستفاد منه عدم كون جملة الاستفهام معمولة له ، مما يجعل لها محلا في الإعراب والمعنى ، وأرى كونها خبرا لـ (ليت) محلا ، حملا على مضمونها ، للتخلص من كونها جملة طلبية إذ لا يجوز وهي خبر ، وإن كان هناك من يرى جواز ذلك (٣) .

أما تقدير النحويين خبرا محذوفا ، وتجاوز النص اللغوي ، وما فيه من سياق يصلح لمقام الخبر هو تكلف يتجاوز النص (٤) ، وكذا المعنى .

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٣٧٨ .

(٢) ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه : ١ / ١٥٣ .

(٣) ينظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل : ١٥١ – ١٥٢ .

(٤) ينظر : الجملة الإسمية : ١٤٠ – ١٤١ .

الفصل الثاني

الفصل الثاني

المعنى النحوي في حروف الجر

المبحث الأول

الحروف الأحادية

معنى الحرف عند النحويين

قسَّم النحويون الكلمة على : اسم ، وفعل ، وحرف [1]وهذا أمر مجمع عليه [2] ، وينقل الزجاجي إن أوَّل من قال بهذا التقسيم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) (ت ٤٠ هـ) [3] ، وقد اختلف النحويون في تعريف الحرف ، فعرَّفه سيبويه بأنه : " ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل " [4] ، وقال المبرِّد : " حرف جاء لمعنى " [5] ، ويروي الزجاجي في أماليه تعريف أمير المؤمنين (عليه السلام) بقوله : " ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل " [6]

---

(١) ينظر : الكتاب : ١ / ١٢ ، المقتضب : ١ / ٣ ، الإيضاح العضدي : ٦ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣ ، النحو الوافي : ١ / ٢٤ .

(٢) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٤١ .

(٣) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٤٢ – ٤٣ ، أمالي الزجاجي : ٢٣٨ .

(٤) الكتاب : ١ / ١٢.

(٥) المقتضب : ١ / ٣ .

(٦) أمالي الزجاجي : ٢٣٨ .

وقسم آخر ذهب إلى تعريف الحرف بأنه ما دلَّ على معنى في غيره ، فهو لا يدلُّ على معنى في حالة إفراده [١] .

واللافت للنظر أن الخوارزمي ذهب إلى أن للحرف معنى في نفسه بقوله : " فإن سألت : من الناس من يفسر من ذكرت [٢] من حدّ الحرف في صدر الباب بأنه الذي لا يفيد معنى إلا إذا اقترن به الأسماء والأفعال ؟

أجبت : لو كان الأمر كذلك لما فهم للحروف وقت إطلاقها معنىً ، بل عقب ذلك حتى تلحقها الأسماء والأفعال وتبين بطلان ذلك " [٣] .

وبيَّن ابن النحاس أن للحرف معنى في نفسه ، مع عدم امتناع دلالته على معنى في غيره ، فهو أتمُّ وأوضح في التركيب [٤] ، وتابعه في ذلك أبو حيَّان [٥] .

.

وذهب الرضي في تعريف الحرف إلى قوله : " والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها " [٦] .

ويترجَّح لديَّ ما ذهب إليه الخوارزمي وابن النحاس ، بأن الحرف له معنى في نفسه، وإن كان المعنى أوضح في غيره ؛ لعدة مسوغات وهي : كون الحرف كلمة ، والكلمة ما كان لها معنى لتحقيق الفائدة في التركيب ، ولا يستفاد من المهمل ، وهو

---

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٥٤ ، شرح المفصل : ١ / ٢٢ ، شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٥٩ مغني اللبيب : ١ / ١٨ ، شرح كتاب الحدود في النحو : ١٠٢.

(٢) الصحيح أن يقول : (ما ذكرت) .

(٣) التخمير : ٤ / ٨ .

(٤) ينظر : التعليقة على المقرّب : ٦١ - ٦٢ .

(٥) ينظر : الأشباه والنظائر : ٣ / ٨ .

(٦) شرح الرضي على الكافية : ١ / ٣٦ .

غير مقصود في الاستعمال ، فالحرف كلمة تدلُّ على معنى في نفسها ، فتصوُّرها واستحضارها في الذهن لقصد الفائدة في التركيب بعد دلالتها على معنى مقصود في نفسها [١] ، وإلاَّ فكيف نتصور شيئاً لا معنى له في نفسه ثمَّ نتصور معناه في غيره ، والأولى أن يكون تصوُّرنا لمعنى الحرف في نفسه أوَّلاً ، وإن كان فيه شيء من الإطلاق فإنه يكون أوضح و أبين في التركيب ؛ لذا كان معناه في غيره مع وجود ذلك المعنى ابتداء في نفسه [٢] .

وهناك اعتبار آخر يرجِّح كون الحرف له معنى في نفسه ، وهو أن الحرف كما يدلُّ على معنى في غيره ، يعمل كموصل بين أجزاء التركيب [٣] ، ويستلزم ذلك دلالته على معنى في نفسه مما يجرُّ ما قبله بمعناه إلى ما بعده ، نحو : (مررت بزيدٍ) ، فجرُّ الفاعل بما تلبَّس من حركة المرور، ووصله بما بعد حرف الجرِّ (زيد) برابط هو (الباء) ، ما كان ذلك إلاَّ بعد دلالة (الباء) على معنى في نفسها قصدها المتكلم لتناسب ما قبلها وإيصاله إلى ما بعدها ، فأغلب الحروف روابط ، وقد ذهب الرضي إلى هذا المعنى ، في كون الحروف موصلة لما قبلها بما بعدها [٤] .

ومن هنا استقر الرأي عندي أن للحرف وظيفتين : دلالته على معنى في غيره ، وربطه لما قبله بما بعده ، فهو يعمل كرابط بين أجزاء التراكيب .

---

(١) ينظر : البحث النحوي عند الأصوليين : ٢٣٨.

(٢) ينظر : التعليقة على المقرَّب : ٦١ – ٦٢ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٤ / ٢٢٥ ، الأصول في النحو : ١ / ٥٥ ، ١ / ٤٠٨ ، الإيضاح في علل النحو : ٤٢ .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٦١ .

التضمين النحوي والنيابة

مدخل :

اللغة العربية لغة خصها الله تعالى بدقائق ، وحباها بلطائف دون غيرها من اللغات ، فأمّتها تقصد المعنى الواسع بأقل العبارات وأخصر الطرق[١] ، فمن دقائقها التضمين ، وقد رصده المفسِّرون والأصوليون والبلاغيون والنحويون وغيرهم بالبحث والتفصيل ، وسبروا أغواره حتى اختلفوا فيه ، ولكلٍّ أدلته المبسوطة في مظانها ، وما يعنينا هو مراقبة التضمين النحوي وأثره في المعنى .

اختلف النحويون في وضع تعريف واحد للتضمين ، جامع مانع ، وهذا مردُّه إلى ما أصَّلوه في صناعتهم النحوية من جانب ، إذ ولجوا إلى النص القرآني ، وإلى تفسيرهم وإدراكهم للمعنى المقصود في الشواهد الشعرية والنثرية في الموروث اللغوي من جانب آخر ، إذ ضمَّ من دقائقها وجميل إبداعها ما اختص به جزالة وإيجازا في الألفاظ لتعبر عن المعنى المراد بحسن السبك وقوة الربط ، فخالف بعض ما أصلوه من قواعد ، حتى أوَّلوه بتكلف إما إخضاعا لمُتَبَنَّياتهم أو لبعد إدراكهم لمعناه ، وما سأرصده في سياق ما في هذا المقام إنما هو تبيان لما مرَّ في الذهن من فكرة لدفع التكلف الذي وقع فيه النحويون لأسباب شتى ، وكذلك قصد المعنى المراد بدقته وتلويحه ، فالتلويح في كثير من المواضع أجذب وأوقع من التصريح في النفوس ، وهذا ما جاء في القرآن الكريم ليكون أنيس النفس حين التعاطي .

---

(١) ينظر : ثلاث رسائل في الإعجاز : ٧٩ .

وقد قال الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) في سياق تعريف التضمين في معرض كلامه عن قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ [١] : " فإن قلتَ : أي غرض في هذا التضمين ، وهلا قيل : ولا تعدهم عيناك ، أو لا تعل عيناك عنهم ؟ قلتُ : الغرض فيه إعطاء مجموع المعنيين ، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ " [٢] فقد وضع الزمخشري اليد على إرادة معنى الفعل الظاهر ومعنى الفعل المحتوي ، وهذا أبلغ في القصد .

وانساق وراءه من بعدُ ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، بيد أن ذلك كان على نطاق أوسع ، إذ قال : " قد يُشرِبون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا وفائدته : أن تؤدِّي كلمة مؤدَّى كلمتين " [٣] ، إذ يعبّر بـ (لفظاً) ليشمل كلاً من الاسم والفعل والحرف كما هو ظاهر ، في حين نرى الزمخشري قد قصر التضمين على الفعل .

ويأتي الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) فيحاكي صاحب المغني فيما ذهب إليه في هذا المقام بقوله : " التضمين وهو إعطاء الشيء معنى الشيء ، وتارة يكون في الأسماء ، وفي الأفعال ، وفي الحروف ، فأما في الأسماء ، فهو أن تُضمِّن اسما معنى اسم ، لإفادة الاسمين معا ... وأما الأفعال فإن تُضمِّن فعلا معنى فعل آخر ، ويكون فيه معنى الفعلين معا ، وذلك بأن يكون الفعل يتعدى بحرف ، فيأتي متعديا بحرف آخر ليس من عادته التعدي به ، فيحتاج إما إلى تأويله أو تأويل الفعل ، ليصح تعديه به " [٤] . ولكنه كان أكثر تفصيلا بذكره الاسم والفعل والحرف .

---

(١) الكهف : ٨٢ .

(٢) الكشاف : ١٥/ ٦١٨ .

(٣) مغني اللبيب : ٦/ ٦٧١ .

(٤) البرهان : ٣/ ٣٣٨.

وعرَّفه السيوطي (ت٩١١ هـ) بأنه " إعطاء الشيء معنى الشيء ، ويكون في الحروف والأفعال والأسماء ... أما الأفعال فإنه تضمين فعل معنى فعل آخر ، ويكون فيه معنى الفعلين معا ، ... وأما في الأسماء فإنه تضمين اسم معنى اسم لإفادة الاسمين معا "[١] .

وأما الأشموني (ت ٩٢٩ هـ) فيقول : " والتضمين : إشراب اللفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه ؛ لتصير الكلمة تؤدِّي مُودَّى كلمتين " [٢] .

وسطَّر السيوطي والأشموني مضمون تعريف ابن هشام فلم يكن صنيعهما إلا اجتراراً لما رصده من قبلُ .

فتبيَّن عبر مادوَّناه من آراء القدماء أن التضمين يقع في أقسام الكلمة على السواء ، إذ المقصود به المعنيان معا للمضمِّن والمضمَّن ، وما عنوه بالتضمين في الحرف هو النيابة ، وفي ذلك تعسف وتكلف شديدان ، وأكبر الظن أن التضمين يشمل الاسم والفعل والحرف ولا نيابة .

أما المحدثون فشأنهم كشأن المتقدمين ، فقد عبَّروا عنه بتعريفات شتى ، إذ ذهب الصادق خليفة إلى أن " فائدته – هو : إعطاء كلمة بعدا أكبر في الدلالة ، لتصير دالة على معنيين معا " [٣] .أما الدكتور فاضل السامرائي فيؤيد القول بالتضمين وإنما عمد إليه لغرض بلاغي يقتضي الجمع بين معنيين قصدا

(١) معترك الأقران : ١/ ٢٦٣.

(٢) شرح الأشموني : ١/ ١٩٩.

(٣) دور الحرف في آداء معنى الجملة : ٢٥٣.

للاختصار والإيجاز[١] . وهذا أمر تقصده العرب في لغتها قصدا ، وكلا التعريفين يدور في فلك ماتصيده القدماء .

ونختم بما جاء في (النحو الوافي) من قرار المجمع العربي في القاهرة في تجويزه التضمين بشروط : " التضمين أن يؤدِّي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه ، فيعطى حكمه في التعدِّية واللزوم .

ومجمع اللغة العربية يرى أنَّه قياسي لا سماعي ، بشروط ثلاثة :

الأول : تحقق المناسبة بين الفعلين .

الثاني : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ، ويؤمن معها اللبس .

الثالث : ملاءمة التضمين للذوق العربي .

ويوصي المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغي " [٢] .

التضمين في الفعل

باب التضمين دقيق المسلك ، عظيم المقصد [٣] ، أنعم النظر فيه القدماء وأشبعوه بحثا ، فمن ذلك التضمين في الفعل ، فابن جني (٣٩٢ هـ) يقول : " اعلم أنَّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر ، وكان أحدهما يتعدَّى بحرف ، والآخر بآخر فإنَّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأنَّ هذا الفعل في معنى الآخر ، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ماهو في معناه " . [٤] ويتَّضح من

---

(١) ينظر : معاني النحو : ٣/ ١٢- ١٣.

(٢) النحو الوافي : ٢ / ٤٦٠

(٣) ينظر : الخصائص : ٢/ ٣١٠.

(٤) م . ن : ٢/ ٣٠٨ .

قول ابن جني أنَّ الفعل قد يحمل معنى فعل آخر بقرينة تدل على المعنى المضمَّن ، وهذه القرينة هي الحرف المعتاد استعماله معه والمختص به ، والغرض من كل هذا التوسع في المعنى بأن يدل لفظ واحد على معنيين ، فضلاً على أنَّه قد ربط مسألة التضمين بالتعدِّي واللزوم ؛ وإن كان تعدِّي الفعل ولزومه لازم التوسع في *المعنى لا التضمين.*

*والز*مخشري في توجيهه لقوله تعالى : ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللهَّ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [١] على التضمين ، إذ يضمن الفعل (لتكبروا) معنى الحمد بقوله : " وإنَّما عدِّي فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه مضمَّناً معنى الحمد ، كأنَّه قيل : ولتكبروا الله حامدين على ماهداكم " . [٢] ويحمل كذلك الفعل (آمن) على التضمين في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [٣] بمعنى (أقرَّ أو اعترف) بقرينة تعديته بالباء ، أي : (يعترفون به) [٤].

أما الرضي (ت ٦٨٨ هـ) فقد تعاطى مع هذه المسألة تعاطياً غير بعيد عمّا دوّنه القدماء ، ولكنه بسَّط بعض مواطنها ، ووظَّف الخزين المعرفي للمتقدِّمين توظيفاً ينبئ عن وعي عالٍ ، ثمَّ هو قد بنى هذه المسألة على وجود تواشج بين تعدِّي الفعل ولزومه ، ودلالة حرف الجر على المعنى المضمَّن . فيوجه قول الشاعر [٥] :

---

(١) البقرة : ١٨٥ .

(٢) الكشاف : ٢/ ١١٣ .

(٣) البقرة : ٣ .

(٤) ينظر : الكشاف : ١/ ٣٨ .

(٥) لم أهتدِ إلى قائله ، وهو من شواهد شرح ابن عقيل : ٢ / ٦٧ .

تمرُّون الديارَ ولم تعوجوا كلامكم عليَّ إذن حرام [بحر الوافر]

بتضمين الفعل (تمرون) ، وهو فعل لازم يتعدى بالحرف [١] ، معنى (تجوزون) ، وهو فعل متعدٍ بنفسه [٢] ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ [٣] ، إذ وجه الفعل (لأقعدن) على تضمينه معنى (لألزمن) ، وكذا قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ﴾ [٤] ، بتضمين الفعل (تعزموا) معنى (تنووا) ، ويحمل قوله تعالى : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [٥] على التضمين للفعل (يخالفون) معنى يعدلون ويتجاوزون عن أمره [٦] ، فهنا يوضح أنَّ تعدية الفعل مرهونة بما يتضمَّنه الفعل من معنى ، فـ (يعدلون) يتعدى بالحرف (عن) [٧] ، (ويخالفون) بنفسه ، ولكن عندما ضمِّن الفعل معنى فعل آخر عدِّي بحرفه ، فصار الحرف دليلا وقرينة سياقية على الفعل المستتر .

وذهب الرضي كذلك في توجيه الفعل (فكَّر) إلى تضمين الفعل معنى (تعرَّف) فيعدِّيه بعد أن كان لازما تعدِّية مضمَّنه ، إذ يقول : " فكرت هل زيدٌ في الدارِ ، فإنَّ (فكَّر) لازم وضعاً لكن يتعدَّى إلى مفعوله لتضمينه معنى ((تعرَّف

---

(١) ينظر : لسان العرب ، مادة مرر : ٨ / ٢٤٩.

(٢) ينظر : م . ن ، مادة جوز : ٢ / ٢٦٠ .

(٣) الأعراف : ١١.

(٤) البقرة : ٢٣٥ .

(٥) النور : ٦٣ .

(٦) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ١٣٨ .

(٧) ينظر : لسان العرب ، مادة عدل : ٦ / ١٢٦ .

)) ، أي : تعرفت هذا الأمر ، بالتفكير فيه ؛ وكذا قولك : انظر إليه : أقائم هو أم قاعد ؟ أي: تعرَّف هذا الحكم بالنظر إليه " [١] .

ويُلحظ على تقدير حرف الجرِّ عند صاحب الكشَّاف أنَّه يقدِّره مرَّة مع الفعل الظاهر ومرَّة مع الفعل الذي يتوارى خلف الظاهر ، إذ لايتَّبع سياقا واحدا في تعليق حرف الجر بما يتعلق به الفعل ، فيقدِّر حرف الجر (على) مع الفعل (لتكبروا) ويعلق الحرف بالمحذوف فيقع حالاً (حامدين) ، في حين يقدِّر حرف الجر (الباء) مع الفعل (يعترفون) وفي الفعل (يؤمنون) مما يتوجب تقدير حال (مؤمنين) ، أي : يعترفون مؤمنين به [٢] .

على أن ما سطّره الزمخشري إنَّما هو تفسير للمعنى لا للإعراب بحسب ما ذهب إليه أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) [٣] ؛ وهو كذلك ، إذ يستشف أنَّ جار جار الله الزمخشري يستذوق المعنى مع حرف الجر الذي له أثر دلالي مع الفعلين معا لا مع الفعل الذي هو قرينة له فقط ، مما ينبئ عن أنَّ للحرف وظيفتين : الأولى كونه قرينة على الفعل المضمَّن في الفعل الظاهر ، إذ لابدَّ من دليل يستهدى به للمورى هذا من جانب ، ومن جانب آخر أنَّ الحرف يقوم بوظيفة ثانية وهي دلالية ، إذ حروف الجر لها أثر معنوي ، لا بمقتضى ما دلت عليه بوصفها قرينة بل على المعنى التضميني برمته [٤] .

وأما أبو حيان الأندلسي فوجَّه الفعل (يكيدوا) على التضمين في قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَا بُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَىٰ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا إِنَّ الشَّيْطَانَ

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٤ /١٦٧ .

(٢) ينظر : ينظر : حاشية الجرجاني على الكشاف : ١٢٦

(٣) ينظر : البحر المحيط : ٢/ ٥١ .

(٤) ينظر : دور الحرف في أداء معنى الجملة : ٢٠٥ .

لِلْإِنسَانِ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾ [١] ، بقوله : " واحتمل أن يكون من باب التضمين ، ضمِّن ، (فيكيدوا) معنى ما يتعدى باللام ، فكأنَّه قال : فيحتالوا لك بالكيد ، والتضمين أبلغ لدلالته على معنى الفعلين " [٢].

وذهب ابن هشام الانصاري إلى تضمين الفعل المتعدِّي معنى الفعل اللازم في قوله تعالى : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [٣] ، إذ الفعل (يخالفون) يتعدَّى بنفسه في حين عدي بحرف الجر (عن) لتضمُّنه معنى الفعل (يخرجون) [٤]، فحرف الجر دليل على الفعل المستتر وأمارة عليه ، واللافت للنظر أنَّ صاحب المغني قد فسَّر التضمين تفسير إعراب ، إذ قدَّر المضمَّن بالأفعال وليس بالحال في الأمثلة التي رصدها في التضمين للفعل المتعدي[٥] ، عوضا عن إرادة المعنيين معاً كما أسَّس لذلك في تعريفه للتضمين [٦] ، فالمخالفة في الآية الكريمة ليست أي مخالفة بل هي مخالفة بالخروج متجاوزين عن الامر .

وقال الزركشي في توجيه قوله تعالى : ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [٧] : " فإنَّه يقال خالفت زيدا ، من غير احتياج إلى تعديته بالجار، وإنَّما جاء محمولا على ((ينحرفون)) أو

---

(١) يوسف : ٥ .

(٢) البحر المحيط : ٥/ ٢٨١ .

(٣) النور : ٦٣.

(٤) ينظر :مغني اللبيب : ٥ / ٦٧٧- ٦٧٩ .

(٥) ينظر : م . ن : ٥ / ٦٧٧- ٦٧٩ .

(٦) ينظر : م . ن : ٦ / ٦٧١ .

(٧) النور : ٦٣ .

((يزيغون)) "[1] . وهنا وافق الزركشي صاحب المغني في تقدير المضمَّن بالفعل ولكنه خالفه في معناه ، فقد قدَّره بـ (ينحرفون) أو (يزيغون) ، وما ذاك إلاَّ لاختلاف ذائقة كل منهما للمعنى المقصود ، وكذا أشار إلى أهمية الحرف (عن) في الدلالة على الفعل المستتر ، فضلاً على إرادة المعنيين معا [2] .

أما ابن عاشور (ت ١٣٩٣ هـ) ففسَّر قوله تعالى : ﴿ وَيَا قَوْمِ مَنْ يَنْصُرُنِي مِنَ اللهِ إِنْ طَرَدْتُهُمْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [3] ، على تضمين الفعل (ينصر) معنى الإنجاء بدلالة تعديته بحرف الجر (من) ، فالنجاة والخلاص من الله هو المعنى المراد [4] ، وهو نوع من النصر ، فحمل النصر على معناه الحقيقي ينفيه السياق لأنَّ النبي (عليه السلام) يعلم أنَّه لا نصر على الله أبدا ، وهذا يوضحه الاستفهام الاستنكاري في الآية الكريمة كذلك .

ونقل عباس حسن عن ابن كمال باشا (ت ٩٤٠ هـ) قوله "وبالجملة لابدَّ في التضمين من إرادة معنيين من لفظ واحد على وجه يكون كل منهما بعض المراد " . [5] أي في التضمين لابدَّ من إرادة المعنيين ، ولكن على أن يوضع في الحسبان أن كلَّ معنى يشكل جزءاً من المعنى المقصود والمراد من أسلوب التضمين .

يلحظ على نص الرضي أنَّه ذهب في تفسيره إلى إرادة المعنيين معا ، وهذا بيِّن من خلال ذكره (تعرَّف) وهو المعنى المورى ، و(التفكير) وهو المضمِّن

---

(١) البرهان : ٣ / ٣٤٢ .

(٢) ينظر : البرهان : ٣ / ٣٣٨ .

(٣) هود : ٣٠ .

(٤) ينظر : التحرير والتنوير : ٢ / ٥٦ .

(٥) النحو الوافي : ٢ / ٤٤٦ .

لذلك المعنى ؛ وكذا في المثال الثاني ، فقد عبر عن المعنى المستتر (تعرَّف) والفعل المضمِّن له (انظر) في تفسيره ، وإرادة المعنيين معا هذا من جانب ، ومن جانب آخر جعل الفعل اللازم في حالة تعديته بغير حرفه دليلاً على الفعل أو المعنى المضمَّن .

وكما يتعدّى الفعل اللازم بالتضمين إلى مفعول واحد كذلك يتعدى الى مفعولين ، فيوجه أبو حيان الأندلسي الفعل (اطرحوه) على التضمين في قوله تعالى : ﴿ اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا مِن بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ ﴾ [1] ، بمعنى (انزلوه) ، فيعرب (أرضا) مفعولا ثانيا للفعل (اطرحوه) . [2]

وقال صاحب البحر المحيط في التضمين : " إذ شِيبَ اللازم معنى فعل متعدٍّ فأكثر ما يكون فيما يتعدى بحرف جر فيصير يتعدى بنفسه ، فمن النحويين مَن قاسَ ذلك لكثرته ، ومنهم مَن قصره على السماع لأنَّه يؤدِّي إلى عدم حفظ معاني الأفعال ، والقائلون به جعلوا منه : أمرتكَ الخيرَ ، بمعنى كلَّفتك ، وكلتُ بمعنى اعطيتك ، وكسبتك كذا ، بمعنى اعطيتكَ " [3]

إذ عدِّي الفعل (أمر) إلى المفعول الثاني (الخير) من دون حرف الجر وهو حقه ، لأنَّ (أمر) يتعدى إلى الثاني بالحرف [4] ، فضمِّن معنى (كلفتك) .

---

(١) يوسف : ٩

(٢) ينظر : البحر المحيط : ٥ / ٢٨٤

(٣) التذييل والتكميل : ٤ / ١٣- ١٤

(٤) ينظر : لسان العرب ، مادة أمر : ١ / ٢١٢

وجاء توجيه السمين الحلبي (٧٥٦ هـ) للفعل (تنحتون) على التضمين بمعنى (تتخذون) في قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِن بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا ﴾ [١] ،إذ عدَّاه إلى مفعوليين ، فقدر المعنى ، أي : تتخذون الجبال بيوتا بالنحت وتُصيِّرونها بيوتا بالنحت ؛ فعبر بتفسيره عن إرادة المعنيين معاً للفعل [٢] . وكذا يحمل الفعل (خلق) على تضمينه معنى (جعل) التصييرية في قوله تعالى ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً﴾ [٣]، أي : صيرناها وحولناها علقة فعدِّي إلى مفعولين [٤].

وذهب ابن هشام إلى تضمين الفعل (قتل) معنى الفعل (صرف) ليعدِّيه إلى مفعولين بحرف الجر في قول الفرزدق [٥] :

كيف تراني قالباً مِجَنِّي قد قتل اللهُ زياداً عنِّي [بحر الرجز]

فنصب الفعل (قتل) بتضمينه الفعل (صرف) مفعولاً أول وهو (زياداً) ، والثاني هو (عنِّي) ، إذ الفعل قتل يتعدَّى بنفسه إلى مفعول واحد ، فيقدر المعنى بـ (صرفه عني بالقتل) ، وهنا يدل على إرادة المعنيين للفعل المضمِّن والمضمَّن فيه ، فضلاً على أنَّه قد دلَّ على الفعل المستتر بحرف الجر (عن) ، إذ لابدَّ من قرينة سياقية تدل على ذلك [٦] .

---

(١) الأعراف : ٧٤

(٢) ينظر : الدرّ المصون : ٥ / ٣٦٣

(٣) المؤمنون : ١٤

(٤) ينظر : الدرّ المصون : ٨ / ٣٢٢

(٥) لم أقف عليه في ديوانه ، ينظر : الخصائص : ٢/ ٣١٠ ، المحتسب : ١ / ٥٢ ،

(٦) ينظر : مغني اللبيب : ٦ / ٦٧٦

ويأتي أبو البقاء الكفوي ليحمل الفعل (كفر) على التضمين ليعدِّيه إلى مفعولين في قوله تعالى : ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ ﴾ [١] ، إذ ضُمَّن (يكفروه) معنى الفعل (يحرموه) [٢].

أما عباس حسن فيذهب في توجيهه الفعل (عرفت) على التضمين لمعنى (علمت) ليعدِّيه إلى مفعولين في نحو : عرفت البارع أبو من هو ؟ [٣] . وكذا يوضح في موضع آخر أنَّ تعدِّية الفعل في قوله : (لا آلوك نصحاً) إلى مفعولين على تضمين الفعل معنى (لا أمنعك) ، إذ الفعل قاصر في الأصل بنفسه فعدِّي بالتضمين إلى مفعولين [٤].

وساق الرضي في بيان تعدي الفعل إلى مفعولين دلالة ذلك عبر لفته النظر إلى أنَّ الفعل يتعدَّى إلى المفعول الأوّل بالأصل بحرف الجر في نحو : (زدتك ديناراً) و (ونقصتك درهماُ) على تقدير (زدت لك) و (نقصت لك) ، وفي رأي آخر يجوِّز أن يضمن الفعل (زدت) معنى (أعطيت) ، و (نقصت) معنى (حرمت) ليعدِّيهما مباشرة إلى مفعوليهما بعد أن كانا يتعديان بالحرف [٥] .

في حين يلفت الرضي في نص آخر النظر إلى قرينة أخرى في الاستدلال على التضمين بقوله : " كذا الحكم إن كان الفعل المطلوب به العلم متعديا بالوضع ، تعطيه من المفاعيل ما اقتضاه وضعه ، ثم تجيء بالجملة المعلق عنها في موضع المفعول الزائد له بسبب تضمينه معنى التعرَّف ، نحو امتحنت زيداَ : هل هو

---

(١) آل عمران : ١١٥

(٢) ينظر : الكليات : ٢٦٧

(٣) ينظر : النحو الوافي : ٢ / ٣٥

(٤) ينظر : هامش (٣) النحو الوافي : ٢ / ١٣٦ – ١٣٧

(٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ١٣٩.

كريم ، أي تعرَّفت كرمه بامتحانه ، وأبصرت زيداَ هل هو في الدار ، أي : تعرَّفت كونه في الدار بإبصاره ، وكذا قوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي ﴾ [١] ، أي : يترقبون وقت إرسائها بسؤالك عنها " [٢] .

فدلالة الفعل بالوضع على تعدِّيه قرينة واضحة على التضمين للفعل المضمَّن في حال تعدى إلى مفعول آخر خلف الوضع ، فالفعل (امتحن) يتعدى بالوضع إلى مفعول واحدٍ [٣] ، ولكنه تعدَّى إلى مفعولين بتضمينه الفعل(تعرَّف) – بمعنى العلم – ، إذ جعل مضمون جملة الاستفهام مفعولاً ثانيا ، الذي عبر عنه بالمفعول الزائد بسبب التضمين ، وكذا (أبصر) فعل متعدٍّ إلى مفعول واحد بالوضع [٤] ، وكذا (سأل) [٥] ، ولكنه عدَّاهما إلى اثنين بالتضمين هذا من جانب ، ومن جانب آخر نرى الرضي قد جمع بين المعنيين للفعلين بطريقة التضمين في تفسيره ، وهذا واضح في تفسيره للأمثلة المتقدمة في نصه المذكور آنفاً .

واتَّضح من خلال ما تقدَّم من آراء العلماء أنَّ التضمين يكون بإرادة المعنيين معا ، وهذا هو المقصود من هذا الأسلوب في الفعل ، وأنَّه لابدَّ من قرينة تدل على المعنى المضمَّن حتى لا يقع اللبس وتكون الفوضى في الاستعمال ، إضافة إلى أنَّ السياق قد يتنوع في دلالته على المعنى المستتر ، فقد يكون حرف الجر أو الفعل نفسه لازم وضعاً فصار متعدِّيا في تركيب آخر من دون حرفه أو متعدَّ فصار لازماً ، أو أنَّه متعدٍّ إلى مفعول واحد في وضعه فصار في التركيب متعدِّيا إلى مفعول

---

(١) النازعات : ٤٢ .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ١٦٧ .

(٣) ينظر : لسان العرب ، مادة محن : ٨ / ٢٢٠ .

(٤) ينظر : م . ن ، مادة بصر: ١ / ٤٢٩ .

(٥) ينظر : م . ن ، مادة سأل : ٤ / ٤٥٥- ٤٤٦ .

آخر بسبب التضمين . فالتضمين أسلوب دقيق من دقائق العربية ، يحتاج إلى حسن نظر ودراية عميقة في بلاغة العربية وأسرار لغة الإعجاز القراني حتى يدرك ويحاط به ، وهو إيجاز في إيراد المعنى بأخصر الطرق المؤدِّية إليه .

النيابة في حروف الجر

تتعلق النيابة في اصطلاح النحويين بالحروف (حروف الجر) ، فإحلال حرف مكان حرف آخر في التركيب هو ما خصَّوه بالنيابة [١] .

فنيابة الحروف بعضها عن بعض يحمل على التوسع في لغة العرب ، يقول ابن السراج في هذا المعنى : " واعلم أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني ، فمن ذلك : الباء ، تقول : فلان بمكة وفي مكة ، وإنما جازا معاً لأنك إذا قلت : فلان بموضع كذا وكذا فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع ، وإذا قلت : في موضع كذا فقد خبرت ((بفي)) عن احتوائه إياه وإحاطته به ، فإذا تقارب الحرفان فإن هذا التقارب ، يصلح لمعاقبة ، وإذا تباين معناهما ، لم يجز " [٢] .

واللافت للنظر أن النحويين قد جعلوا لكل حرف معنى أصليًّا ، وما خرج عنه إلى معان أخرى فهو من باب الاتساع [٣] ، فالمعاني المتسعة للحرف تُلحظ من خلال التركيب ، والأصل لا يستشف من التركيب مع هذه المعاني الأخرى إن لم يكن للتبادر؟ مما يجعل كونه في الإفراد ملحوظاً بنوع من البيان ، مع ظهوره في التركيب بشكل واضح .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٤ / ٢٢٧ ، المقتضب : ٢ / ٣١٩ – ٣٢٠ ، الأصول في النحو : ١ / ٤١٤ ، الخصائص : ٢ / ٣٠٦ ، الأزهية : ٢٦٧ ، النحو الوافي : ٢ / ٤١٥ – ٤١٦ .

(٢) الأصول في النحو : ١ / ٤١٤ .

(٣) ينظر الكتاب : ٤ / ٢١٧ ، المقتضب : ٤ / ١٣٩ ، مغني اللبيب : ٢ / ١٢٠ ، .

وقد ذهب بعض النحويين إلى حقِّ الحرف لما لقسيميه (الاسم والفعل) من معنى التضمين ، ولكنهم صرفوه إلى معنى النيابة ، وصرَّحوا بـذلك بـشكل واضـح [١] ، والذي دفعهم لحمل الحرف على النيابة لا التضمين مردُّه إلى تقريرهم ضعف الحرف مفهوماً ؛ لأنه يدُّل على معنى في غيره ، فهو محتاج لغيره لإظهار معناه[٢].

ووجدت أن مـا ذهبـوا إليـه تعسّف إذ وصفوا الحرف بالضعف ؛ فإذما وافقتهم على ما وصفوا الحرف به من ضعف ، فقد جعلوه سبباً لمنعه من التصرَّف ، تصرَّف الفعل ، فأحسبه تسويقاً قد فرضته الصناعة النحوية لتخريج ما تبنَّوه ، إذ الـفعل قـد يوصف بالضعف أيضاً ، فيقوى بالحرف ، نحو : (مررتُ بزيدٍ) [٣] ، فالفعل (مرَّ) فعل لازم ، تعدَّى إلى مفعوله بحرف الجرِّ (الباء) ، فقوي به على مباشرة مفعوله ، لضعفه بنفسه ، فالحرف هنا أقوى من الفعل ؛ لأنه أوصل الفعل إلى ما بعده ، وما يستعان به أقوى من المستعين ، فوصف الحرف بالضعف إذاً هو وصف واقع كذلك على الفعل ، وجعل قوة التصرف للفعل بالتضمين وسحب الحرف إلى النيابة ونفي التضمين عنه بما للفعل بعدم إرادة المعنيين معاً للحرفين تعسف واضح ، وأحسب أن وصف كلٍّ من الفعل والحرف بالضعف أمر غير سديد ؛ إذ دلالة الحرف على معنى في غيره ما هو إلاَّ لوظيفته التركيبية بالوضع ، وكذا الفعل اللازم حين تعديته بحرف الجر لا يعني ضعفه ، بل إن وظيفته الأصلية هي اللزوم ، واستعماله في تركيب آخر مع احتياجه إلى رابط يباشر به مفعوله ما هو ليس

---

(١) ينظر : البرهان : ٣ / ٣٣٨ ، معترك الأقران : ١ / ٢٦٣ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١ / ٥٠٠ .

(٣) ينظر : الإيضاح العضدي : ٢٣ ، شرح المفصل : ٨ / ٨ ، شرح ابن طولون : ١ / ٣٥١ ، حروف الجر في العربية : ٤ – ٥.

سوى استعماله في أسلوب زائد على أصله ، مما استدعى لوازمَ تركيبية جديدة لأسلوب جديد يعبَّر عنه بالاتساع ، وكثيراً ما تتسع العرب .

وقد يدلّ الحرف على معنيين معاً ، فحروف المضارعة (أحرف أنيت) ، تدلّ على معنى المضارع وكذلك على معنى الفاعل [١] ، مما يوضح أن الحرف بالقوة والفعل له إمكانية الدلالة على معنيين معاً في نفسه ، فإذا تقرَّر هذا ، كان دلالته على معنيين بطريق التضمين أولى .

فيترجّح لدي أن للحرف معنى في نفسه مع كونه في التركيب أدلُّ على ذلك المعنى ، إذ إن لكل حرف معنى أصليًّا يتّسع فيه إلى باقي المعاني المستفادة من التركيب ، ومن ثمّ كان الحرف قابلاً للتضمين لا النيابة ؛ لأن النيابة لا فائدة فيها ؛ إذ لا تضيف معنى ، ففي قوله تعالى : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ [٢] ، جعل (في) بمعنى (على) ، هو هجر لمعنى (في) وإحلال معنى الاستعلاء من دون الظرفية ، مما يضيق المعنى ويبعد المراد والمقصود من استشعار معنى الاستعلاء مع معنى الظرفية الدال عليه السياق .

فالتضمين لبيان المعنى المقصود من دون تكلّف ، ولكنّه يحتاج إلى لطافة التأويل ، وحسن الدراية ، والذوق السليم ، لإصابة المعنى المراد[٣] ، فالسياق هو الفيصل إن كان التضمين في الحرف أو في الفعل .

---

(١) ينظر : نتائج الفكر : ٩١ – ٩٢ ، شرح الرضي على الكافية : ١ / ٣٧ .

(٢) طه : ٧١ .

(٣) ينظر :الخصائص : ٢ / ٣١٠.

حروف الجر الأحادية :

١ – دلالة – الباء –

أولاً : دلالة الباء على الإلصاق : –

الأصل في حرف الجرّ (الباء) الإلصاق ، نحو : (خرجتُ بزيدٍ) و (مررت بزيدٍ) [١] ، وما اتّسع فيه من المعاني فهذا أصله وهو الإلصاق والاختلاط [٢] .

أما الرضي فيقرّ هذا المعنى ، نحو (به داءٌ) أي : التصق به ، ونحو:(مررت بزيدٍ) أي : ألصقت المرور بمكان يقرب منه [٣] .

ثانياً : دلالة الباء على الاستعانة :–

ويتّسع فيها للدلالة على معنى الاستعانة ، نحو : (كتبتُ بالقلمِ) و (قطعتُ بالمديةِ) ، فمعنى الاستعانة مراد مع معنى الإلصاق [٤] .

والرضي يشير إلى هذا المعنى ويعدّه مجازاً عن الإلصاق ، نحو : (كتبت بالقلمِ) و (خطتُ بالإبرةِ) و (بتوفيقِ اللهِ نجحتُ) [٥] .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٤ / ٢١٧ ، المقتضب : ٤ / ١٤٢ ، الأصول في النحو : ١ / ٤١٢ ، النحو الوافي : ٢ / ٣٨٠ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤ / ٢١٧ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٨٠ .

(٤) ينظر : الأصول في النحو : ١ / ٤١٢ – ٤١٣ ، معاني الحروف : ٣٦ ، الجنى الداني : ٣٨ ، مغني اللبيب : ٢ / ١٢٦ ، النحو الوافي : ٢ / ٣٨٠ .

(٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٨٠ .

ويترجَّح عندي أن إرادة المعنيين معاً واضح ومتبادر ، فالإلصاق والاستعانة مرادان معاً في الأمثلة المذكورة آنفاً .

ثالثاً : دلالة الباء على المصاحبة :-

وتأتي الباء بمعنى (مع) ، كقول الشاعر [1] :

داوَيْتُه بالمَحْضِ حَتَّى شَنَا يَجتذِبُ الأَرِيَّ بالمِرْوَد [بحر السريع]

أي : مع المرودِ [2] .

وذهب ابن مالك إلى هذا المعنى ، ودليل ذلك أمران : الأوَّل : أن يحسن في مكانها (مع) ، والثاني : أن يغني عنها وعن مصحوبها الحال ، كقوله تعالى : ﴿ أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ ﴾ [3] ، أي : محقًّا ، وكقوله تعالى : ﴿ قِيلَ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِّنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ وَعَلَىٰ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ ﴾ [4] ، أي : مسلماً عليك [5] .

أما الرضي فقد أشار إلى دلالتها على معنى المصاحبة ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَد دَّخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ ﴾ [6] ،ونحو : (واشتر الدار بآلاتها) [1] .

---

(١) البيت للمُثقِّب العبدي ، ينظر : ديوانه : ٢٧١ .

(٢) ينظر : الأزهية : ٢٨٦ ، النحو الوافي : ٢ / ٣٨٢ .

(٣) النساء : ١٧٠ .

(٤) هود : ٤٨ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٥٠ – ١٥١ ، الجنى الداني : ٤٨ ، مغني اللبيب : : ٢ / ١٢٨ .

(٦) المائدة : ٦١ .

رابعاً : دلالة الباء على المقابلة والعوض :

وتأتي بمعنى المقابلة والعوض ، نحو : (اشتريتُ الفرسَ بألفٍ) و (كافأت الإحسان بضعفٍ) [٢] .

ويذهب الرضي إلى هذا المعنى ، أي المقابلة ، نحو : (اشتريتُ بهِ) و (بدَّلتُه بهِ) ، ونحو : (هذا بذاك) وتكون مستقراً [٣] .

خامساً : دلالة الباء على التعدية :-

وتأتي للتعدية فتعدي الفعل القاصر ، نحو قولنا : (أهبتَ الشيء) [٤] .

أما الرضي فقد أقرَّ معنى التعدية ، فتغيِّر الفعل ، نحو : (ذهبتُ به) ، أي : أذهبتُهُ ، وهذا مختص بها دون حروف الجر ، ولا يكون مستقرًّا متعلقها [٥] .

سادساً : دلالة الباء على معنى الظرفية :-

ويتّسع في الباء للدلالة على معنى الظرفية بمعنى (في) ، نحو : (أقمتُ بمكة) أي : في مكة ، و نحو : (كنتُ بالبصرة) أي : في البصرة [٦] .

وأشار الرضي إلى دلالتها على معنى الظرفية في قول الأعشى [١] :

---

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٨٠ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٣ /١٥١ ، الجنى الداني : ٤١ ، النحو الوافي : ٢ / ٣٨١.

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٨٠ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٥٠ – ١٥١ ، الجنى الداني : ٣٧ مغني اللبيب : ٢ / ١٢٢ ، النحو الوافي : ٢ / ٣٨٠ – ٣٨١ .

(٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٨٠ – ٢٨١ .

(٦) ينظر : معاني الحروف : ٣٦ ، المقتصد في شرح الإيضاح : ٢ / ٨٢٧ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٥١ ، النحو الوافي : ٢ / ٣٨٠ .

مَا بُكَاءُ الكَبِيرِ بِالأطْلالِ، وسؤالي، فهلْ تردّ سؤالي؟ [بحر الخفيف]

أي : في الأطلال [٢] .

سابعاً : دلالة الباء على السببية أو التعليل :- وتأتي الباء للسببية والتعليل ، نحو : (بنعمة اللهِ وصلتُ إلى كذا) ، أي : بسبب نعمة الله [٣] .

وعبِّر الرضي عن معنى السببية للباء بتوجيهه قوله تعالى : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ ﴾ [٤] **أي** : بسبب الظلم [٥] .

ثامناً : دلالة الباء على الابتداء :

وقد تدلُّ الباء على معنى (مِن) ، كقوله تعالى : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا ﴾ [٦] ، أي : يشرب منها ، وأحسب أن المعنيين معاً مقصودان في الآية الكريمة ، معنى الحرف الظاهر والمضَمَّن ، والمعنى يشربون بها ومنها ، فقدمت (عيناً) للتعظيم والاهتمام ، وكقول عنترة العبسي [٧] :

شَرِبتْ بِمَاءِ الدُّحْرُضَيْنِ فأصْبَحَتْ زَوْرَاءَ تَنفِرُ عَنْ حِياضِ الدَّيلمِ [بحر الطويل]

---

(١) ديوان الأعشى : ١٦٣ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٨١ .

(٣) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ٢ / ٨٢٦ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٤٩ – ١٥٠ ، الجنى الداني : ٣٩ ، النحو الوافي : ٢ / ٣٨٠ .

(٤) النساء : ١٦٠ .

(٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٨١ .

(٦) الإنسان : ٦ .

(٧) ينظر : شرح ديوانه : ١٦٣ .

أي : شربت من ماء الدحرضين [١] .

وذهب الرضي إلى هذا المعنى في قوله تعالى : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا ﴾ [٢] .

تاسعاً : دلالة الباء على المجاوزة :-

وتكون الباء بمعنى (عن) ، كقوله تعالى : ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ [٣] ، أي : عن عذاب واقع ، وكقوله تعالى : ﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾ [٤] ، أي : فسأل فسأل عنه خبيراً [٥] .

وذكر الرضي هذا المعنى في قوله تعالى : ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ ، أي : سأل سائل عن عذاب واقع [٦] .

عاشراً : زيادة الباء للتوكيد :-

ذهب سيبويه إلى زيادة الباء للتوكيد بقوله : " وقد تكون (باء الإضافة) بمنزلتها في التوكيد ، وذلك قولك ما زيدٌ بمنطلقٍ ، ولستُ بذاهبٍ ، أراد أن يكون

---

(١) ينظر : الأزهية : ٢٨٣ – ٢٨٤ ، .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٨١ .

(٣) المعارج : ١ .

(٤) الفرقان : ٥٩ .

(٥) ينظر : الأزهية : ٢٨٤ – ٢٨٥ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٥١ – ١٥٢ ، الجنى الداني : ٤١ – ٤٢ ، النحو الوافي : ٢ / ٣٨٢ .

(٦) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٨١ – ٢٨٢ .

مؤكِّداً إذ نفى الانطلاق والذهاب . وكذلك : ((كفى بالشيبِ)) ألـقى الباء استقام " [١] .

وأقرَّ النحويون هذا المعنى للباء ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [٢] ، أي كفى الله شهيداً ، وهنا دخلت الباء للتوكيد [٣] .

وأشار الرضي إلى زيادتها للتوكيد في نحو : (ليس زيدٌ براكبٍ) ، أي : ليس زيدٌ راكباً [٤] .

٢ – دلالة – الكاف –

الأصل في (الكاف) معنى التشبيه ، فسيبويه يذكر هذا المعنى ، في نحو : (أنت كزيدٍ) ، أي : مثله [٥] .

وأقرَّ الرضي هذا المعنى ، أي كون التشبيه فيها معنى أصليًّا ، إذ تعرّض لقول المصنف ، الذي أشار إلى معنى التشبيه فيها [٦] .

---

(١) الكتاب : ٤ / ٢٢٥ .

(٢) النسا ء : ٧٩ .

(٣) ينظر : معاني الحروف : ٤٨ ، المقتصد في شرح الإيضاح : ٢ / ٨٢٦ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٥٣ ، مغني اللبيب : ٢ / ١٤٦ – ١٤٧ ، النحو الوافي : ٢ / ٣٨٢ – ٣٨٤ .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٨٢ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٤ / ٢١٧ ، المقتضب : ٤ / ١٤٠ ، الأصول في النحو : ١ / ٤٣٧ ، شرح الكافية الشافية : ١ / ٣٥٤ ، رصف المباني : ١٩٥ ، الجنى الداني : ٨٤ .

(٦) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٣٢٣ .

أولاً : دلالة الكاف الزائدة :-

وتأتي الكاف زائدة ، كقوله تعالى : ﴿ ليسَ كمثلِهِ شيءٌ ﴾ [١] ، وهذه الزيادة يعدّها النحويون واجبة ؛ حتى لا يثبت له المثل تعالى شأنه في الآية الكريمة ، والمعنى : ليس مثله شيءٌ [٢] .

أما الرضي فيركن إلى زيادتها في الآية الكريمة ، بقوله : " ويحكم بزيادتها عند دخولها على ((مثل)) ، كقوله تعالى : ﴿ ليسَ كمثلِهِ شيءٌ ﴾ ، أو دخول مثل عليها كقوله [٣] :

فصيروا مثلَ كعصفٍ مأكول .

إذ الغرض أنه يشبه بالمشبه ، فلا بدَّ من زيادة إحدى أداتي التشبيه ، وزيادة ما هو على حرف : أولى " [٤] .

فالرضي أكّد زيادتها ، ولكنه في موضع آخر جوَّز عدم الزيادة للكاف ، بقوله : " ويجوز في قوله تعالى : ﴿ ليسَ كمثلِهِ شيءٌ ﴾ ألاَّ يحكم بزيادة الكاف ، بل يكون على طريقة قوله [٥] :

---

(١) الشورى : ١١ .

(٢) ينظر : الأصول في النحو : ١ / ٤٣٨ ، معاني الحروف : ٤٨ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٧٠ ، الجنى الداني : ٨٦ -٨٧ ، النحو الوافي : ٢ / ٤٠٠ .

(٣) البيت لرؤبة بن العجاج ، لكني لم أقف عليه في ديوانه ، ينظر : خزانة الأدب : ١٠ / ١٨٩.

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٣٢٤ - ٣٢٥ .

(٥) البيت لعمرو بن أحمر الباهلي ، ينظر : خزانة الأدب : ١٠ / ١٩٢ ، مطلعه : لا تُفزعُ الأرنب أهوالُها .

ولا ترى الضبَّ بها ينجحر [بحر السريع]

وقولك : ليس لأخي زيدٍ أخٌ ، أعني نفي الشيء بنفي لازمه ، لأن نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم ، فأخو زيدٍ ملزوم ، والأخ لازمه ، لأنه لا بدَّ لأخي زيدٍ من أخ هو زيد ، فنفيت هذا اللازم والمراد نفي الملزوم ، أي : ليس لزيدٍ أخٌ ، إذ لو كان له أخ لكان لذلك الأخ أخ ، هو زيد .

فكذا هنا : نفيت أن يكون لمثل الله مثل ، والمراد نفي مثله تعالى ، إذ لو كان له مثل لكان هو تعالى مثل مثله " [1] .

ويترجَّح لدي أن زيادة الكاف لفائدة التوكيد [2]، ولا يجوز رفعها ، ففي الآية الكريمة يكون النفي داخلا على التوكيد بأجمعه ، وأُكِّد بالحرف لأن الحرف أقوى من إعادة اللفظ للتوكيد ؛ لأن الحرف يقوم بوظيفتين : إحداهما جرُّ ما قبله إلى ما بعده ، وربطه به ، والآخر أنه يدلُّ على معنى ، فالمعنى : ليس كه مثله شيءٌ ، وحذف الضمير لدلالة ما بعده عليه الضمير في (مثله) ، فدخلت الكاف على مثله ، فالمعنى : ليس مثله مثله شيءٌ ، فالنفي داخل على التوكيد بأجمعه ، أو كون الزيادة في كلام العرب قائم مقام إعادة الجملة ، فالمعنى : ليس مثله شيء ، ليس مثله شيء [3]، وما ذهب إليه الرضي في نصه المذكور آنفاً يَنُمُّ عن مكنة وبراعة في توجيه المعنى .

---

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٣٢٥ - ٣٢٦ .

(٢) ينظر : الجنى الداني : ٨٧ ، النحو الوافي : ٢ / ٤٠٠ .

(٣) ينظر : الجنى الداني : ٨٧ .

٣ – دلالة – اللام –

أولا : دلالة اللام على الاختصاص والملك والاستحقاق :-

ذهب أكثر النحويين إلى تسمية حرف الجر (اللام) بـلام الإضافة والملك والتحقيق ، والظاهر أنها أصل عندهم بهذا المعنى ، نحو : (المالُ لزيدٍ) و (السرجُ للدابةِ) [١] . ومنهم من خص الأصل بمعنى الاختصاص [٢] .

أما الرضي فقد جعل معنى الاختصاص أصلاً للام ، وما توسع فيه في معنى اللام فهو راجع لهذا المعنى [٣] .

ويترجَّح لدي ما ذهب إليه الزمخشري والرضي في أن الأصل في معنى اللام هو الاختصاص ؛ لأن كل مملوك ومتحقّق مختصّ ولا عكس [٤] .

وجعل الرضي الملك كذلك من أحد معاني اللام ، نحو : (المالُ لزيدٍ) ، أو الاستحقاق ، نحو : (الجلُّ للفرس) و (الجنةُ للمؤمنِ) [٥] .

ثانياً : دلالة اللام على الصيرورة أوالعاقبة :-

تأتي اللام بمعنى الصيرورة أوالعاقبة ، كقوله تعالى : ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [١] وهذا ما أشار إليه الرماني [٢]، وذهب ابن مالك إلى هذا هذا المعنى في (اللام) في قول الشاعر [٣] :

---

(١) ينظر : الكتاب : ٤ / ٢١٧ ، المقتضب : ٤ / ١٤٣ ، الأصول في النحو : ١ / ٤١٣ ، المقتصد في شرح الإيضاح : ٢ / ٨٢٧ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٤٤ .

(٢) ينظر : المفصل : ٢٩١ ، الجنى الداني : ٩٦ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٨٤ .

(٤) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ٢ / ٨٢٧ ، شرح المفصل : ٨ / ٢٥ .

(٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٨٤ .

لا أرى حِصْناً ينجي أهلَهُ كلُّ حيٍ لفنـاء ونفدْ [بحر الرمل]

أي : صائر لفناء [٤] .

وأرجع الرضي معنى العاقبة إلى معنى الاختصاص في قول الشاعر [٥] :

لِدُوا للموتِ وابنُوا لِلخَرابِ فكُلّكُمُ يَصِيرُ إلى ذهابِ [بحر الوافر]

وكقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ ﴾ [٦] ، ولكن دلالـتها عـلى العـاقبة عـلى نحو الفرعية ، أي : كأن ولادتهم للموت ، وخلقهم لجهنم [٧] .

أكبر الظنّ أن الاختصاص والعاقبة مرادان معاً ؛ لأن اختصاص ولادتهم بالموت على نحو العاقبة القهرية ، والاختصاص بجهنم بمقتضى مآلهم وماتقضي إليه أعمالهم .

ثالثاً : دلالة اللام على التعليل :-

تدلُّ اللام على معنى التعليل ، نحو : (جئتَ لتكرمني) ، أي : المجيء كان لأجل الإكرام [٨] .

---

(١) القصص : ٨ .

(٢) ينظر : معاني الحروف : ٥٦ .

(٣) لم أهتد إلى قائله .

(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٤٦ ، الجنى الداني : ٩٨ .

(٥) البيت لأبي العتاهية ، ينظر : ديوانه : ٣٥ .

(٦) الأعراف : ١٧٩ .

(٧) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٨٤ .

(٨) ينظر : معاني الحروف : ٥٦ .

وذهب ابن مالك إلى هذا المعنى في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللهُ ﴾ (١) ، وكقوله تعالى : ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (٢) ، وكقول الشاعر (٣) :

وَلَو سَأَلَت للنَّاسِ يَوماً بِوَجهِها سَحابَ الثُّرَيّا لاستَهَلَّت مَواطِرُه [بحر الطويل]

أي : لأجل الناس (٤) .

وعدّ الرضي لام التعليل فرع الاختصاص ، نحو : (جئتكَ للسمنِ وللضربِ) ، لأن المجيء مختص بذلك (٥) .

والذي ينساق إلى الذهن معنى التعليل ، مع إرادة معناها الأصلي (الاختصاص) ، فهي كالباء في محافظتها على معناها الأصلي مع معانيها المتسع فيها .

رابعاً : دلالة اللام على انتهاء الغاية :-

تأتي اللام بمعنى (إلى) ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا الْحَمْدُ للهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللهُ ﴾ (٦) ، أي : إلى هذا ، وهذا المعنى واضح للتبادر ،

---

(١) النساء : ١٠٥ .

(٢) المائدة : ٤٤ .

(٣) البيت لتوبة بن حمير ، ينظر : ديوانه : ٤٥ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٤٤ – ١٤٥ ، الجنى الداني : ٩٧ ، مغني اللبيب : ٣ / ١٥٥ .

(٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٨٤ .

(٦) الأعراف : ٤٣ .

وكقوله تعالى : ﴿ رَّبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا ﴾ [١] ، أي : إلى الإيمان [٢] .

أما الرضي فجعلها بهذا المعنى ، نحو : (سمعَ اللهُ لمَن حمدهُ) ، أي : استمعَ اللهُ إلى الذي يحمده ، ونحو : (وجَّهتُ وجهي للذي) ، أي : إلى الذي [٣] ، فالمعنى واضح ومتبادر ، فالتوجه إلى الله ومنته إليه ومختص به .

خامساً : دلالة اللام على الاستعلاء :-

وتدلُّ اللام على معنى (على) ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِن قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴾ [٤] ، أي : على الأذقان ، ونحو : (سقطَ الرجلُ لوجههِ) ، أي : على وجهه ، وكقول الشاعر [٥] :

تناولتُ بالرمحِ الطويلِ ثيابهُ فخرَّ صريعاً لليدينِ وللفمِ [بحر الطويل]

أي : على اليدين وعلى الفم [٦] .

---

(١) آل عمرآن : ١٩٣ .

(٢) ينظر : الأزهية : ٢٨٧ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٤٧ ، الجنى الداني : ٩٩ ، نحو العربية : ٤ / ٥٥ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٨٥ .

(٤) الإسراء : ١٠٧ .

(٥) البيت لجابر بن حني التغلبي ، ينظر : المفضليات : ٢١٢ .

(٦) ينظر : الأزهية : ٢٨٨ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٤٧ ، الجنى الداني :١٠٠ - ١٠١ ، نحو العربية : ٤ / ٥٦ .

وذهب الرضي إلى معنى (على) في اللام ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾ [١] ، أي : عليه ، وكقوله تعالى : ﴿ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴾ ، أي : عليها [٢] .

وأرى أنها هنا قد حافظت على معناها الأصلي (الاختصاص) ، مع إرادة المعنى المتسع فيه (الاستعلاء) ، أي : اختص في هذا الموطن وقد جُمع فيما بين معناها الأصلي والمعنى المتّسع ، فالتلّ بالجبين واستولى عليه وعلا معاً ؛ للتشديد في الاختبار .

سادساً : دلالة اللام على الظرفية :-

يتوسَّع في اللام للدلالة على معنى (في) ، كقوله تعالى : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا ﴾ [٣] ، أي : في يوم القيامة [٤] .

أما الرضي فردَّها في هذا المعنى إلى الأصل ، كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ إِنَّ اللهَّ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ [٥] ، أي : في يوم ، والأولى بقاؤها على الاختصاص [٦] .

---

(١) الصافات : ١٠٣ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٨٥ .

(٣) الأنبياء : ٤٧ .

(٤) ينظر : الأزهية : ٢٨٩ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٤٦ ، النحو الوافي : ٢ / ٣٧٣ ٣٧٣ ، نحو العربية : ٤ / ٥٧ .

(٥) آل عمرآن : ٩ .

(٦) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٨٦ .

واللافت للنظر أنه مهما توسع في معنى اللام إلى معانٍ أُخر، بقي المعنى الأصلي (الاختصاص) مقارناً لكل معنى متوسع فيه [١] ، فإرادة المعنيين معاً يتجلى بلطافة التأويل وحسن الذوق السليم .

المبحث الثاني

دلالة الحروف الثنائية

١- دلالة – في –

أولاً : دلالة (في) على الظرفية :-

ذهب بعض النحويين إلى أن الأصل في حرف الجر (في) الوعاء والظرفية ، فسيبويه يقول في هذا المعنى : " وأمَّا (في) فهي للوعاء ، تقول : هو في الجرابِ ، وفي الكيسِ ، وهو في بطنِ أمِّهِ ، وكذلك : هو في الغُلِّ ، لأنه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له . وكذلك : هو في القبَّةِ ، وفي الدارِ . وإن أتسعتَ في الكلام فهي لهذا ، وإنما تكون كالمثل يُجَاءُ به يقاربُ الشيء وليس مثلهُ " [٢] .

وقال الرضي في هذا السياق تعقيباً على قول المصنف : " ((وفي للظرفية)) ، إما تحقيقاً ، نحو : زيدٌ في الدارِ ، أو تقديرا ، نحو نظرَ في الكتاب ، ونفكر في العلم ، وأنا في حاجتك ؛ لكون الكتاب ، والعلم والحاجة شاغلة للنظر والفكر والمتكلم ، مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف ، فكأنها محيطة بها من جوانبها " [٣] .

---

(١) ينظر : الجنى الداني : ١٠٩ .

(٢) الكتاب : ٤ / ٢٢٦ ، وينظر : الأصول في النحو : ١ / ٤١٢ ، معاني الحروف : ٩٦ ، شرح المفصل : ٨ / ٢٠ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٥٥ ، نحو العربية : ٤ / ٤٥ .

(٣) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٧٨ .

ثانياً : دلالة (في) على الاستعلاء :-

يتَّسع في معنى الظرفية فتدلُّ على معنى الاستعلاء (على) ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ [١] ، أي : عليها ، وكقول الشاعر [٢] :

هُمُ صلبوا العَبْديَّ في جِذْعِ نخْلةٍ فلا عطستْ شيبانُ إلا بأَجْدَعَا [بحر الطويل]

أي : على جذع نخلةٍ .

وكقول عنترة العبسي [٣] :

بطَلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ يُحْذَى نِعَالَ السِّبْتِ لَيْسَ بِتَوْأَمِ [بحر الكامل]

أي : على سرحةٍ [٤] .

أما الرضي فحمل (في) على أصلها بقوله : "وقوله تعالى : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ ، قيل إن ((في)) فيه ، وفي قوله :

بطَلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ يُحْذَى نِعَالَ السِّبْتِ لَيْسَ بِتَوْأَمِ [بحر الكامل]

بمعنى ((على)) ، والأولى أنها بمعناها ، لتمكن المصلوب من الجذع تمكن المظروف في الظرف " [٥] .

---

(١) طه : ٧١ .

(٢) البيت لسويد بن أبي كاهل ، ينظر : ديوانه : ٤٥ .

(٣) ينظر : شرح ديوانه : ١٧٧ .

(٤) ينظر : معاني الحروف : ٩٦ ، الأزهية : ٢٦٦.

(٥) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٧٩ .

ويترجَّح لدي أن (في) يتوسَّع فيها بمعنى (على) ، ولكن على نحو يكون المقصود بـه الـمعنيين مـعاً ، فـفي قـوله تـعالى : ﴿ وَلَأُصَـلِّبَنَّكُمْ فِـي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ ، يحمل المعنى على أن المصلوب يحلُّ جزءٌ منه في أجزاء الجذع ؛ لعدم استوائه ، فهو مقعر السطح ومحدودبه ، وهو أشدُّ في العذاب ، في حين يكون الجزء الآخر من المـصلوب مـستعلياً فـوق الجذع ، فإرادة المعنيين معاً يتحقَّق بتضمين الحرف (في) معنى الحرف (على) لا النيابة ؛ لأن النيابة لا تحقِّق القصد بإرادة المعنيين معاً .

أما قوله : (فـي سـرحة) ، فأحـسبه بـمعنى فـيها وعـليها معاً ؛ لأن سرحة (الشجرة) يحكم بعدم استوائها ، فحلول الثوب يكون في أجزائها غير المستوية مع حلول جزء منها عليها ، فالجسم الإنساني شبه بالسرحة لهذا المعنى مع وجود الثوب عليه بهذه الصورة ، وهو أبلغ في التشبيه ، فالطول للشجرة مع تقعرها وتحدبها نظير البطل طولاً وجسماً إنسانياً قوياً وحلول الثوب على البطل كحلوله بهذه الحالة على الشجرة .

واللافت للنظر أن بعض النحويين يحملون الحرف في هذه الشواهد المذكورة آنفاً وغيرها عـلى الـمعنى الأصـلي للـحرف ، وبعضهم الآخر على المعنى المتبادر ، من دون الإقرار بتبادر المعنيين معاً ؛ لأن ما أصلوه في صناعتهم النحوية من ضعف مفهوم الحرف منعهم من الحمل بهذا المعنى وإن استشعروه .

ثالثاً : دلالة (في) على معنى (الباء) :-

ويأتي حرف الجر (في) بمعنى (الباء) ، نحو قول زيد الخيل الطائي [١] :

ويركبُ يومَ الرّوعِ منّا فوارسٌ بصيرونَ في طعنِ الأباهرِ والكلى[بحرالطويل]

(١) ينظر : شعر زيد الخيل : ٦٧ .

أي : بطعن الأباهر .

وكقول الآخر [1] : [بحرالطويل]

وخضخضن فينا البحرَ حتى قطعنَهُ على كلِّ حالٍ مِن غمارٍ ومِن وحلِ

أي : وخضخضن بنا البحر [2] .

وذهب الرضي إلى حملها على معناها الأصلي في قول زيد الخيل ، فيقدر المعنى بأنهم لهم بصارة وحذق في هذا الشأن [3] .

ويظهر لي أن معنى الظرفية مراد مع معنى الإلصاق ، أي : أن كليهما مراد معاً ، ففي قول زيد الخيل البصارة ملاصقة للطعن ، محيطة به ، مستولية عليه ، كالظرف للمظروف ، وكذلك الخضخضة في الشاهد الآخر ملاصقة لهم ، ومحتوية عليهم حتى عبورهم البحر .

رابعاً : دلالة (في) على معنى الغاية :-

ويأتي حرف الجر (في) بمعنى (إلى) ، كقوله تعالى : ﴿ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ ﴾ [4] ، أي : إلى أفواههم [5] .

---

(١) لم أقف على قائله ، وهو على البحر الطويل ، وهو من شواهد الاقتضاب : ٣ / ٣٥٢ .

(٢) ينظر : الأزهية : ٢٧١ – ٢٧٢ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٥٧ – ١٥٨ ، الجنى الداني : ٢٥١ ، النحو الوافي : ٢ / ٣٩٤ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٧٩ .

(٤) إبراهيم : ٩ .

(٥) ينظر : الأزهية : ٢٧١ ، الجنى الداني : ٢٥٢ ، مغني اللبيب : ٢ / ٥١٨ .

أما الرضي فيحملها على أصلها ، أي : معنى الظرفية ، والمقصود في الآية الكريمة التمكَّن [١] .

وتبين لي أن المراد في الآية الكريمة معنى الظرفية وانتهاء الغاية معاً ، فاستيلاء الظرفية لإحكام عدم خروج شيء ، وانتهاء الأيدي من دون أمر آخر ، يكون أقوى في إظهار حالة التعنت والعناد الشديدين لديهم في تكذيب الرسل وعدم الإقرار بالحق مع الحجج الظاهرة .

خامسا : دلالة (في) على معنى المصاحبة :-

ويتوسَّع فيها للدلالة على معنى (مع) ، فينقل الرماني القول بهذا المعنى ، في قول الشاعر [٢] : [بحر الطويل]

وهل يَعُمَنْ مَن كانَ أحدثَ عهدَهُ ثلاثينَ شهراً في ثلاثةِ أحوال

أي : مع ثلاثة أحوال [٣] .

وذهب جمهرة من النحويين إلى القول بهذا المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ فِي النَّارِ ﴾ [٤] ، أي : في أمم ، وكقوله تعالى : ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾ [٥] ، أي : مع زينته [١] .

---

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٧٩ .

(٢) البيت لامرئ القيس ، ينظر : ديوانه : ١١٧ .

(٣) ينظر : معاني الحروف : ٩٦ .

(٤) الأعراف : ٣٨ .

(٥) القصص : ٧٩ .

أما الرضي فقد قصر معناها على الأصل ، ففي الآية الكريمة ﴿ قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ فِي النَّارِ ﴾ ، يفسرها بمعنى : حاصلة في زمرة عبادي ، أو بمعنى : ادخلي أيتها الروح في أجسام عبادي [٢] .

ويترجَّح عندي أنها في الآيتين الكريمتين المسوقتين آنفاً للمعنيين معاً ، فمعنى : (في أممٍ) ، أن الأمم إذ دخلوا النار احتووا كالظرف ، فيحاط بهم إحاطة الظروف بها ، مصاحبين لهم غير خارجين ، وكذلك معنى : (في زينته) ، أن الزينة مستولية عليه مع كونها مصاحبة له دوما في خروجه لا تنفك عنه .

٢ – دلالة – عن –

أولاً : دلالة (عن) على المجاوزة :-

يدلُّ حرف الجرِّ (عن) بالأصل على معنى المجاوزة ، نحو : (أطعمهُ عن جوعٍ) ، أي : جاوزه الجوع ، ونحو : (رميتُ عن القوس) ، أي : جاوزه [٣] .

وأشار الرضي إلى هذا المعنى (المجاوزة) ، في تعليقه على نص المصنف بقوله : " ((وعن للمجاوزة)) ، أي : لبُعد شيءٍ عن المجرور بها بسبب إيجاد مصدر المعدَّى بها ، نحو : (رميتُ عن القوس) ، أي : بَعُد السهم عن القوس بسبب الرمي ، وكذا ، أطعمهُ عن جوعٍ ، أي : بَعَّده عن الجوع بسبب

---

(١) ينظر : الأزهية : ٢٦٨ – ٢٦٧٠ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٥٥ ، مغني اللبيب : ٢ / ٥١٤ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٧٩ – ٢٨٠ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٤ / ٢٢٦ ، معاني الحروف : ٩٥ ، المقتصد في شرح الإيضاح : ٢ / ٨٤٧ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٥٨ ، الجنى الداني : ٢٤٥.

الإطعام ، وكـذا : أدَّيـتُ الـدين عـن زيدٍ ؛ وقـولهم : رويتُ عنه علماً ، وأخذتهُ عنه : مجاز ، كأنك نقلتهُ عنه ؛ وقولك جلست عن يمينه ، أي : تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس " [1] .

وهذا المعنى هو الأصلي في حرف الجر (عن) ، إذ جعل النحويون لكل حرف معن أصليا .

ثانياً : دلالة (عن) على معنى (بعد) :-

ذهب الرمانيُّ إلى أنها تجيء بمعنى (بعد) ، كقوله تعالى : ((قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ)) [2] ، أي : بعد قليل ، وكقول الشاعر [3] :

قَرِّبا مَرْبِطَ النَعامَةِ مِنّي لَقِحَت حَرْبُ وائِلٍ عَن حِيالِ [بحر الخفيف]

أي : بعد حيال [4].

وردَّ الرضي (عن) بمعنى (بعد) إلى الأصل ، بقوله : " وكذا قولهم

ورثَ السيادةَ كابراً عن كابر [5] [بحر الكامل]

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٣٢٠ .

(٢) المؤمنون : ٤٠ .

(٣) البيت للحارث بن عباد ، ينظر : ديوانه : ١٤٣ .

(٤) ينظر : معاني الحروف : ٩٥ ، الأزهية : ٢٨٠ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٦٠ – ١٦١ .

(٥) لم أهتد إلى قائله ، وهو من شواهد خزانة الأدب : ١٠ / ١١٨ .

أي : كابراً متجاوزاً في الفضل عن كابر آخر ، وقال بعضهم أي : كابراً بعد كابرٍ ، والأولى : إبقاء الحروف على معناها ما أمكن " [١] .

والأمر في دلالة (عن) على معناها الأصلي أو بمعنى (بعد) مركون إلى السياق ، إذ قد يقصد المتكلم معنى المجاوزة أو معنى (بعد) .

ثالثاً : دلالة (عن) على الإلصاق :-

ذهب قسم من النحويين إلى مجيء (عن) بمعنى (الباء) ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾ [٢] ، أي : بالهوى [٣] .

ورأى الرضي أن (عن) في هذا السياق على معناهاالأصلي ويعلق على قول أبي عبيدة : " قال أبو عبيدة في : ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾ ، أي بالهوى ، والأولى أنها بمعناها ، والجار والمجرور صفة للمصدر ، أي : نطقاً صادراً عن الهوى ، فـ [عن] في مثله تفيد السببية ، كما في قولك : قلت هذا عن علمٍ ، أو عن جهل ، أي : قولاً صادراً عن علمٍ " [٤] .

ووجدت أن ما ذهب إليه أبو عبيدة وغيره في أن (عن) بمعنى (الباء) أصوب ، ولكن مع إرادة المعنيين معاً ؛ لأن نفي التجاوز عن الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله) يترقى القرآن في نفي أصله وهو نقطة الانطلاق مما تطلب نفي الإلصاق عنه في النطق بالهوى ، وهو أبلغ في النفي .

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٣٢٠ .

(٢) النجم : ٣ .

(٣) ينظر : مجاز القرآن : ٢ / ٢٣٦ ، معاني القرآن وإعرابه : ٥ / ٧٠ ، معاني الحروف : ٩٥ ، الأزهية : ٢٧٩ ، رصف المباني : ٣٦٩ .

(٤) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٣٢١ .

٣ – دلالة – مِنْ –

أولاً : دلالة (مِن) على ابتداء الغاية :-

الأصل في معنى (مِن) هو ابتداء الغاية ، وقد ذكر سيبويه هذا المعنى وجعلها لابتداء الغاية المكانية ، نحو : (خرجتُ من الدار) و (جئتُ من البصرة) [١] .

وذهب ابن مالك إلى أنها لابتداء الغاية مطلقا ، أي للمكان والزمان وغير ذلك ، كقول النابغة الذبياني [٢] :

ولا عَيْبَ فيهم غيْرَ أنَّ سُيُوفَهُمُ بِهِنَّ فلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الكَتَائِبِ [بحر الطويل]

تُخيّرنَ مِن أزمانِ يومِ حليمةٍ إلى اليومِ قَد جُرِّبنَ كلَّ التجاربِ

وما ذهب إليه ابن مالك من أنها تدلّ على ابتداء الغاية مطلقاً هو الأصوب ، وهذا الأمر واضح عنده [٣] .

وعلّق الرضي على معنى (من) الابتداء الغاية في اصطلاح النحويين ، وذلك بقوله : " كثيراً ما يجري في كلامهم أن ((مِن)) لابتداء الغاية ، و ((إلى)) لانتهاء الغاية ؛ ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى ، كما أن الأمد ، والأجل ، أيضاً ، يستعملان بالمعنيين ، والغاية تستعمل في الزمان والمكان ، بخلاف الأمد والأجل ، فإنهما يستعملان في الزمان فقط ؛ والمراد بالغاية

---

(١) ينظر : الكتاب : ٤ / ٢٢٤ ، المقتضب : ١ / ٤٤ ،المقتصد في شرح الإيضاح : ٢ / ٨٢٣.

(٢) ينظر : ديوانه : ٣٣ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٣٢ – ١٣٣ ، نحو العربية : ٤ / ١٦ .

في قولهم : ابتداء الغاية ، وانتهاء الغاية : جميع المسافة ، إذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية " [١] .

ويترجح عندي أن إطلاق النحويين مصطلح ابتداء الغاية على حرف الجر (مِن) وإن كانت الغاية هي المسافة ، فهو من باب تسمية الكل باسم الجزء ، والغاية هي التي تقع بعد الشروع [٢] ، ومن ثمّ يكون لها ابتداء وانتهاء ، فما ابتدئ به كان بمعنى (مِن) وما انتهي به كان بمعنى (إلى) .

وعقَّبَ الرضي على مفاد (مِن) لمعنى الابتداء في المكان والزمان بعد أن رصد آراء المدرستين البصرية والكوفية ، فالبصريون يحملون (مِن) على الابتداء المكاني مطلقا ، وينفون الابتداء الزماني ، في حين ذهب الكوفيون إلى دلالتها على الابتداء المكاني والزماني ، مستدلين على ذلك بالآيتين الكريمتين ، قال تعالى : ﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [٣] ، وقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾ [٤] ، أما الرضي فيرى أن (مِن) في الآيتين ليس للابتداء الزماني ، بل هي بمعنى (في) ، فهو يرى أن الفعل الذي يتعدَّى بـ (مِن) الابتدائية يكون شيئاً ممتداً ، كالسير والمشي ونحو ذلك ، ويكون ما بعد (من) الشيء الذي منه ابتداء ، ذلك الفعل ، نحو : (سرتُ من البصرة) ، أو كون الفعل المتعدي بها للشيء الممتد أصلاً ، ويمنع كون (من) للابتداء في نحو : (خرجت من الدار) ؛ لأن الخروج ليس شيئاً ممتداً ، فحمله (مِن) على معنى (في) في الآيتين على النيابة ، إذ إقامة حرف

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٦٣ .

(٢) ينظر : الكليات : ٦٧٠ .

(٣) التوبة : ١٠٨ .

(٤) الجمعة : ٩ .

مكان حرف في حروف غير عزيز ، بحسب مبناه ، وكذلك يذهب إلى ما ذهب إليه الكوفيون في دلالة (من) على ابتداء الغاية الزمانية ، نحو : (نمتُ من أوَّلِ الليل إلى آخره) و (صمتُ من أوَّلِ الشهر إلى آخره) [١] .

وتبيَّن لي أن منع الرضي حمل (مِن) على معنى الابتداء في الأفعال غير الممتدَّة أمر فيه نظر ، إذ الخروج في نحو :(خرجت من الدارِ) ، إنما هو ابتداء للسير ، فهو أصل له مع قلته [٢] ، وقد يراد بحرف الجر (مِن) الابتداء من دون قصد الانتهاء مع اقتضاء المعنى ذلك ، نحو : (أعوذُ باللهِ من الشيطان الرجيم) و (زيدٌ أفضلُ من عمرو) [٣] .

أما ردُّ الرضي لاستدلال الكوفيين بالآيتين الكريمتين على معنى ابتداء الزمان ، بحجة أن (مِن) بمعنى (في) ، إذ وقوع (من) على الظروف كثيرا ما تكون بمعنى (في) ، فإن فيه نظراً ، فالرضي ذهب إلى توجيه (مِن) في الآيتين توجيهاً نحوياً ، مع أن السياق يتضافر على معنى الابتداء ، فالتأسيس يصلح لمعنى الامتداد ، فمعنى : (من أوَّل يوم) ، أي : من أول يوم من أيام وجوده [٤] .

والراجح أن معنى ابتداء الغاية لحرف الجر (مِن) هو لمطلق ابتداء الغاية ، إذ لا يختص ابتداء الغاية بالشيء الممتد ، وإن كان هو أوضح وأظهر في الشيء الممتد ؛ لأن الابتداء يكون حين الشروع ، والغاية بعد الشروع ، فبين الابتداء والغاية تلازم وضعي ، قد يتخلف ، إذ قد يحتاج المتكلم إلى معنى الابتداء من دون غاية الانتهاء ، نحو : (أعوذ باللهِ من الشيطان الرجيم) ، فالأصل في (مِن)

---

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٦٣ – ٢٦٤ .

(٢) ينظر : حاشية السيد الشريف على شرح الكافية للرضي : ٢ : ٣٢١ .

(٣) ينظر : م . ن : ٢ / ٣٢١ .

(٤) ينظر : الكشاف : ١١ / ٤٤٩ .

لابتداء الغاية ، وهذا المعنى لا تفارقه وإن اتسع فيها إلى معانٍ أُخر ، فالفيصل والحكم هو المعنى ، ودلالة الألفاظ ، وقصد المتكلم لبيان الأصل وما خرجت إليه من معاني التوسع .

ثانياً : دلالة (مِن) على التبعيض :

ويتوسع بحرف الجر (مِن) لتدلّ على التبعيض ، وقد رصد سيبويه هذا المعنى إذ قال : " وتكون أيضاً للتبعيض ، تقول : هذا من الثوبِ ، وهذا منهم ، كأنك قلت : بعضه " (١) .

وأرجع المبرَّد معنى التبعيض في (مِن) إلى ابتداء الغاية ، بقوله : " وكونها في التبعيض راجع إلى هذا . وذاك أنك تقول : أخذتُ مال زيدٍ ، فإذا أردتَ البعض قلت : أخذتُ من مالهِ ، فإنما رجعت بها إلى ابتداء الغاية " (٢) .

أما الرضي فيشير إلى هذا المعنى في قوله تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا ﴾ (٣) ، أي : خذ بعض أموالهم ، ونحو : (أخذتُ من الدراهمِ) ، أي : بعض الدراهم ، جاعلاً الدليل على بعضيَّة (مِن) ظهور شيء يكون بعض المجرور بـ (مِن) ، كظهور (صدقة) في الآية الكريمة المذكورة آنفاً ، فهي بعض المال ، أو مقدر ، نحو : (أخذَ مِن الدراهمِ) ، أي : من الدراهم شيئاً (٤) .

---

(١) الكتاب : ٤ / ٢٢٥ ، ينظر : معاني الحروف : ٩٧ ، النحو الوافي : ٢ / ٣٥٧ .

(٢) المقتضب : ١ / ٤٤ ، ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ٢ / ٨٢٣ ، مفتاح العلوم : ٩٩ .

(٣) التوبة : ١٠٣ .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٦٥ – ٢٦٦ .

وأرى أن استظهار دلالة (مِن) على التبعيض مردُّه إلى السياق ، مع إرادة معنى الابتداء ، ففي (خذْ مِن أموالهم) معنى الابتداء والتبعيض [١] ، لأن الأخذ يكون له ابتداء مع معنى التبعيض ، فإرادة المعنيين معاً مرادان ومقصودان .

ثالثاً : دلالة (مِن) على التبيين :-

ويتسع في حرف الجر (مِن) للدلالة على التبيين ، وهو لتبيين الجنس ، يقول الرماني في هذا السياق : " وتكون للجنس وذلك نحو قولك هذا ثوبٌ مِن خزٍّ ، وبابٌ من ساجٍ أي من هذا الجنس . قال تعالى : ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ [٢] **أي** الرجس الوثني " [٣] .

وقد جعل النحويون صحة ورودها بهذا المعنى وقوع (الذي) موقعها ، أي : فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن [٤] .

وأرجعها بعض النحويين إلى معنى الابتداء وإن دلت على التبيين ، لأنه أصل فيها ، إذ هي لا تفارقه وإن قصد التوسّع فيها [٥] .

وذهب الرضي إلى هذا المعنى تعليقاً على قول المصنف ، بقوله : " ((وللتبيين)) كما في قوله تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ ، وتعرفها بأن يكون قبل ((مِن)) ، أو بعدها ، مبهم ، يصلح أن يكون

---

(١) ينظر : المفصل : ٢٨٨ ، شرح المفصل : ٨ / ١٢ .

(٢) الحج : ٣٠ .

(٣) معاني الحروف : ٩٧ ، ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ٢ / ٨٢٣ ، شرح المفصل : ٨ / ١٢.

(٤) ينظر : شرح المفصل : ٨ / ١٢ ، الجنى الداني : ٣٠٩ – ٣١٠ .

(٥) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ٢ / ٨٢٣ ، المفصل : ٢٨٨ .

المـجرور بـمِن ، تـفسيراً لـه ، وتـوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم ، كما يقال ، مثلاً ، للرجس : إنه الأوثان ، ولعشرين ، إنها الدراهم في قولك : عشرون مـن الـدراهم ... فـإن أشرت بالدراهم إلى دراهم معيَّنة أكثر من عشرين فمِن مبعِّضة ، لأن الـعشرين : بـعضها ، وإن قصدت بالدراهم : جنس الدراهم فهي مبينة ، لصحة إطلاق اسم المجرور على العشرين " [١].

وردَّ الرضي على رأي الزمخشري الذي ذهب إلى أن (مِن) في الآية القرآنية المسوقة آنفاً للتبيين ،إذ يرى الرضي أنها بمعنى الابتداء ، على اعتبار أن الشيء لا يكون مبدأ نفسه ، فالأوثان نفس الرجس ، فلا تكون مبدأ له [٢] .

وتبين لي أن ما ذهب إليه الزمخشري هو ألصق بالمعنى وأليق ؛ لأن الابتداء منظور فيه إلى أن الأوثان هي أوّل الرجس وأشدّه ، أما التبيين فيلحظ منه أن الرجس يشمل الأوثان وغيرها من الأرجاس ، ولما قصد بيان أحد هذه الأشياء جيء بـ (مِن) التبيينيَّة [٣] ، أو لكون الأوثان قد نزِّلت منزلة الرجس كلِه ؛ لخطرها في الفساد ، فجيء بـ (مِن) المبيِّنة حملاً على هذا المعنى .

رابعاً : دلالة (مِن) على التجريد :-

ذهـب قـسم مـن النـحويين إلـى دلالـة (من) على التجريد ، فعقد ابن جني بابا فـي هـذا الـمعـنى ، مـتصيداً هـذا الأمـر مـن أسـتـاذه أبـي عـلي الـفارسي [٤] ، فيقول : " ومعناه أن العرب قد تعتقد أن في الشيء من نفسه معنى آخـر ، كـأنه حقيقته ومحصوله ، وقد يجري ذلك إلى ألفاظها لما عقدت عليه

(١) شرح الرضي على الكافية: ٤ / ٢٦٦ .
(٢) ينظر : م . ن : ٤ / ٢٦٦ .
(٣) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ٢ / ٨٢٣ .
(٤) ينظر : الخصائص : ٢ : ٤٧٣ .

معانيها ، وذلك نحو قولهم : لئن لقيت زيداً لتلقينَّ منه الأسد ، ولئن سألته لتسئلن منه البحر . فظاهر هذا أن فيه من نفسه أسداً وبحراً ، وهو عينه هو الأسد والبحر لا أن هناك شيئاً منفصلاً عنه وممتازاً به . وعلى هذا يخاطب الإنسان فيها نفسه ، حتى كأنها تقابله أو تخاطبه . ومنه قول الأعشى [١]:

وهل تطيقُ وداعاً أيُّها الرجلُ [بحر البسيط]

وهو الرجل نفسه لا غير " [٢] .

وعلَّق الرضي على هذا المعنى بقوله : " وأما ما يسمى ((مِن)) التجريدية ، نحو : لقيتُ من زيدٍ أسداً ، فليس من هذا ، بل هو مثله في حذف المضاف ، أي لقيت من لقاء زيد أسداً ، أي حصل لي مِن لقائه لقاء أسدٍ ، والمراد تشبيهه بالأسد " [٣] .

ويظهر لي أن الأمر مركون إلى السياق ، فإن دلَّ على حذف مضاف لم تكن (من) للتجريد ، وإلا فهي تجريدية بحسب الظاهر .

خامساً : دلالة (مِن) على معنى البدل :-

وتأتي (من) بمعنى البدل ، وقد أشار الزمخشري في الكشاف إلى هذا المعنى في قوله تعالى : ﴿ أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾ [٤] ، أي : بدل الآخرة [٥] .

---

(١) ينظر : ديوانه : ١٤٤ ، وصدرالبيت : ودعْ هريرةَ إن الركبَ مرتَحِلُ .

(٢) الخصائص : ٢ / ٤٧٣ – ٤٧٤ ، ينظر : جواهر الأدب : ١٣٥ .

(٣) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٦٧ .

(٤) التوبة : ٣٨ .

(٥) ينظر : الكشاف : ١٠ / ٤٣٣ ، جواهر الأدب : ١٣٤ ، مغني اللبيب : ٤ / ١٤٦ .

وقلَّل الـرضي ورود (مِن) بهذا المعنى بقوله : " وقد تكون ((مِن)) للبدل في نحو قوله تعالى : ﴿ أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾ ، وقوله [1] :

فَلَيْتَ لَنَا مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ شَرْبَةً مُبَرَّدَةً بَاتَتْ عَلَى الطهَيَانِ [بحر الطويل]

وتعرف بصحة قيام لفظ ((بدل)) مقامها " [2] .

يظهر أن معنى البدلية متبادر من خلال النص ، وإن كان الرضي يراه قليل الورود ، فهو ثابت لم ينكره ، مما يوحي بأن تبادرمن أقوى الأدلة على خروج الحرف إلى معان أخر ، تزيد على معناه الأصلي .

سادساً : دلالة (من) على الزيادة للتوكيد :-

ذكر النحويون أن من معاني حرف الجر (مِن) توسعاً أن تكون زائدة للتوكيد ، فسيبويه يشير إلى هذا المعنى بقوله : " وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ولكنها توكيد بمنزلة ما ، إلاّ أنها تجر لأنها حرف إضافة ، وذلك قولك : مـا أتاني مـن رجلٍ ، وما رأيتُ من أحدٍ . ولو أُخرجتْ من كان الكلام حسناً ، ولكنه أكَّد بمِن لأن هذا موضع تبعيض ، فأراد أنه لم يأته بعض الرجال والناس " [3].

فسيبويه يوضح في النص المذكور آنفاً أن مجيء حرف الجر (مِن) زائداً هو لتوكيد نفي الجنس .

---

(١) ينـسب البـيت إلـى الأحـول الكندي مرّة وأخرى ليعلى الأزدي ، ينظر : خزانة الأدب : ٩ / ٤٥٣ .

(٢) شرح الرضي على الكافية: ٤ / ٢٦٧ .

(٣) الكتاب : ٤ / ٢٢٥ ، ينظر : الأصول في النحو : ١ / ٤١٠ .

وهي تؤكد الاستغراق للجنس ، ففي نحو : (ما جاءني رجلٌ) يحتمل النفي التعدد ، ودخول (من) يوجب نفي الجنس كله ، وهو نص في العموم [١] .

وإذا كانت (مِن) مزيدة للتوكيد جاز رفعها ، نحو : (هل مِن رجلٍ في الدارِ ؟) فموضعها مع مجرورها الرفع على الابتداء ، والتقدير : (هل رجل في الدار) ، فهي زائدة للتوكيد ، فدخولها وخروجها سيان لمفهموم الجملة [٢] .

أما الرضي فيذهب إلى معنى توكيدها لاستغراق الجنس والتنصيص على العموم بقوله : " والدليل على زيادة ((مِن)) الاستغراقية : دخولها على ما لا تُوصِّل الفعل إليه ، أعني الفاعل ، في نحو : ما جاءني من أحدٍ ، ... التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس ، إذ لولاها لاحتمل احتمالاً مرجوحاً أن يكون معنى ما جاءني رجل : ما جاءني رجل واحد بل جاءني رجلان أو أكثر ، فهي ، إذن ، لتأكيد ما استفيد من النكرة في غير الموجب من الاستغراق ، وذلك أن النكرة كانت في الظاهر للاستغراق ، لكنها كانت تحتمل غير ذلك ... " [٣] .

ونقل الرضي أن ثمّة من يقول برجوع (مِن) إلى أصلها (الابتداء) وإن كانت للاستغراق ، بقوله : " وقيل : إن أصل ((مِن)) الاستغراقية في الأصل : ابتدائية ، أي ما جاءني من أحدٍ ، إلى ما لا يتناهى " [٤] .

ويترجّح عندي أن (مِن) وإن دلت على معنى التوكيد فهي لم تغادر معناها الأصلي أعني الابتداء [٥] ، مع إرادة المعنيين معاً .

---

(١) ينظر : الأزهية : ٢٣٠ ، الجنى الداني : ٣١٦ – ٣١٧ .
(٢) ينظر : الأزهية : ٢٢٦ ، الجنى الداني : ٣١٦ .
(٣) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٦٩ .
(٤) م . ن : ٤ / ٢٧٠ .
(٥) ينظر : المفصل : ٢٨٨ ، شرح المفصل : ٤ / ١٣ .

سابعاً : دلالة (مِن) على التعليل :-

ذهب النحويون إلى دلالتها على معنى التعليل ، كقوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ (١) ، أي : بسبب الصواعق ، فهي سببية ، وكقوله تعالى : ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ (٢) ، أي : بسبب ذلك (٣) .

أما الرضي فيقلِّل مجيئها بهذا المعنى ، ويردَّها إلى معنى الابتداء بقوله : " وقد تجيء للتعليل ، نحو : لم آتك من سوء أدبك ، أي من أجله ، وكأنها ابتدائية لأن ترك الإتيان ، حصل من سوء الأدب " (٤) .

وأرى أنه أُريد في الآيتين المسوقتين آنفاً جمع معنى الابتداء والتعليل ، فابتداء الجعل حصل من دون قصد النهاية ، بل قصد معه التعليل ، وهو لأجل الصواعق ، وكذلك ترك الإتيان كان معه قصد التعليل والابتداء.

ثامناً : دلالة (مِن) على معنى الظرفية :-

ويتَّسع في معناها إلى معنى (في) ، فالهروي (ت ٤١٥ هـ) يحملها على هذا المعنى في قوله تعالى : ((﴿ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ (٥) ، أي في الأرض(١).

---

(١) البقرة : ١٩ .

(٢) المائدة : ٣٢ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٣٤ ، مغني اللبيب : ٤ / ١٤٤ – ١٤٥ ، نحو العربية : ٤ / ١٨ .

(٤) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٧٠ .

(٥) الأحقاف : ٤ .

ويشترط الرضي مجيء حرف الجر (مِن) بمعنى الظرفية (في) دخولها على الظروف بقوله : " وذلك لأن ((من)) ، في الظروف كثيراً ما تقع بمعنى ((في)) نحو : جئت من قبل زيد ومن بعده " [٢] .

ويترجَّح عندي مجيء حرف الجر (مِن) بمعنى (في) بحسب السياق ، ففي قوله تعالى : ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴾ [٣] ، قد تضمن حرف الجر (من) معنى (في) ، أي : في الجبال وفي الشجر وفيما يعرشون [٤] ، مع إرادة معنى الابتداء فيها ، والسياق يساعد على هذا المعنى ، فالاتخاذ له ابتداؤه مع معنى الظرفية .

تاسعا : دلالة (مِن) على معنى المجاوزة :-

ذهب النحويون إلى دلالة حرف الجر (من) على معنى (عن) ، فقد ذكر سيبويه هذا المعنى ، بقوله : " وقد تقع (مِن) موقعها أيضاً ، تقول : أطعمه من جوعٍ ، وكساه من عُرْيٍ ، وسقاه من العيمة " [٥] .

---

(١) ينظر : الأزهية : ٢٨٢ ، الجنى الداني : ٣١٤ ، النحو الوافي : ٢ / ٣٦١ ، نحو العربية : ٤ / ٢٠.

(٢) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٦٤ .

(٣) النحل : ٦٨ .

(٤) ينظر : المحرر الوجيز : ٣ / ٤٠٦ ، التحرير والتنوير : ١٤ / ٢٠٦ ، نحو العربية : ٤ / ٢٠ .

(٥) الكتاب : ٤ / ٢٢٧ ، وينظر : الأزهية : ٢٨٢ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٣٤ – ١٣٥ .

وذهب المالقي (ت ٧٠٢ هـ) إلى هذا المعنى في حرف الجر (من) في قوله تعالى : ﴿ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴾ [١] ، أي : عن ذلك كله [٢] .

أما الرضي فيقول في هذا المعنى : " وأما ((مِن)) التفضيلية فهي ، وإن كانت لمجرد المجاوزة ، ... لكنه لا يستعمل ((عن)) مكانها ، لأنها صارت علماً في التفضيل ، وكبعض حروف أفعل التفضيل ، فلا تُغيَّر ولا تُبدَّل " [٣] .

وتبين لي أن (من) وإن دلت على معنى المجاوزة فهي ملازمة لمعنى الابتداء ، فالإطعام في الآية الكريمة يتجاوز الجوع به مبتدئاً ذلك من نقطة المجاوزة .

المبحث الثالث

الحروف الثلاثية

١ – دلالة – إلى –

أولاً : دلالة (إلى) على انتهاء الغاية :-

أصَّل النحويون لحرف الجر (إلى) معنى انتهاء الغاية ، كما جعلوا ابتداء الغاية لـ (مِن) ، نحو : (خرجتُ من كذا إلى كذا) ، ونحو : (خرجتُ من المسجد إلى المدينة) [١] .

---

(١) قريش : ٤ .

(٢) ينظر : رصف المباني : ٣٢٣ ، الجنى الداني : ٣١١ .

(٣) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٦٥ .

أما كون الانتهاء بـ (إلى) خاصاً بالحدِّ أو ما بعده مع عدم المجاوزة ، فيقول ابن السراج فيه : " وجائز أن تقول : سرتُ إلى الكوفة وقد دخلت الكوفة ، وجائز أن تكون بلغتها ولم تدخلها لأن ((إلى)) نهاية فهي تقع على أوّل الحدِّ ، وجائز أن تتوغل في المكان ، ولكن تمتنع من مجاوزته ، لأن النهاية غاية " [٢] .

أما الرضي فجعل (إلى) في معنى انتهاء الغاية الزمانية والمكانية ، وأشار إلى الاتفاق بين النحويين على ذلك في معرض كلامهم على قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ [٣]، وعبَّر عن عدم دخول حدَّي الابتداء والانتهاء في المحدود بالأكثر ، وجعل الدخول مركوناً إلى القرينة ، نحو : (اشتريتُ من هذا الموضع إلى ذلك الموضع)، فالظاهر عدم دخول الحدّين (الموضعين) في القصد ، إلا إذا دلت قرينة على ذلك. ويشير كذلك إلى قول بعضهم بدخول ما بعد (إلى) ظاهراً في ما قبلها [٤] .

ويظهر لي أن الأصل في حرف الجر (إلى) هو معنى انتهاء الغاية مطلقاً [٥] ، لا الغاية الزمانية ، ولا الغاية المكانية ؛ إذ الغايتان لازم الاستعمال لا الأصل .

أما دخول ما بعد (إلى) في حدِّ ما قبلها فمردُّه إلى القرينة ، لا إلى دلالة (إلى) نفسها .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٤ / ٢٣١ ، المقتضب : ٤ / ١٣٩ ، الأصول في النحو : ١ / ٤١١ ، معاني الحروف : ١١٥.

(٢) الأصول في النحو : ١ / ٤١١ ، شرح المفصل : ٨ / ١٤ – ١٥ ، ٣٦٤ .

(٣) البقرة : ١٨٧ .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٧١ .

(٥) ينظر : النحو الوافي : ٢ / ٣٦٤ .

ثانياً : دلالة (إلى) على المصاحبة :-

ويتسع في معنى حرف الجر (إلى) إلى معنى (مع) ، إذ يذهب الزجاج إلى هذا المعنى في قوله تعالى : ﴿ قَالَ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ [١] ، أي : مع الله [٢] ، وكذلك الجرجاني يحمل (إلى) على معنى المصاحبة في قوله تعالى : ﴿ قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ ﴾ [٣] ، أي : معها [٤] .

وقد ردَّها بعض النحويين إلى الأصل ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ ﴾ [٥] ، أي : منتهية إلى أموالكم [٦] .

وأشار الرضي إلى هذا المعنى ، ولكنه يحملها على أصلها ، أي : الانتهاء ، ففي قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ ﴾ ، يجعلها بمعنى : لا تضمّوها إلى أموالكم [٧] .

ويترجَّح عندي مقولة أنها تأتي بمعنى (مع) ، وإن كان قليلاً ، شريطة إرادة معنى الانتهاء مع معنى المصاحبة ، أي : المعنيين معاً ، فالتوسع في اللغة العربية كثير ، إذ الانتهاء في النصرة إلى الله يقوى بالمصاحبة ؛ لأن معنى الانتهاء يقوى بالمصاحبة ويدلّ على الثبات . وكذلك في آية النساء المذكورة آنفاً ،

---

(١) آل عمران : ٥٢ .
(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٥ / ١٦٥.
(٣) ص : ٢٤ .
(٤) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ٢ / ٨٢٤ .
(٥) النساء : ٢ .
(٦) ينظر : المفصل : ٢٨٩ ، شرح المفصل : ٨ / ١٥ .
(٧) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٧١ .

عبَّر بالأكل للدلالة على معنى الممازجة والاختلاط [١] ، وعدم الخروج بالتضمين في الحرف ، فالانتهاء والمصاحبة مرادان معاً ، وهذا الأسلوب يعبِّر عن مدى جمالية اللغة توسعاً ، ولو دقّقنا النظر في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾ [٢] ، أي : مع شياطينهم [٣] ، لوجدناهم قد ذهبوا إلى تضمين الفعل (خلا) معنى الفعل (انصرف) [٤] ، وهذا المعنى مردود ؛ لأن لازم الخلو المفارقة والانصراف إلى غيره [٥] ، فهو مفهوم بالملازمة ، فالتضمين بهذا المعنى لغو ، ويلحظ مجيء جملة التوكيد جملة اسمية دلالة على الثبوت [٦] ، وتوكيداً لمعنى (إلى) بمعنى (مع) ؛ إذ لم يقولوا : إنا إليكم ، بل قالوا : إنا معكم ، حملاً على المعنى في شكّ شياطينهم ، لا على اللفظ ؛ لأنه متحصل من وجودهم فيهم ، فحمل (إلى) على معنى المصاحبة مع إرادة معنى الانتهاء يدلُّ على أنهم منتهون إلى شياطينهم ومعهم.

ثالثاً : دلالة (إلى) على الظرفية :-

يأتي حرف الجرّ (إلى) بمعنى الظرفية (في) ، كقول طرفة بن العبد [٧] :

وَإِن يَّلْتَقِ الحَيُّ الجمِيعُ تُلاقِني إِلى ذِرْوَةِ البَيْتِ الرَّفِيعِ الْمُصَمَّدِ [بحر الطويل]

---

(١) ينظر : تفسير الطبري : ٦ / ٣٥٥ .

(٢) البقرة : ١٤ .

(٣) الأزهية : ٢٧٢ .

(٤) ينظر : المحرر الوجيز : ١ / ٩٦ .

(٥) ينظر : الكشاف : ١ / ٤٨ .

(٦) ينظر : روح المعاني : ١ / ١٥٧ ، التحرير والتنوير : ١ / ٢٩١ – ٢٩٢ .

(٧) ينظر : ديوانه : ٢٤ .

فـ (إلى) بمعنى (في) [١] .

وكذلك قول النابغة الذبياني [٢] :

فلا تتركنَّي بالوعيد كأنني إلى الناس مطليٌّ به القارُ أجرَبُ [بحر الطويل]

أي : في الناس [٣] .

أما الرضي فيحملها على أصلها بهذا المعنى ، في قول النابغة الذبياني المذكور آنفاً، بقوله : " والظاهر أنها بمعناها ، وذلك لأن معنى مطليٌّ به القارُ أجرَبُ : مكرَّه مبغض ، والتكريه يتعدى بإلى قال تعالى : ﴿ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ ﴾ [٤] حملاً على معنى التحبب المضمَّن معنى الإمالة ، قال تعالى : ﴿ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ ﴾ [٥] ... وكذا هي في قوله : [بحر الطويل]

وَإِن يَّلْتَقِ الحَيُّ الجمِيعُ تُلاقِني إلى ذِرْوَةِ البَيْتِ الرَّفِيعِ الْمُصَمَّدِ

بمعنى منتسب إلى ذروة ، لا بمعنى ((في)) كما قيل " [٦] . وأحسب أن حرف الجر (إلى) يتَّسع فيه إلى معنى الظرفية ، كما في قول النابغة الذبياني ، فهو يعدّ وعيد الملك موكلاً أمره إلى الناس وفيهم ، كالبعير المطلي بالقير عندما

---

(١) ينظر : معاني الحروف : ١١٥ .

(٢) ينظر : ديوانه : ٢٤ .

(٣) ينظر : الأزهية : ٢٧٣ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٤٣ ، الجنى الداني : ٣٨٧ ، النحو الوافي ٢ / ٣٦٥ ، نحو العربية : ٤ / ٢٣ – ٢٤ .

(٤) الحجرات : ٧ .

(٥) الحجرات : ٧ .

(٦) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٧٢ .

يصاب بالجرب ، فهم يدفعونه ويبعدونه عنهم بسبب ما أصابه [١] ، فكأنهم ظرف يحيط بالبعير تدافعاً عنهم .

رابعاً : دلالة (إلى) على معنى (عند) :-

قد تدلُّ (إلى) على معنى (عند) ، فقد ذكر الرماني هذا المعنى ، في قول الشاعر [٢] :

لعمرُكَ إنَّ المسَّ مِن أُمِّ جابرِ إليَّ وإن ناشرتُها لبغيضُ [بحر الطويل]

فـ (إليَّ) بمعنى (عندِّي) [٣] .

وكقول أبي كبير الهذلي [٤] :

أم لا سبيلَ إلى الشبابِ وذكرِهِ أشْهَى إليَّ مِن الرحيقِ السَّلسَلِ [بحر الكامل]

فـ (إليَّ) بمعنى (عندِّي) [٥] .

أما الرضي فيردُّ حرف الجر (إلى) بمعنى (عند) إلى الأصل بقوله : " وقيل : إن ((إلى)) في نحو : أنتَ إليَّ حبيب أو بغيض ، وجلستُ إليهِ بمعنى ((عند)) والأولى بقاؤها على أصلها : [٦] .

---

(١) ينظر : هامش (٩) ديوان النابغة الذبياني : ٢٤ .

(٢) لم أهتدِ إلى قائله ، ينظر : الاقتضاب : ٣ / ٣٦٠ – ٣٦١ .

(٣) ينظر : معاني الحروف : ١١٥ .

(٤) ديوان الهذليين : ٢ / ٨٩ .

(٥) ينظر : الجنى الداني : ٣٨٩ ، مغني اللبيب : ١ / ٤٩٨ ، النحو الوافي : ٢ / ٣٦٦ ، نحو نحو العربية : ٤ / ٢٤ .

(٦) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٧٢ .

ويترجَّح عندي أن (إلى) تأتي بمعنى (عند) ، فالشاهدان الشعريان المذكوران آنفاً واضحان في هذا المعنى ؛ ومعناهما هو المنساق إلى الذهن ، ولكن مع إرادة معنى الانتهاء ، أي : منتهياً عندي .

٢ – دلالة – رُبَّ –

أولاً : دلالة (رُبَّ) على التقليل والتكثير :-

اختلف النحويون في معناها ، فنسب إلى سيبويه دلالتها على التكثير ، واستشف بعضهم ذلك من نصّه الذي شبّه فيه (كم) بـ (رُبَّ) ، بقوله : " اعلم أن لكم موضعين : فأحدهما الاستفهام ، وهو الحرف المستفهم به ، بمنزلة كيف وأين ، والموضع الآخر : الخبر ، ومعناها معنى رُبَّ " (١) .

وهذا المعنى ما ذهب إليه ابن مالك بناءً على ما استنبطه من كلام سيبويه في النص المذكور آنفاً (٢) .

أما الرضي فقد ذهب إلى أنها تستعمل للتقليل والتكثير ، بقوله : " هذا الذي ذكرنا من التقليل أصلها ، ثم تستعمل في معنى التكثير ، حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة " (٣) .

---

(١) الكتاب : ٢ / ١٥٦ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٧٦ – ١٧٨ .

(٣) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٨٧ .

ومعظم النحويين ذهبوا إلى أن معناها التقليل ، وقصروا معناها عليه [١] ، وجعل بعضهم دلالة (رُبَّ) على التقليل للشيء نفسه ، نحو قول الشاعر [٢] :

ألا رُبَّ مولودٍ وليس له أبٌ وذي ولدٍ لم يلْدَهُ أبوانِ [بحر الطويل]

وذي شامةٍ سوداء في حرِّ وجههِ مجللةٍ لا تنقضي لأوانِ

فالتقليل للمولود بدخول (رُبَّ) مردّه أن المولود هو عيسى (عليه السلام) ، فليس له أب ، وكذلك الشطر الثاني ، فالمقصود آدم (عليه السلام) ، وهذا المعنى معنى التقليل ، وهو ليس له ، وفي البيت الثاني المذكور آنفاً ، يشير إلى (البدر) وهو واحدٌ في الوجود ، في (وذي شامة سوداء) ، وكل هذا في معنى التقليل دلت عليه (رُبَّ) [٣] .

وقد يكون معنى التقليل في (رُبَّ) محمولاً على معنى تقليل النظير ، وهو الكثير في الاستعمال ، كقول الشاعر [٤] :

فإن أمسِ مكروماً فيا رُبَّ قينةٍ منعمةٍ أعملتها بِكِرانِ [بحر طويل]

فالمعنى ظاهره التكثير ، أي : أن لي قينات كثيرة ، ولمن القصد هو التقليل ، أي : وقلَّ مثلها لغيري ، فمقصد النحويين بإطلاقهم على (رُبَّ) بأنها تفيد التقليل إنما هو النظير الذي هو غالب فيها [١] .

---

(١) ينظر : المقتضب : ٤ / ١٣٩ ، الأصول في النحو : ١ / ٤١٦ ، التعليقة على كتاب سيبويه : ١ / ٣٠٠ .

(٢) نسب البيتان إلى رجل من أزدِ السراة ، ينظر : همع الهوامع : ٢ / ٣٤٨ – ٣٤٩ .

(٣) ينظر : رصف المباني : ١٨٨ – ١٨٩ ، الجنى الداني : ٤٤١ .

(٤) البيت لامرئ القيس ، ينظر : ديوانه : ١٦٢ .

وذهب قسم آخر من النحويين إلى أن (رُبَّ) تدلّ على التقليل والتكثير [٢] ، وإن هذين المعنيين يستفادان من السياق لا من رُبَّ نفسها [٣] .

ومراقبة ما دوّنه النحويون بخصوص ما عقده سيبويه من شبه بين (كم) و (رُبَّ) وما فهموه من كلامه بوحدة المعنى أمر به حاجة إلى مزيد نظر ، فهو قصد بالتشبيه التقريب لا المطابقة ؛ إذ هو لم يصرح بمعنى التكثير ولا التقليل ، وإن كان قد شبَّه (كم) بـ (رُبَّ) لا العكس في ذلك ، وهذا المذهب مذهب الخليل [٤] ، بل إن سيبويه قد استعمل رُبَّ في الكتاب بمعنى التقليل ، لا التكثير ، فضلاً على أن أغلب شرَّاح الكتاب لم يشيروا لمعنى التكثير [٥] .

أما المحدثون فقد ذهبوا إلى دلالتها على معنى التكثير والتقليل ، والقرينة هي المائز بين المعنيين [٦] .

ويشير الدكتور فاضل السامرائي إلى أنها في الأصل وضعت للدلالة على الجماعة ، سواء أكانت قليلة أم كثيرة ، ثم كثر استعمالها في معنى التقليل ، وقد تستعمل للتكثير ، ومردُّ ذلك تحدّده القرينة [٧] .

يترجَّح عندي أنها للتقليل فقط ، وهو أصلها وضعاً ، فما حمل على التقليل غير مختلف فيه ، ومتبادر ، في حين نرى معنى التكثير مختلفاً فيه وإن كان

---

(١) ينظر : رصف المباني : ١٨٩ ، الجنى الداني : ٤٤٥ .
(٢) ينظر : شرح ابن خروف : ٢٠٥ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٧٧ – ١٧٨ .
(٣) ينظر : التذييل والتكميل : ١ / ٢٨١ .
(٤) ينظر : ترتيب كتاب البعين : ٣ / ١٥٩٥ .
(٥) ينظر : الجنى الداني : ٤٤٦ – ٤٤٧ .
(٦) ينظر : النحو الوافي : ٢ / ٤٠٤ – ٤٠٥ ، نحو العربية : ٤ / ٧٦ .
(٧) ينظر : معاني النحو : ٣ / ٣٣ .

ظاهراً[١] ، كقوله تعالى : ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ [٢] ، إذ حمل بعضهم (ربَّ) على التقليل [٣] ، وبعضهم الآخر حملها على التكثير [٤] .

٣ – دلالة – على –

أولاً : دلالة (على) على الاستعلاء :-

الأصل في معنى حرف الجرّ (على) الاستعلاء ، نحو : (هذا على ظهرِ الجبلِ) و نحو : (مرَّ الماءُ عليهِ) [٥] ، ويتسع فيها إلى معانٍ أُخر .

وأشار الرضي إلى معنى الاستعلاء في سياق شرحه لكلام ابن الحاجب ، إذ يقول : " قوله : ((وعلى للاستعلاء)) إما حقيقة نحو : زيدٌ على السطحِ ، أو مجازاً نحو : عليهِ دينٌ ، كما يقال : ركبهُ دينٌ ، كأنه يحمل ثقل الدين على عنقه أو على ظهره " [٦] .

ثانياً : دلالة (على) على المجاوزة :-

يتوسَّع في معنى (على) فتدلّ على المجاوزة (عن) ، كقول الشاعر [٧] :

إذا رضيتْ عليَّ بَنُو قُشيْرٍ لعمرُ اللهِ أعجبني رِضَاها [بحر الوافر]

---

(١) ينظر : الجنى الداني : ٤٤٣ – ٤٤٤ .

(٢) الحجر : ٢ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣ / ١٧٣ – ١٧٤ ، معاني القرآن للنحاس : ٤ / ٨ – ٩ .

.

(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٨٠ – ١٨١ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٤ / ٢٣٠ ، معاني الحروف : ١٠٨ .

(٦) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٣٧٢ .

(٧) البيت لقحيف العقيلي ، ينظر : شرح شواهد المغني : ٣ / ٢٣١ – ٢٣٢ .

أي : عني بنو قشير [١] .

وردُّ الرضي معنى (على) بمعنى (عن) إلى الحمل على الضدّ ، بقوله : " وأما قوله :

إذا رضيتْ عليَّ بَنُو قُشيْرٍ لعمرُ اللهِ أعجبني رِضَاها

فلحمل ((رضيتُ)) في التعدِّي على ضدِّه ، أي سخطت ، كما حُمِلَ بعتُ منه ، على : اشتريتُ ، وقربتُ منه على : انفصلتُ منه " [٢] .

ويترجَّح عندي أن مجيء (على) بمعنى (عن) على التضمين ، أي : على إرادة المعنيين معاً ، وليس المقصود منه الحمل على الضدّ ؛ لأنه يلزم منه التكلُّف ؛ لأن هذا المعنى بمنأى عن مراد المتكلم ، فالشاعر يرى رضاءهم عنه على نحو الاستعلاء ، لأنه يطلبه منهم ، وسياق العجز يدلُّ على هذا المعنى .

ثالثاً : دلالة (على) على المصاحبة :-

قد تدلُّ (على) على معنى (مع) ، كقوله تعالى : ﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ ﴾ [٣] ، أي : مع حبِّه ، وكقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ ﴾ [٤] ، أي : مع ظلمهم [٥] .

---

(١) ينظر : الأزهية : ٢٧٦ – ٢٧٧ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٦٣ – ١٦٤ ، رصف المباني : ٣٧٢ .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٣٢١ – ٣٢٢ .

(٣) البقرة : ١٧٧.

(٤) الرعد : ٦ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٦٣ ، الجنى الداني : ٤٧٦ ، النحو الوافي : ٢ / ٣٩٥ – ٢٩٦ ، نحو العربية : ٤ / ٣٢ .

وأشار الرضي إلى هذا المعنى بقوله : " وقولهم : فلان على جلالته يقول كذا ، أي : معها، وكأن المعنى أنه يلزمها لزوم الراكب لمركوبه من قولهم : ركبته الديون أي لزمته" (١) .

إن الرضي قد أثبت خروج حرف الجر (على) إلى معنى (مع) ، وهذا متبادر من خلال النص الذي أورده آنفا ، فالسياق له دور كبير في بيان هذا المعنى.

٤ – دلالة – مُنْذُ –

اختلف النحويون في دلالة (منذ) وأختها (مذ) ، تبعاً لأصلها ، وما بعدها ، مع كونهما حرفين يُجرّ ما بعدهما ، واسمين يُرفع ما بعدهما (٢) ، وهما يدلان في أصل وضعهما على الزمان من حيث ابتداء الغاية (٣) .

وقد حمل البصريون (مُذْ) و (مُنْذُ) على معنى الأمد ، فجعلوا ما بعدهما مرفوعاً كونه خبراً ، وهما مبتدآن ، وهذا المعنى هو الذي سوغ هذا الاعراب عندهم ، نحو : (ما رأيتهُ مذ يومان ومنذ ليلتانِ) ، والمعنى : أمدُ انقطاع الرؤية يومان ، وأمدُ انقطاع الرؤية ليلتان ، فلزم الابتداءَ الإخبارُ ، فتعيّن ما بعدهما خبراً لهما ، فهما مبنيتان ؛ لتضمنهما معنى حرفي الجر (مِن) و (إلى) ،

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٣٢٢.

(٢) ينظر : معاني الحروف : ١٠٣ – ١٠٤ ، الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة (٥٦) : ١ / ٣٢٧ ، ٣٣٧ ، شرح المفصل : ٨ / ٤٥ – ٤٦ ، ال. جنى الداني : ٥٠٠ ، النحو الوافي : ٢ / ٤٠٢ .

(٣) ينظر : الأصول في النحو : ٢ / ١٣٨ ، معاني الحروف : ١٠٣ – ١٠٤ ، شرح اللمع للأصفهاني : ٥١٨ ، شرح المفصل : ٨ / ٤٦ .

فقولك : (ما رأيتهُ مذ يومان ومنذ يومانِ) ، بمعنى : ما رأيتهُ من أوَّل هذا الوقت إلى آخره [١] .

وذهب الزجاج إلى أن (مذ) خبر مقدم ، وما بعدها مبتدأ ، وهذا لما مضى ، نحو : (ما رأيتُهُ مذْ يومانِ) ، أي : بيني وبين لقائه يومان ، فالرفع لمعنى المضي بالابتداء ، فهي اسم إذا رفع ما بعدها ، وحرف بمعنى (مِن) معنى وعملا إذا جرّ ما بعدها [٢] .

وعقَّب الزجاجي في أماليه على (مذ) إذا كانت الرؤية واقعة عليها ، بقوله : " وأمّا القول في الرفع بها في قوله : ما رأيتُهُ مذْ يومانِ ، فإن هذا لا يصحُّ إلا من كلامين ؛ لأنك إن جعلت الرؤية واقعة على مذ انقطعت مما بعدها ولم يكن له رافع ، ولكنه على تقدير قولك : ما رأيتُهُ ، ثمّ يقول لك القائل : كمْ مدَّةُ ذلك ؟ فتقول : يومانِ ، أي : مدةُ ذلك يومان ، فترفعه بالابتداء والخبر " [٣] .

وقد ناقش الرضي رأي الزجاجي ، إذ قال : " فإن فسَّر الزجاجي مذ ومنذ ، بأوَّل المدة وجميع المدة مرفوعين ، كما يجيئ من تفسير البصريين ، فهو غلط ، لأنك إذا قلت : أوَّل المدَّة : يومان فأنت مخبر عن الأوَّل ، باليومين ، وأيضاً ، كيف تخبر عن النكرة المؤخرة بمعرفة مقدَّمة ، والزمان المقدر لا يصحح تنكير المبتدأ المؤخر ، إلا إذا انتصب على الظرفية ، نحو : يومَ الجمعة قتالٌ " [٤].

أخذ الرضي على الزجاجي كذلك إذ عدّهما ظرفين ، بقوله : " وإن فسَّرهما بظرف ، كما تقول مثلاً في ، ما رأيتهُ منذ يوم الجمعة ، أي : مع انتهائها ، أي :

---

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة (٥٦) : ١ / ٣٣٤ .

(٢) ينظر : الجمل. في النحو : ١٤٠ .

(٣) ينظر : أمالي الزجاجي : ١٤٥ .

(٤) شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٢١٠ .

انتهاء الرؤية يوم الجمعة ، وفي : ما رأيتهُ مذ يومان ، أي : عقيبها وبعدها ، أي : بعد الرؤية يومان ، فلهُ وُجَيه ، مع تعسف عظيم من حيث المعنى " [١] .

والذي يقتضيه النظر أن ردّ الرضي على الزجاج غير سديد ؛ إذ ردُّهُ لا يُنْبِئ عن فهم دقيق لنصِّ الزجاج ، إذ هذا يلزم منه أن يكون اليومان هما أوَّل المدَّة ، وهذا ممتنع معنى ، والظاهر من نص الزجاجي أنه لم يجعل اليومين مساويين لأوَّل المدَّة ، وإنما للمدة نفسها ، من دون نظر إلى انتهائها من عدمه ، أما قول الرضي بأنه لا يجوز الإخبار عن النكرة المؤخرة بالمعرفة المقدمة ؛ لأن الزمان المقدر لا يصحح الابتداء بالنكرة إلا إذا كان منصوباً ، فمردود ؛ لأن تصحيح الابتداء بالنكرة يكفي تقدم خبرها المعرفة عليها ، مما يجعل الخوض في كون المقدر من الزمان مرفوعا أو منصوبا غير محوج إليه ؛ لأن المعرفة (مدَّةُ ذلك) بتقديمها صححت النكرة ، واللافت للنظر أن الرضي لا يقول بتصحيح الابتداء للنكرة بتقديم خبرها عليها ، وقد ذكرنا ذلك في مسوغات الابتداء بالنكرة .

وقد جعل النحويون (مُذْ) مع الفعل المضارع للحاضر بمعنى (الأمد) ، أي : جميع الوقت ، نحو : (لم أرَهُ مُذْ يومان) ، أي : أمدُ ذلك يومان ، فالأمد إذا كان مستغرقا كل الوقت يصح حمله على معنى (بينَ وبينَ) ، أي : بيني وبين رؤيتهِ يومان [٢] ، وقد يكون بمعنى أوّل الأمر والوقت ، نحو : (ما رأيتهُ مذ يومُ الجمعة) ، أي : أوّل ذلك يومُ الجمعة ، وهذا في الزمن الماضي [٣] ، ومعنى (منذ) معنى (مذ) ، غير أن (مذ) تغلب عليها الاسمية ، و (منذ) الحرفية ،

(١) شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٢١٠ .
(٢) ينظر : المقتضب : ٣ / ٣٠ ، الإيضاح العضدي : ٢٦١ .
(٣) ينظر : الإيضاح العضدي : ٢٦١ – ٢٦٢ .

فهما حرفا جرٍّ ويكونان اسمين كذلك ، فالجر على اعتبار جملة واحدة ، والرفع على اعتبار جملتين [١] .

أما الرضي فقد فصَّل في هذا الأمر ، فجعل (مُنْذُ ومُذْ) بمعنى جميع الوقت من أوَّله إلى آخره المتصل بزمن المتكلم ، إذا رفع ما بعدها ، نحو : (مُنْذُ يومانِ ، ومُذْ يومانِ) ، وإما بمعنى أوّل المدة غير ناظر إلى أخرها ، لدلالة السياق على العلم اتصاله بالمتكلم ، نحو : (مُذْ يومُ الجمعة ومُذْ يومٌ قدمت فيه) و (مُذْ قامَ زيدٌ) ، وهذا في الزمن الماضي ، والمعنى الأوّل في الزمن الحاضر ، ولا يكونان للمستقبل [٢] .

أما الجرّ في (مُذْ) و (مُنْذُ) ففيه تفصيل ، فإذا كان الفعل ماضياً كانتا بمعنى (مِن) ، نحو : (ما رأيتُهُ مُذْ يومِ الجمعة) ، وإذا كان الفعل حالاً كانتا بمعنى (في) ، نحو : (وأنا أراك مُذْ اليوم يا فتى) ، مع كون ما بعدهما معرفة ، أما إذا كان نكرة فهما بمعنى (مِن) و (إلى) معاً ، نحو : (ما رأيتهُ مُذْ أربعة أيامٍ) [٣] .

أما الرضي فقد ذهب إلى أن (مُنْذُ ومُذْ) جاران بمعنى (مِن) إذا كان الفعل ماضيا ، نحو : (ما رأيتـهُ مُذْ يومِ الجمعة) ، أي : منه ، ولكنه يعقِّب على (ما رأيتهُ مُذْ يومين) بأنهما لا يكونان هنا بمعنى (مِن) مباشرة ، إلا أن يقدّر

---

(١) ينظر : المقتضب : ٣ / ٣٠ – ٣١ ، الإيضاح العضدي : ٢٦١ – ٢٦٢ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٢١١ – ٢١٢ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٣ / ٣٠ – ٣١ ، الإيضاح العضدي : ٢٦١ – ٢٦٢ ، الجنى الداني : ٥٠٣ ، حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه : ٣١٦ ، نحو العربية : ٤ / ٦٨ – ٦٩ .

مضاف محذوف بمعنى (أوّل) ، أي : مِن أوّل يومين ، وبمعنى (في) إذا كان الزمن حالاً ، نحو : (ما أراه مُنْذُ شهرِنا ومُنْذُ اليوم) [١] .

أما المحدثون فلم يُطبقوا هذه المسألة على رأي واحدٍ ، بل إن كلّ نظر إلى ذلك بمقتضى ما تمليه عليه أدلّته وأسانيده وذائقته اللغوية ، كلٌّ بحسب قناعته وأدلَّته ، فقد ذهب الشيخ مصطفى الغلاييني إلى كونهما ظرفين جارين للجملة التي بعدهما ، هذا في حال قد جاء بعدهما اسم مرفوع يعرب فاعلا لفعل محذوف ، نحو: (رأيتُكَ مُنْذُ يوم الخميس أو مُذْ يومان) ، أي : مُنْذُ كان أو مضى يوم الخميس ، أو يومان ، وكونهما حرفي جرٍّ شبيهان بالزائد إذا جُرَّ ما بعدهما ، نحو : (ما رأيتك مُذْ يومٍ أو مُنْذُ يومين) [٢] .

وجعلهما عباس حسن اسمين خالصين بمعنى (الأمد) ، نحو : (غادرتُ البلد مُذْ أو مُنْذُ يومان) ، أي : أمد المغادرة يومان ، مع ارتفاع الاسم بعدهما ، فيعربان حينها مبتدأين وما بعدهما خبر ، أو بالعكس ، حملاً على معنى (بين وبين) فيكونان ظرفين ، واشترط وجوب تقدّمهما إن كانا بهذا المعنى [٣] .

أما الدكتور فاضل السامرائي فيحمل الحرفين على معنى (بين وبين) ، إذا كان الاسم بعدهما مرفوعاً ، نحو : (مشيتُ في حاجتكَ مُذْ شهرٌ) ، أي : بيني وبين مشيته شهر ، ويرجِّح كونهما اسمين مطلقاً [٤] .

---

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٢١٧ – ٢١٨ .

(٢) ينظر : جامع الدروس العربية : ٣ / ٦٨ .

(٣) ينظر : النحو الوافي : ٢ / ٢٣٥ ، ٤٠٢ هامش (٢) .

(٤) ينظر : معاني النحو : ٣ / ٧٤ – ٧٥ .

وأحسب أن أغلب المذاهب قد طغت عليها الصنعة النحوية ، وأرى أن رأي الزجاجي أقرب إلى الصواب بمعنى (بين وبين) ، وكذلك معنى (الأمد) ، وهما حرفا جرٍّ كذلك .

الفصل الثالث

الفصل الثالث

مسائل متفرقة في المعنى النحوي

المبحث الأول

المعنى النحوي في المشتقات.

١ – إضافة اسم الفاعل: –

ذهب النحويون في إضافة اسم الفاعل إلى معموله إما للتخفيف ، فتكون إضافته لفظية (غير محضة) ، أو أن تكون إضافته معنوية (محضة) ، فإذا دلّ على الحال والاستقبال كانت إضافته لفظية ، القصد منها التخفيف ، كقوله تعالى: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ [١] ، فالإضافة للتخفيف والمعنى واحد قبل الإضافة وبعدها [٢] ، في حين أن الإضافة المحضة تكون في اسم الفاعل بمعنى الماضي ، وبمعنى أنه وقع وانقطع ، نحو: (هذا ضاربُ عبدَ اللهِ وأخيهِ) ، بغير تنوين [٣] .

أما المحدثون فقد ذهبوا إلى إعمال اسم الفاعل إن اقترن بـ (ال) بشروط ، فإذا تجرّد من (ال) عمل دالاً على الحال والاستقبال بعد اعتماده ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ [٤] ، وإن دلّ على المضي أُضيف إلى معموله وتكون إضافته محضة [١] .

---

(١) آل عمران : ١٨٥ ، الأنبياء : ٣٥ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١ / ١٦٦ ، المقتضب : ٤ / ١٤٩ – ١٥٠ ، الأصول في النحو :١ / ١٢٦ - ١٢٧ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١٧١/١ ، الأصول في النحو : ١٢٥/١ ، الجمل في النحو : ٨٤ .

(٤) البقرة : ٣٠ .

أما الرضي وضَّح أن اسم الفاعل الدال على الحال والاستقبال يعمل في مفعوله ، واضعاً شرطاً واجباً هو الاعتماد ، وهو إما ظاهر ، نحو: (أ ضاربٌ محمدٌ زيداً) ، وإما مقدّراً ، نحو: (إنما قائمٌ الزيدانِ) ، أي : (ما قائمٌ إلا الزيدانِ) [٢] .

وذهب الرضي في اسم الفاعل الدال على المضي ، وإن إضافته تكون معنوية في تعليقه على قول المصنف إذ يقول : " قوله : ((وإن كان للماضي، وجبت الإضافة معنى)) ، يعني يجب أن يضاف إلى ما يجيئ بعده مما يكون في المعنى مفعولاً ، نحو: ضاربُ زيدٍ أمسِ ، وتكون إضافته معنوية ، هذا إن جاء بعده ذلك ، وإلا جاز ألا يضاف ، نحو: هذا ضاربٌ أمسِ ، ويرفع مع كونه ماضيا كما تكرّر ذكره ، ولا ينصب إلا الظرف أو الجار والمجرور ، نحو : زيدٌ ضاربٌ أمسِ بالسوطِ ، لأنه يكفيهما رائحة الفعل فيعمل اتفاقا " [٣] .

وقال في دخول (ال) على اسم الفاعل ، بأنه يعمل مطلقا ، أي بمعنى الحال والاستقبال والمضي ، فهو يحمله على العمل لكونه فعلاً في الحقيقة [٤] واللافت للنظر أن للتنوين أثراً كبيراً في بيان دلالة اسم الفاعل ، فقد جاء في قولهم : (هذا قاتلٌ أخي) يدلّ على الاستقبال، بقرينة التنوين ، وقولهم : (هذا قاتلُ أخي)

---

(١) ينظر : النحو الوافي :٣ / ١٧٨ – ١٨٠ ، الزمن النحوي : ٧٩ – ٨٠ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٤١٦ – ٤١٧ .

(٣) م . ن : ٣ / ٤١٧ .

(٤) ينظر : م . ن : ٣ /٤١٩ – ٤٢٠ .

بالضمّ والإضافة ، بمعنى المضي ، أي : قد قتلَهُ [١] ، فالإضافة وعدم التنوين قرينة على المضي ، في حين يدلّ التنوين على الاستقبال [٢] .

وما ذهب إليه النحويون من تشبيه اسم الفاعل بالفعل لا يعني أنه يجوز إحلال الفعل محله ، مع كون المعنى واحداً ، فاسم الفاعل اسم ودلالة الاسم غير دلالة الفعل [٣] .

٢ – العطف على المجرور باسم الفاعل:

ذكر النحويون أن العطف على المجرور باسم الفاعل يقدّر عامله بحسب دلالة اسم الفاعل ، فإذا دلّ اسم الفاعل على الحال والاستقبال ، نحو: (هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ) ، فلك في (عمرو) حكمان : إما عطفه على اللفظ جراً ، أو نصبه مع إضمار عامل له يفسّره المذكور قبله (اسم الفاعل) ، إذ إما أن يكون فعلاً مضارعاً أو اسم فاعل منوّناً ، أي : يضربُ عمراً أو ضاربٌ عمراً ،والجرُّ أجود [٤] .

أما إذا دلّ اسم الفاعل على المضي فيجب الجرّ في المعطوف ، نحو: (هذا ضاربُ عبدِ اللهِ وأخيهِ) ، أما إذا قلت : (هذا ضاربُ عبدِ اللهِ وزيداً) ، فيجوز أن تقدّر فعلاً يفسّر اسم الفاعل ويدلّ على المضي ، أي : ضربَ زيداً ، وهذا حمل على المعنى بأنه وقع وانقطع [٥] .

---

(١) ينظر : تأويل مشكل القرآن : ١٤ .

(٢) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٢٦ .

(٣) ينظر : معاني النحو : ٣ / ١٥٢ .

(٤) ينظر : الكتاب : ١ /١٦٩ – ١٧٠ ، المقتضب : ٤ /١٥١ ، الأصول في النحو: ١٢٧/١، الجمل في النحو : ٨٥ – ٨٧ .

(٥) ينظر : الكتاب : ١٧١/١ – ١٧٢ ، الأصول في النحو : ١/ ١٢٨، الجمل في النحو :٨٥ .

أما الرضي فقد ذهب إلى العطف على المجرور إذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي بقوله : " فان عطف على المجرور باسم الفاعل ، فإن كان بمعنى الماضي نحو: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ وعمروٍ ، فالمختار جرّ المعطوف حملا على اللفظ ، والنصب جائز، لكن بإضمار فعل يفسّره لفظ اسم الفاعل وإن لم يعمل ؛ ولذلك ضعف ، ولا يكون ذلك المقدر إلا ماضياً ، ليوافق المفسر ، إلا أن يكون هنالك ما يدلّ على خلافه ، نحو: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ وعمراً غداً " (١) .

وذكر الرضي جواز النصب والجر في المعطوف إذا كان اسم الفاعل دالاً على الحال والاستقبال إذ يقول : " وإن كان بمعنى الحال والاستقبال ، جاز النصب والجرّ، والحمل على اللفظ أولى، ويبقى هنا الخلاف في أن النصب حملا على المحل، أو بعامل مقدّر، فإن كان بعامل مقدّر كما هو مذهب سيبويه ، فتقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل ليوافق المقدّر الظاهر" (٢) .

فالرضي يرى هنا أن تقدير العامل باسم الفاعل أولى من تقدير الفعل في حالة نصب المعطوف.

أما المحدثون فقد ذكروا في هذا السياق حالتين : إما الجرَّ على اللفظ أو النصب مراعاة للأصل (٣) .

ويرجّح الدكتور فاضل السامرائي إن كان المعطوف منصوباً على المضاف إليه المجرور ، مع عدم وجود قرينة تدلّ على المضي ، صُرف المضاف إلى معنى الاحتمال ، والمنصوب إلى القطع نحو : (هو ضارب محمد وخالداً) ، فاسم

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٤٢٥/٣ .

(٢) م . ن : ٣ /٤٢٥.

(٣) ينظر : جامع الدروس العربية :٢٨١/٣، النحو الوافي : ١٨٣/٣، نحو العربية :٤ /٣٢٣ .

الفاعل يحتمل المضي والحال والاستقبال والاستمرار ، و(ضرب خالدا) محمول على الحال والاستقبال قطعاً. أما إذا كانت هناك قرينة تدلّ على وقوع الضرب لكليهما في الماضي ، فيتعيّن تقدير فعل ماضٍ للمنصوب ، والمتحصّل كون اسم الفاعل المضاف إليه يدلّ على الثبوت،والفعل مع المنصوب يدلّ على الانقطاع [١] .

ويبدو لي أن ما ذهب إليه سيبويه أولى في تقدير العامل في المنصوب المعطوف على اسم الفاعل الدال على الحال والاستقبال بالفعل أو باسم الفاعل ؛ [٢] لأنك قد تقصد معنى الفعل أو معنى الاسم ، فتعيّن أحد التقديرين بحسب المراد عند المتكلم .

وأرى أن إضافة اسم الفاعل إلى معموله مع عدم وجود قرينة تدلّ على الحال أوالاستقبال أوالاستمرار ، تخصّص اسم الفاعل بمعنى المضي ، وهذا الأمر أولى من صرفه إلى معنى التخفيف وما ذهب إليه بعض النحويين في أن اسم الفاعل هو فعل حقيقة بمعزل عن الصواب ؛ لأن قبوله التنوين دليل كاف على اسميته.

٣ – الصفة المشبهة :

اسم يدلُّ على صفة ثابتة لازمة للموصوف [٣] ، تشتقّ من الفعل اللازم ، نحو: (مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ) [٤] ، وهذا التعريف لقدماء من النحويين .

---

(١) ينظر: معاني النحو : ١٥١/٣ -١٥٢ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١ /١٦٩.

(٣) ينظر : المفصل: ٢٢٥ ، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير : ٣/ ١١٦ ، شرح المفصل : ٦/ ٨٣ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٣ /٨٩ ، شرح قطر الندى :٢٨٠ .

(٤) ينظر: شرح قطر الندى : ٢٧٩.

وأدلى الـرضـي بـرأيه فـي وصف الصفة المشبَّهة بالثبوت بقوله : " والذي أرى : أن الصفة المشبهة ، كما أنها ليست موضوعة للحدوث في زمان ، ليست ، أيضا ، موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة ، لأن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليهما ، فليس معنى ((أحسن)) في الوضع إلا ذو حسن سواء كان في بعض الأزمنة أو في جميع الأزمنة " [١] .

فالرضي وضَّح أن معنى الاستمرار والثبوت للصفة ليست وضعية وناقش ذلك بقوله : " ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين ، فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما ، وهو الاتصاف بالحسن ، لكن لما أطلق ذلك ، ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض ، ولم يجز نفيه في جميع الأزمنة ، لأنك حكمت بثبوته فلا بدّ من وقوعه في زمان ، كان الظاهر بثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها ، كما تقول : كان هذا حسناً فقبحَ أو : سيصيرُ حسناً، أو هو الآن حسنٌ فقط ، فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا.... بل بدليل العقل " [٢] .

أما المحدثون فقد ذهبوا في تعريفها إلى أنها اسم مشتق ، يدلّ على صفة ثابتة في موضوعها ، ثبوتاً عاماً [٣] .

وتبين لي أن معنى الثبات لازم للصفة المشبهة ، من دون دلالة الزمن .

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٣/ ٤٣١.

(٢) م . ن : ٣ /٤٣١ -٤٣٢ .

(٣) ينظر : النحو الوافي:٢٠٤/٣ ، نحو العربية : ٣٤٧/٤ .

٤ – معمول الصفة المشبهة :

لمعمول الصفة المشبهة عدّة حالات ، سواء أ كانت الصفة مقترنة بـ (ال) أم لم تكن [١] . ومن هذه الحالات اتصال معمول الصفة بـ (ال) مع كونه مجرورا ، إذ ذهب النحويون إلى جواز ذلك ، نحو: (هذا رجلٌ حسنُ الوجهِ) ، فجعلوا هذه الإضافة على نيّة الانفصال ؛ لأن الموصوف نكرة (رجل) ، فالأصل هو (حَسَنٌ وجهُهُ) ، فحذف التنوين والضمير [٢] .

وذهب النحويون في إضافة معمولها المحلى بـ (ال) إليها لقصد المبالغة والعموم في الحسن للموصوف لفظاً ، نحو: (مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ) ، وان كان في المعنى للوجه [٣] .

أما الرضي فكان منظوره إلى الرأي من جهتين ، لفظية ومعنوية بقوله : " وأما حسن انجرار الوجه مع اللام فيه ، فلأن في : حسن الوجهِ تخفيفين : أحدهما في الصفة والآخر في معمولها وفي : الحسن الوجهِ تخفيفا واحدا في المعمول ، وفيهما معاً تعريف الوجه باللام التي هي أخف من الضمير، مراعاة لأصله في التعريف وهذه فائدة لفظية ، وأما من حيث المعنى ففيهما الإبهام ثم التفسير، وإن لم يكن الوجه منصوبا على التمييز " [٤] .

---

(١) ينظر: الجمل في النحو : ٩٤، شرح المفصل : ٨٤/٦ ، النحو العربي أحكام ومعان : ٢١٦/٢ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٤/ ١٥٨، الأصول في النحو : ١٣٣/١ ، الجمل في النحو :٩٤ .

(٣) ينظر الايضاح العضدي :١٥٢ -١٥٣ ، شرح المفصل : ٨٤/٦ .

(٤) شرح الرضي على الكافية : ٣ /٤٣٩ .

أما المحدثون فقد ذهبوا إلى أن إضافة الصفة إلى معمولها المحلى بـ (ال) مع المجرور فيها غايتان : الأولى غاية لفظية القصد منها التخفيف ، نحو: (أقبلت الفتاةُ الجميلةُ الوجهِ) ، فأصلها : (أقبلتِ الفتاةُ الجميلةُ وجهُهُا) ، والغاية الثانية معنوية ، فالقصد منها بلاغي وهو المبالغة ونحوها [١] .

وتبين أن الصفة المشبهة لها في معمولها حالات يؤدى معها معانٍ مختلفة ، مما يوحي إلى أن هذا التعدد في بعضه يوحي بمعنى لا تؤدّيه الحالات الأُخر .

٥ – اسم التفضيل :

اسم يصاغ على وزن (أفعل) ، للدلالة على المشاركة والزيادة ، نحو: (زيدٌ أفضلُ مِن عمروٍ) [٢] .

الأصل في اسم التفضيل أن له ثلاث حالات هي : إما أن يأتي بعده حرف الجر(مِن) ، وهي لابتداء الغاية ، نحو: (زيدٌ أفضلُ من عمروٍ) ، فـ (زيد) شارك(عمرو) في الفضل وزاد عليه ، فإن معها (مِن) كان اسم التفضيل بمعنى الفعل ، والمقصود أنه يزيد فضله على (عمرو) ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر أنه متضمّن معنى المصدر وزيادة ، لذا منعوا أن يجمع بين تعريفه بالألف واللام وبين (مِن) ؛ لأن ما كان بمعنى الفعل لا يدخله التعريف كما في الفعل ، وكذلك لا يقال (زيدٌ أفضلُ) ، وهو بمعنى الفعل .

والحالة الأخرى لاسم التفضيل أن يحلى بـ (ال) ، نحو: (زيدٌ الأفضلُ) ، فيكون بمعنى الفاعل ، فيخلو من (مِن) والإضافة ، والحالة الثالثة أن يضاف ،

---

(١) ينظر: النحو الوافي : ٣/ ٢٢٧ - ٢٢٨ .

(٢) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٨٢ ، المقاصد الشافية : ٤ / ٥٧١، شرح التصريح على التوضيح : ٢ /٩٢ ، النحو العربي احكام ومعان : ٢/ ٢٤٥.

نحو: (زيدٌ أفضلُ الرجالِ) وحينها قد بان بالفضل . وقد تحذف (من) وما بعدها بقرينة ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِن تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ [1] ، أي : وأخفى منه ، وهذا إذا كان اسم التفضيل بمعنى الفعل وهو من الاتساع في كلامهم [2] .

أما الرضي فقد رصد حالات اسم التفضيل الثلاثة ، مشدِّداً على أنه لا يخرج عن فلك هذه الحالات ، وأن اجتماع اثنين منها معا نادر ، وأن ذكر المفضل عليه ظاهر مع (من) والإضافة ، وأما المحلى بـ (ال) فهو في حكم الظاهر، إذ اللام تشير إلى مذكور قبلها ، لفظاً أو حكماً ، فاللام تعمل عملين ، تشير إلى التفضيل الذي على وزن (أفعل) ، الذي يكون معه المفضل عليه ، وذلك نحو قصد شخص أفضل من زيد، فكان الجواب : عمرو الأفضل ، أي : ذلك الأفضل ، بمعنى : الشخص الذي قلنا أنه أفضل من زيد ، فاللام في أفعل التفضيل يجب على هذا المعنى أن تكون للعهد ليس غير؛ حتى لا يخلو من ذكر المفضل عليه ابتداء ، فلو خلا من حالاته الثلاث لم يُفهم المقصود فهو الأهم في مراد هذا الأسلوب ، وقد حذف المفضل عليه مع القرينة ، نحو في جواب الاستفهام : (أنت أسنُّ أم أنا ؟) فيكون الجواب : (أنا أسنُّ) ، ونحو: (اللهُ أكبرُ) ، فيجوز أن يكون المحذوف المضاف إليه، أي : أكبر كل شيء، أو أكبر من كل شيء . ويعقّب الرضي على ذكر حالتين معاً باللغو؛ لأن كل حالة تغني عن الأخرى إذا كانا معاً في ذكر

---

(١) طه : ٧ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ٩٦/٦ -٩٧ ، أوضح المسائل : ٢٨٧/٣-٢٩٦ ، المقاصد الشافية :٤ /٥٧٧ -٥٨٠ ، النحو الوافي : ٣/ ٢٨٥- ٢٩٦ ، النحو العربي احكام ومعان : ٢٤٨/٢-٢٥٣.

المفضل عليه ، فلا فائدة في ذكر أكثر من حالة مع اسم التفضيل، فجاء قول الشاعر [١] :

ولست بالأكثرِ منهم حصى وإنما العزة للكاثرِ [بحر السريع]

فهنا يمكن أن تكون (مِن) تبعيضيّة ، أو اللام زائدة و(مِن) تفضيلية ، أو أن يقدّر اسم تفضيل مع (مِن) عاريا عن اللام . يشير كذلك إلى أن وجود (مِن) له معنى مشاركة المفضل عليه للمفضل تحقيقا ، نحو: (لأنْ أصومَ يوماً مِن شعبانَ أحبُّ إليَّ مِن أن أفطرَ يوماً مِن رمضانَ) [٢] [٣] .

والظاهر أن الحالات الثلاث هي كالعَلَم في الدلالة على المفضَّل عليه ، والألف واللام هي أقوى الحالات في الدلالة على معنى التفضيل ، إذ هي تشمل التفضيل على المفضَّل عليه وغيره ، في حين تقتضي (من) التفضيل على المجرور فقط [٤] .

---

(١) ينظر : ديوانه : ٩٤.

(٢) ذكر الرضي هذا الحديث الشريف ونسبه إلى الإمام علي (عليه السلام) ولم أقف عليه نهج البلاغة .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤٥٢/٣ ـ ٤٥٥.

(٤) ينظر : شرح المفصل : ١٠٤/٦ ، النحو العربي أحكام ومعان : ٢/ ٢٥٠.

المبحث الثاني

المعنى النحوي في المنصوبات

١ ـ المفعول المطلق المؤكد لعامله:

المفعول المطلق هو مصدر يؤتى به لأغراض معينة، منها توكيد عامله، ويبيِّن ابن السراج هذا المعنى بقوله : " ومصدر الفعل الذي يعمل فعله فيه يجيء على ضروب : فربَّما ذكر توكيداً نحو قولك : قمتُ قياماً ، وجلستُ جلوساً، فليس في هذا أكثر من أنك أكَّدت فعلك بذكرك مصدره " [١].

وذهب ابن مالك إلى أن المفعول المطلق في هذا القسم منه يؤتى به لمجرد التوكيد ، فمعناه قد ساوى معنى عامله ، فهو بمنزلة تكرير الفعل [٢].

أما الرضي فقد كان أكثر تفصيلاً وبياناً لهذا النوع من المفعول المطلق بقوله : " المراد بالتأكيد ، المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه ، من وصف ، أو عدد، وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون ، لكنهم سمَّوه تأكيداً للفعل توسُّعاً ، فقولك : ضربت بمعنى : أحدثتُ ضرباً ، فلما ذكرت بعده ضرباً ، صار بمنزلة قولك : أحدثت ضرباً ضرباً ، فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون وحده ، لا للإخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل " [٣].

---

(١) الأصول في النحو : ١/ ١٦٠.
(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٨٠.
(٣) شرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٩٨.

أما المحدثون فقد ذهبوا إلى أن المفعول المطلق هو مصدر منصوب يؤتى به من لفظ فعله ، إما لتوكيده أو لبيان نوعه أو لبيان عدده ، فالمؤكد لعامله كقوله تعالى : ((وكلَّم اللهُ موسى تَكْليماً)) [١] [٢].

٢ ـ المفعول لأجله:

المفعول لأجله من المفاعيل التي تنتصب لبيان علة الإقدام على الفعل [٣].

وقد ذهـــب علماء النحو إلى اشتراط عدَّة شروط لانتصابه على المفعولية ، منها :

١- أن يأتي مصدراً.
٢- أن يكون من الأفعال الباطنة.
٣- أن يشارك عامله في الفاعل والزمن .

فمثال الأفعال الباطنة ، نحو : (جاء زيدٌ خوفاً) ، فالخوف من أفعال النفس الباطنة ، والفاعل واحدٌ فيه وفي عامله [٤].

وذهب بعـــض النحويين إلى عدم الاشتراط في الأفعال بأن تكون من الأفعال الباطنة [٥] .

وعرض الرضي هذه المسألة إذ قال : " المفعول له على ضربين: إما أن يتقدم وجوده على مضمون عامله ، نحو قعدتُ جُبْناً ، فهو من أفعال القلوب ، كما قالوا،

---

(١) النساء : ١٦٤.
(٢) ينظر: النحو الكافي : ٢٦٦، النحو الأساسي : ٣٣١.
(٣) ينظر : توجيه اللمع : ١٩٦.
(٤) ينظر : نتائج الفكر : ٣٣٠ – ٣٠٤.
(٥) ينظر : شرح التسهيل لناظر الجيش : ١/ ١٨٨٧.

وإما أن يتقدم على الفعل تصوراً أي يكون غرضاً ، ولا يلزم كونه فعل القلب ، نحو: ضربتُهُ تقويماً ، وجئتُهُ إصلاحاً " [١].

وأحسب أن ما ذهب إليه الرضي وناظر الجيش ومن تبعهم في أن المفعول لأجله لا يشترط كونه من أفعال القلوب كشرط لانتصابه هو الأصوب ؛ لأنه إذا تحقق الغرض في كونه تعليلاً بإظهار علة وجود الفعل سواء أكان غرضاً في حدوث الفعل أم لا [٢] ، فالفيصل في ذلك هو التعليل .

٣ – تعدّد الحال للشيء الواحد:

ذهب أغلب النحويين إلى جواز أن يكون لصاحب الحال أكثر من حالٍ واحدةٍ ، وهو ما قرَّره ابن يعيش مسوغاً ، بأنه يجوز أن تجعل لصاحب الحال الواحد أكثر من حالٍ ، معلّلاً ذلك أن الحال خبر في المعنى ، وكما يجوز أن يكون للمبتدأ أكثر من خبر يجوز كذلك أن يكون لصاحب الحال حالان فأكثر، نحو: (هذا زيدٌ واقفاً ضاحكاً متحدثاً) ، ومنع التعدّد مع التضاد في الأحوال ، نحو: (هذا زيدٌ قائماً قاعداً) ، حملاً على عدم جواز (زيدٌ قائمٌ قاعدٌ) ، ويجوز وقوع الحال من الضدين إذا أُوِّلا بحال مسبوكة منهما لصاحب الحال ، نحو: (هذا الطعامُ حلواً حامضاً) ، أي : هذا الطعام مزٌّ ، وجاز ذلك الخبر من نحو : (هذا حلوٌ حامضٌ) [٣] .

أما الرضي فقد عقد لهذه المسألة مبحثاً أجملَ فيه ما استقرَّ عليه جمهور النحويين في هذا السياق ، إذ قالوا بتعدُّد الحال للشيء الواحد ، معبراً عن هذا الرأي بأنه الحق ، سواء أ كانت الأحوال متضادّة ، نحو المتضادّة : (اشتريتُ الرمانَ

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ١/ ٥١٣.
(٢) ينظر: حاشية الصبان: ٢/ ١٧٩.
(٣) ينظر : شرح المفصل : ٢/ ٥٦ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٤٨ -٣٤٩ ، مغني اللبيب : ٦/ ١٤٨ .

حلواً حامضاً) أم غير متضادّة كقوله تعالى : ﴿ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا ﴾ [١] ، مشبها ذلك بوروده في خبر المبتدأ .

وأشار كذلك إلى منع بعضهم تعدّد الحال في المتضادة أو غيرها ، قياساً على الزمان والمكان ، فجعلوا ((مدحوراً)) في الآية الكريمة حالاً من الضمير في ((مذموماً)) ، مستنكراً ذلك في المتضادة فمنعها مطلقاً .

وردَّ الرضي بأن ذلك ليس بقياس للمنع ، لأن من المحال وقوع الفعل في زمانين أو مكانين مختلفين ، نحو: (جلستُ خلفكَ امامكَ) ، و (ضربتُ اليومَ أمس) ، ويجوز ذلك بالعطف ؛ لتكرار الفعل ، نحو: (جلستُ خلفكَ وامامكَ)، مع جواز ذلك كذلك إذا لم يتباين المكانان والزمانان ، نحو: (جلستُ خلفكَ أمسِ وقت الظهرِ) ، و (جلست امامكَ وسطَ الدارِ) ، ويجوز تعدّد الحال إذا قُيِّد الحدث بقيدين مختلفين ، أو متضادين في محلين غير ممتزجين أو ممتزجين جاز ذلك ، كقوله تعالى : ((مذموماً مدحوراً)) ، ونحو: (اشتريتُهُ أبيضَ أسودَ) و (اشتريتُه حلواً حامضاً) [٢] .

أما المحدثون فقد ذهبوا إلى جواز تعدد الحال للشيء الواحد ، كقوله تعالى: ﴿ فَرَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا ﴾ [٣] [٤] .

---

(١) الأعراف : ١٨.

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢/ ١٢.

(٣) طه : ٨٦ .

(٤) ينظر : جامع الدروس العربية : ٣/ ١١١ ، النحو العربي احكام ومعان : ٢/ ٣٨ ، نحو العربية : ٣/ ٣٨٧ .

وما ذهب إليه الرضي وجمهور النحويين هو الصواب، إذ لا مانع من وجود أكثر من حالٍ لشيءٍ واحدٍ مع عدم الضدّ والتباين فيها في آن واحدٍ وجهة واحدة ، فكما جاز أن يكون للمبتدأ الواحد أكثر من خبر واحدٍ جاز كذلك هذا الأمر في الحال [١] ؛ لأنه في المعنى خبر .

٤ – الحال المعرفة:

الأصل في الحال أن تأتي نكرة ؛ لأنها في المعنى خبر ، وأصل الخبر أن يكون نكرة [٢] .

أما مجيء الحال معرفة فقد اختلف النحويون فيه ، فمنهم من منع ذلك مؤولاً ما جاء معرفة بالنكرة [٣] ، ومنهم من جوّز ذلك [٤] .

فقد ذهب سيبويه إلى تأويل الحال المعرفة لأنها يجب أن تكون نكرة ، ومن ذلك قول لبيد بن ربيعة [٥] :

فأرسلها العِراكَ ولم يَذدها ولم يشفق على نقص الدِّخالِ [بحر الوافر]

فالشاهد: (أرسلها العراك)، أي : اعتراكاً ، فأوّلها بالمصدر النكرة ، على الرغم من أنها معرفة معرفة بـ (أل) ، ومنها ما كان معرفاً بالإضافة ، نحو: (طلبته جَهْدَك) ، أي : اجتهاداً ، فقد أوِّلها بالمصدر النكرة ، وكذلك نحو: (مررت به

---

(١) ينظر : نحو العربية : ٣/ ٣٨٧ .

(٢) ينظر : الأصول في النحو : ١/ ٢١٤ ، شرح المفصل : ٢/ ٦٢ ، همع الهوامع : ٢/ ٢٣٠، النحو الوافي : ٢/ ٢٩٣.

(٣) ينظر : الكتاب : ١/ ٣٧٢-٣٧٦ ، الإيضاح العضدي : ٢٠٠ ، ارتشاف الضرب : ٣/ ١٥٦٢، همع الهوامع : ٢/ ٢٣٠ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣/ ١٥٦٢ ، همع الهوامع : ٢/ ٢٣٠.

(٥) ينظر : ديوانه : ١٠٨ ، وصدره فيه : فأوردها العراكَ...

وحدَهُ) أي : إفراداً ، وكذلك على لغة أهل الحجاز قولهم : (مررتُ بهم ثلاثتهم وأربعتهم) ، إلى العشرة ، وكذلك قولك : (مررتُ بهم قضَّهم بقضيضهم) ، فهو على تأويل مصدر نكرة ، وقد تدخل الألف واللام على الحال وهي ليست بمصدر ولكنّها تؤول كما في تأويل المصادر المذكورة آنفاً ، نحو: (مررتُ بهم الجَمَّاء الغفيرة) أي : مررتُ بهم جميعاً ، فهي في اللفظ معرفة صورة والمعنى نكرة [١] .

وكذلك ذهب سيبويه في نحو: (كلمته فاهً إلى فِيَّ) ، أي : مشافهةً ، ونحو: (بايعتهُ يداً بيدٍ) ، أي : نقداً ، فهي مجتمعة في موضع حال ، وكذلك قولك: (فلان عَوْدَهُ على بَدْئهِ) ، أي : عوداً على بدءٍ [٢] .

وذهب يونس إلى أن (وَحْدَه) بمنزلة (عندَه) ، أي أنه منتصب انتصاب الظرف ، وهو نزع إلى (خمستهم) و (الجمَّاءَ الغفير) و (قضَّهم) أشبهت جميعاً وعامةً [٣] .

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن الحال المعرفة إنما وقعت موقع الفعل المحذوف الذي هو الحال أصلا ، وهي دالة عليه ، نحو : (طلبتهُ جهدَك) و (أرسلها العراك) ، أي : طلبته يجتهدُ ، وارسلتها تعتركُ [٤] .

أما الرضي فذهب إلى أن الأصل في الحال أن تكون نكرة ، وما جاء منها معرفة فهو على تأويل نكرة [٥] ، والحال المعرفة إما أن تكون مصدراً محلى بـ (ال) أو الإضافة أو غير مصدر ، فالمصدر كأرسلها العراك ، والمضاف كأفعله جهدَك ،

---

(١) ينظر: الكتاب : ١/ ٣٧٢ - ٣٧٦ ، المقتضب : ٣/ ٢٣٧ -٢٣٨ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١/ ٣٩١-٣٩٢ ، المقتضب : ٣/ ٢٣٦ .

(٣) ينظر: الكتاب : ١/ ٣٧٧ ، ارتشاف الضرب : ٣/ ١٥٦٧ ، همع الهوامع : ٢/ ٢٣٢.

(٤) ينظر : الإيضاح العضدي : ٢٠٠ ، المسائل المنشورة : ١٧ - ١٨ .

(٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢/ ١٥-١٦.

وغيره كالجَّماءَ الغفيرَ ، ثم يستعرض الخلاف في ذلك مشيراً إلى رأي سيبويه وأبي علي الفارسي ، والكوفيين الذين قالوا بالانتصاب على الظرفية ، فالحال عنده معرفة ظاهراً [١] .

والرضي استطرد وفصّل في الحال المعرفة ، فذهب في (عودَه على بدئِهِ) إلى أنها حال مؤكدة ، ويجوز أن تعرب مفعولاً مطلقاً أي : (رجعَ على بدئه عودَه المعهود) ، مما يجعله ليس من باب الحال ، بل من باب المفعول المطلق [٢].

والرضي بعد تعرّضه لرأي أبي علي الفارسي ألفيناه ركن إلى أن هذه المنصوبات هي منصوبات على المصدرية كونها مفاعيلاً مطلقةً ، وهي قائمة مقام الأحوال ، كما في جهدك وطاقتك ووحدك [٣] .

وساق الرضي وجوهاً في قولهم: (جاءوا قضَّهم بقضيضهم) ، فهو يحمل المصدر من باب الأولى على معنى اسم الفاعل ، أي قاضهم بقضيضهم ، فالمعنى مع قضيضهم . ويُبَيِّن الرضي أن أصل هذا الاستعمال هو جملة مكونة من مبتدأ وخبر أي : (قضُّهم بقضيضهم) ، ومثله (فوه إلى فيَّ) ، ثم انمحى عن الأصلين معنى الجملة والكلام ، لقرينة الفهم على تقدير المفرد القائم مقامهما فالمعنى في (فاه إلى فيٍّ) مشافهاً ، وفي (قضّهم بقضيضهم) كافةً ، فأُعرب أوّلهما إعراب المفرد ، لقيامها مقامه ، و رُبَّما أُعرب (قضّهم) تابعاً لما قبله في الإعراب ،

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢/ ١٥-٢٠.
(٢) ينظر : م . ن : ٢/ ١٧.
(٣) ينظر : م . ن : ٢/ ١٧.

نحو: (جاءَ القومُ قضُّهم بقضيضهم) فيكون إما على التأكيد على معنى (جميعهم) أو البدل أي : جاءوا قاضُّهم مع مقضوضهم [١] .

وأكَّد الرضي أن لفظ (وحدَه) لفظ لا ينفك عن الإفراد والتذكير، مضافاً إلى المضمر ، لازم النصب ، إلا في حالات معينة [٢] .

ووضَّح الرضي ما جاء غير مصدر من الأحوال المعرفة ، نحو: (الجَّماءَ الغفيرَ) محلى بـ (ال) ، ومعناه (الكثير) ، و (ال) زائدة في الاسمين، فالتعريف ظاهراً ، والمعنى التنكير ، أي كثير ، وكذلك معنى (الأوَّل فالأوَّل) ، أي : مرتبين ، وقد يكون بدلاً ، نحو: (دخل القومُ الأوّلُ فالأوّل) ، وقد يكون بالإضافة ، نحو: (جاء الرجالُ ثلاثتَهم ، أو أربعتَهم) ، إلى العشرة ، فهي منصوبة على الحال عند أهل الحجاز والإتباع عند بني تميم توكيداً لما قبلها [٣] .

وتعرّض الرضي لرأي الكوفيين في (فاه إلى فيَّ) وتقديرهم بأنه مفعول به ، أي : جاعلاً فاه إلى فيَّ ، وهو لا يطّرد ، إذ لا يقاس عليه (ماشيتهُ يدَه إلى يدي) خلافاً لهشام ، ويوجه قول بعض أصحاب أمير المؤمنين علي (عليه السلام) في معركة صِفِّين ، قوله [٤] :

فما بالنا أمسِ أُسدَ العرينِ وما بالنا اليومَ شاءَ النَّجف [بحر المتقارب]

---

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢/ ١٨-٢٠.

(٢) ينظر : م . ن : ٢/ ٢٠.

(٣) ينظر : م . ن : ٢/ ٢٠-٢١.

(٤) لم اقف على قائله ، ينظر : خزانة الادب : ٣/ ٢٠١.

بأن المعنى مثل العرين ، ومثل أُسدَ العرين ومثل شاء النجف ، على تأويل حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مكانه ، أو بتأويل (شجعاناً وضعافاً) على مذهب سيبويه في جهدَك [١] .

أما المحدثون فقد ذهبوا في مجيء الحال معرفة على التأويل ، نحو: (جاءَ الضيفُ وَحْدَهُ) أي : منفرداً ، ونحو: (ادخلوا الأوّلَ فالأوّلَ) أي : مرتبين ، ونحو: (جاءَ الوافدونَ الجمَّاءَ الغفيرَ) أي : جميعاً ، ونحو: (تفرقَ المهزومون أياديَ سبأٍ) أي : متبددين، ونحو: (طلبتُ الأمرَ مجهدي) أي : جاهداً ، ونحو: (مررتُ بالإخوانِ ثلاثتهم) أي : مثلثاً إياهم ، وهذا من العدد ثلاثة إلى عشرة [٢] .

وأحسب أن ما دوَّنه الرضي من آراء المدارس والنحويين في باب الحال المعرفة ، يَنُمُّ على مكنة كبيرة ورسوخ قدم ومقدرة في هذا الميدان ، وإن كان حمله بعض الأحوال المنصوبة على المفعولية المطلقية فيه نظر، إذ المقصود هو هيئة الفاعل والمفعول ونحوهما ، لا توكيد الفعل ، كما في (أرسلها العراك) ونحوها ، وهو رأي الفارسي ، إلا أن يخرج هذا الأسلوب عن الحالية ويقصد به المفعولية ، وهو غير مراد في أصل الوضع وعند المتكلم ، فيبدو لي أن رأي سيبويه ومن تابعه في ذلك هو الصحيح ، أي : اعتراكاً .

واللافت للنظر أن أغلب النحويين قد ذهبوا إلى زيادة الألف واللام في هذا الاستعمال (الحال المعرفة) ، وهذا الأمر فيما أحسب يحتاج إلى دقّة نظر ، إذ

---

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٢٠- ٢٢.

(٢) ينظر: النحو الوافي : ٢/ ٢٩٣-٢٩٤ ، التطبيق النحوي : ٢٥١-٢٥٢ ، النحو العربي أحكام ومعانٍ : ٢/ ٣٤-٣٥ .

وجود الألف واللام له قيمة دلالية ، ولا يجوز أن يدعى زيادتها [١] ، أي يجوز رفعها فيكون المعنى سواء ، وذكر الخليل أن العرب تكلمت بالحال المعرفة بـ (ال) على نية ما لا تدخله (ال) [٢] ، ويبدو لي أنهم أدخلوا الألف واللام لفظاً لتشابه الصفة ظاهراً ، والمعنى نكرة لمعنى (الحال) ، فهذا الأسلوب يشبه إرادة أسلوب التضمين – من باب ضرب المثال للتقريب – فكأن أرسلها العراك ثبوت هذه الحال لفظاً لصاحبها وهيئة في المعنى .

٥ – المصدر الحال الدال على الكمال :

اختلف النحويون في وقوع المصدر حالاً ومعناه معنى الكمال ، فذهب الخليل في نحو: (أنتَ الرجلُ عِلْماً ودِيناً) و (أنتَ الرجلُ فِهْماً وأدباً) ، إلى أن معنى: أنتَ الرجلُ في هذه الحال [٣] ،فالمصدر منتصب على الحال ومعناه الكمال.

وذهب ثعلب أحمد بن يحيى (ت ٢٩١ هـ) في نحو: (هو الرجل عِلْماً) ، إلى النصب على المصدرية المؤكّدة لعاملها ، على تأويل (الرجل) باسم الفاعل من نفس معنى المصدر المنتصب ، أي : هو العالم علماً [٤] .

أما السيرافي فقد ذهب إلى وجوب النصب في (عِلْماً ونبلاً) على الحال ، وهو مذهب سيبويه ، ونظير ذلك قولك (أنتَ الرجلُ عِلْماً ودِيناً وفقهاً وأدباً) [٥] .

---

(١) ينظر: البسيط في شرح الجمل : ١/ ٥١٩.

(٢) ينظر: الكتاب: ١/ ٣٧٥.

(٣) ينظر: الكتاب : ١/ ٣٨٤.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٢٨ ، ارتشاف الضرب : ٣/ ١٥٧٢.

(٥) ينظر: شرح السيرافي : ٢/ ٢٧٥.

والظاهر من قول السيرافي أن سيبويه يذهب مذهب الخليل في انتصاب المصدر على الحال في الأمثلة المذكورة آنفاً ، مع معنى الكمال .

وجعل ابن مالك ورود المصدر منصوباً على الحال مطّرداً ، في نحو: (هو الرجل عِلْماً وأدباً ونبلاً) ، أي : الكامل في حال علم وحال أدب وحال نبل ، وكذلك في نحو: (هو زهيرٌ شعراً) و (هو حاتمٌ جوداً) و (هو الأحنفُ حِلْماً) و (هو يوسف حسناً) ، والمعنى : مثل زهير في حال شعر ، ومثل حاتم في حال جود ، ومثل الأحنف في حال حلم ، ومثل يوسف في حال حسن [١] .

أما الرضي فقد ذهب في المصدر الحال الدال على معنى الكمال بعد عرضه لآراء العلماء ، إلى أنه تمييز لا حال ؛ لأنه فاعل في المعنى، فقولك: (أنتَ الرجلُ علْماً) ، أي : أنتَ الكامل علماً ، أي : علمُهُ ، مستدلاً بكون المنصوب في نحو: (هو قارونُ كنزاً) و (الخليلُ عروضاً) و (سيبويه نحواً) ، وهي ليست بأحوال ولا مصادر [٢] .

وذهب أبو حيان مذهب ابن مالك في النصب على الحال ، في نحو : (أنتَ الرجل عِلْماً)، أي : الكامل في حال علمٍ ، ولكنهُ افترض احتمال كونه تمييزاً ، على تقدير: أنتَ الكامل أدباً ، أي : أدبك ، فحوِّل إلى الرجل بمعنى الكامل ، وكذلك في قولك : (هو زهيرٌ شعراً) ، ولكنه حمله على معنى : مثل زهير في حال شِعْرٍ، فهو على تقدير (مثل) محذوفة ، وعنها يكون التمييز [٣].

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٢٨-٣٢٩.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٣٨.

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣/ ١٥٧٢، المساعد في تسهيل الفوائد : ٢/ ١٤-١٥ .

وأرى أن ما ذهب إليه الخليل وسيبويه ومن تبعهما ، في انتصاب المصدر على الحال مع دلالته على معنى الكمال هو الصواب ؛ إذ المبالغة إلى درجة معنى الكمال تكون في معناها للهيئة لا للذات ، مما يجعله يدنو من الحال ويكون ألصق بها ، كما ذهب السيرافي إلى وجوبها ، أما في ما ذهب إليه الرضي في كونه تمييزاً ، محتجّا بأنه فاعل في المعنى ، أي: هو الكامل علماً ، فإنما ذلك تقدير صناعي نحوي ، إذ المتكلم لا يقصد هذا التقدير بـ (الكامل) ، بل يقصد أنه في هذه الحال التي هي معناها معنى الكمال لا لفظ (الكامل) ، مما يدفع ما احتجَّ به الرضي ، وكذلك ما استدلَّ به في معنى (كنزاً وعروضاً ونحواً) ، فهو مدفوع ؛ لأن المتكلم لم يرد به معنى الكمال ، فالمعاني محمولة عليها الألفاظ بحسب ما يعنيه المتكلم .

٦ – تمييز الضمير:

التمييز يؤتى به للتبيين والتفسير والتفصيل بعد الإبهام ، نحو: (طابَ زيدٌ نفساً) و (عندي راقودٌ خلاً) [١] .

وذهب النحويون إلى أن التمييز قد يأتي للضمير مفسّراً ومبيّناً، نحو: (نِعمَ رجلاً زيدٌ) ، ففي (نعم) ضميرٌ مرفوع على أنه فاعلٌ ، فسّره التمييز (رجلاً) [٢].

وفصّل ابن مالك في التمييز من الضمير في نعم وبئس ، في نحو: (نعمَ رجلاً زيدٌ) و (نعمتِ امرأةً هندُ) ، فالتمييز مطابق للمخصوص بالمدح والذم ، مفسّراً لِما أُبهم ، وهو الضمير المستتر في الفعلين ، بقصد التعظيم لمعناه [١] .

---

(١) ينظر : كشف المشكل في النحو : ١٣٧ ، شرح المفصل : ٢/ ٧٠ ، النحو الوافي : ٢/ ٣٢٤-٣٢٥ ، النحو العربي أحكام ومعان : ٢/ ٧١ -٧٣ .

(٢) ينظر : الأصول في النحو : ١/ ١١٩ ، الجمل في النحو : ١٠٩ ، الإيضاح العضدي : ٨٣ ، شرح المفصل : ٧/ ١٣٧ .

وهو يسري على الـضمير المقترن بـ (رُبَّ) ، إذ يذهب ابن السراج إلى وجوب تفسير المضمر الداخلة عليه (رُبَّ) ، نحو: (رُبَّه رجلاً) ، مشبهاً الضمير هنا بالضمير في نعم وبئس [٢] .

وركّز ابن يعيش القول في ذلك ، وخَلُصَ إلى أن العرب إذا جرّوا المضمر بـ (ربَّ) ، ألزموه التفسير بمنصوب بعده ، نحو: (رُبَّه رجلاً) ، مشيراً إلى أن مقصودهم من ذلك هو إرادة التعظيم ، فيأتون بالضمير وهو نكرة قبل الذكر، ثم يفسّرونه بالتمييز [٣] .

وهناك تراكيب أخر يأتي التمييز فيها عن الضمير، نحو: (ويحُهُ رجلاً) و (لله درُّهُ فارساً) و (حسبكَ بهِ شجاعاً) [٤] .

أما الرضي فقد وضّح مفصلاً في ذلك بقوله : " الضمير... فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضيع التعجب ، نحو: يا لهُ رجلاً ، ويا لها قصّةً ، ويا لكَ ليلاً، وويلمِّها خطةً ، وما أحسنَها فعلةً ، ولله دَرُّهُ رجلاً جاءني ، وويحُهُ رجلاً لقيتُهُ ، وكذا : ويلهُ، وكذا نعمَ رجلاً ، وبئسَ عبداً ، و ﴿ ساءَ مثلاً ﴾ [٥] . ومن هذا الباب ،

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٣/ ١١-١٢ ، النحو الوافي : ٣/ ٢٦٢-٢٦٣، النحو العربي أحكام ومعان : ٢/ ٣٣٦ .

(٢) ينظر : الأصول في النحو : ١/ ٤١٩ ، الإيضاح العضدي : ٢٥٣ ، شرح اللمع للأصفهاني : ٢/ ٥١٢.

(٣) ينظر : شرح المفصل : ٨/ ٢٨ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٣/ ١٨٤ ، النحو الوافي : ٢/ ٤٠٥.

(٤) ينظر : المقتضب : ٣/ ٣٥.

(٥) الأعراف : ١٧٧.

أي الذي فيه التفخيم: ربَّهُ رجلاً لقيته ، إذ هو َجواب في التقدير ، لمَن قال : مَا لقيتَ رجلاً ، فكأنه قيل : لقيت رجلاً وأيَّ رجلٍ، ردّاً عليه " [١] .

فالتمييز لما فيه من التفسير والبيان بعد الإبهام في صاحبه يجعل المعنى أجذب في نفس المتلقي [٢] إذ الغرض منه التشويق وشد المخاطب ، بل إنه اشترك في هذه التراكيب التي بيّنها الرضي مفصّلاً على نقل المعنى إلى التفخيم والتعظيم والمبالغة .

المبحث الثالث

المعنى النحوي في التوابع

١ – الوصف بالمصدر:

مذهب النحويين أن المصدر يقع وصفاً للموصوف ، واختلفوا في معناه ، فمنهم من أوّله ، إذ ذهب ابن السراج إلى أن وقوع المصدر صفة هو بمعنى (ذو) ، أي : على حذف المضاف ، نحو: (هذا رجلٌ عَدْلٌ) و (هذا رجلٌ عِلْمٌ) ، بمعنى : ذو عَدْلٍ وذو عِلْمٍ [٣] .

وبيَّن ابن جني وقوع المصدر صفة ، مشيراً إلى الفرق بينه وبين الوصف بالصفة الصريحة من حيث اللفظ والمعنى ، في نحو: (هذا رجلٌ دَنَفٌ) و (هؤلاء قومٌ رِضًا) و (هذا رجلٌ عَدْلٌ) ، فالأصل في هذا هو: (هذا رجلٌ دَنِفٌ)

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٥٩.

(٢) ينظر: النحو العربي أحكام ومعانٍ : ٢/ ٧٦.

(٣) ينظر : الأصول في النحو : ٢/ ٣١ .

و (هؤلاء قومٌ مرضيون) و (هذا رجلٌ عادلٌ) ، ويعلّل استعمال العرب للمصدر وصفاً بعلتين : الأولى صناعية : إذ المصدر يشبه الصفة من حيث الوقوع محلها، وبالعكس ، نحو : (أقائماً والناسُ قعودٌ) ، والمعنى : تقومُ قياماً والناسُ قعودٌ، والثانية معنوية : تلبس الموصوف بصفته على نحو الكثرة والعادة من قبله إياها ، فكأنه حقيقة مخلوق ومصنوع من ذلك الفعل [١] حدثا ، وهذا معنى المبالغة .

وأشار كذلك في نحو: (هذا رجلٌ زَوْرٌ) و (هذا رجلٌ صَوْمٌ) ، إنما هذا كان معنى المبالغة ، فالموصوف هوالصفة و الحدث عينها ؛ لكثرة ذلك منه [٢] .

أما ابن يعيش فقد حمل الوصف بالمصدر على المبالغة ، نحو: (هذا رجلٌ عَدْلٌ) و (هذا رجلٌ فَضْلٌ) ، فكأن الرجل هو العدْل نفسه والفضل عينه ؛ لكثرة وقوعه منه ، ويجوز أن يكون ذلك على التوسع بمعنى اسم الفاعل ، إذ وضع العرب المصدر موضع اسم الفاعل ، نحو: (هذا رجلٌ عَدْلٌ) ، أي : عادل ، ونحو: (هذا ماءٌ غَوْرٌ)، أي : غائر [٣] .

وينبئ كلام الرضي عن أنه ينسج رأيه على منوال ما رصده البصريون وقرَّره إذ يقول : " الوصف بالمصدر، والأغلب أن يكون بمعنى الفاعل نحو : رجلٌ صومٌ ، وعَدْلٌ ؛ وقد يكون بمعنى المفعول ، نحو: رجل رِضىً أي مرضيٌ؛ قال بعضهم هو على حذف المضاف، أي : ذو صوم، وذو رضىً ؛ والأولى أن يقال : أطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة ، كأنهما من كثرة الفعل ، تجسَّما منه " [٤] .

---

(١) ينظر : الخصائص : ٣/ ٢٥٩.

(٢) ينظر : م . ن : ٣/ ١٨٩.

(٣) ينظر : شرح المفصل : ٣/ ٥٠.

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٢٩٥ .

فالرضي جوّز الوصف بالمصدر على التأويل بالمشتقّ ، ولكنه يرجّح الوصف على الحقيقة بقصد المبالغة .

فالبصريون يجعلون المصدر يستعمل وصفاً بقصد المبالغة والكثرة أو على تأويل حذف مضاف ، أما الكوفيون فهو مؤول عندهم بالمشتق [١] .

أما المحدثون فقد ذهب عباس حسن إلى تأويل المصدر الواقع صفة بالمشتق ، نحو : (رأيتُ في المحكمةِ قاضياً عدلاً) و (رأيتُ شهوداً صِدْقاً) ، أي : قاضياً عادلاً وشهوداً صادقين ، وجوّز تقدير حذف مضاف هو الصفة ، أي: قاضياً ذا عَدْلٍ وشهوداً ذوي صِدْقٍ، وكذلك جعل الوصف بالمصدر للمبالغة مع ترك تأويله بالمشتقّ أو حذف المضاف، جاعلاً الصفة نفس الموصوف مبالغة [٢] .

ويبدو لي أن ما ذهب إليه الرضي هو الأصوب ، إذ جوزّ التأوّيل بالمشتقّ ، مع ترجيحه الوصف بالمصدر للمبالغة ، ومردُّ ذلك إلى السياق بحسب مراد المتكلم .

٢ – تابع المنادى المطابق لفظاً :

اختلف النحويون في تابع المنادى الذي من لفظه ، فذهب سيبويه فيما نقله عن أبي عمرو قوله : (يا زيدُ زيدُ الطويلُ) ، أن (زيدُ الطويلُ) مرفوع على استئناف النداء ، ونـُقِل عن يونس قول رؤبة بن العجاج [٣] :

إني واسطارٍ سطرن سطراً لقائل يا نصرُ نصراً نصراً [بحر الرجز]

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤/ ١٩١٩ ، شرح التصريح على التوضيح : ٢/ ١١٨.
(٢) ينظر : النحو الوافي : ٣/ ٣٢٨ .
(٣) ينظر : ديوانه : ١٧٤ .

فـ (نصراً) عطف بيان منصوب ، وأنشد البيت على قول :

يا نصرُ نصرُ نصراً

أي: على البدل رفعاً وعطف بيان نصباً [١] .

وذهب عبد القاهر الجرجاني إلى الرفع على البدلية والنصب على عطف البيان في نحو: (يا زيدُ زيدُ) ، بلا تنوين التابع (زيدُ) ، فالبدل بمعنى (يا زيدُ يا زيدُ)، وإذا نون بالرفع أو النـصب كان عطـف بيـان ، فالرفع (تنويناً) ، عـطف عـلى اللفـظ ، ونصباً عطف على المحل نحو: (يا زيدُ زيدٌ – زيداً) [٢] .

وحمل ابن الحاجب التابع للمنادى بنفس لفظة على التأكيد اللفظي، نحو: (يا زيدُ زيدُ) [٣] .

أمـا الـرضي فقد ذهب في تابع المنادى من لفظه نفسه إلى أنه توكيد لفظي، نحو: (يا زيدُ زيدُ) ؛ لأنه هو المقصود لفظاً ومعنىً ،وجوّز الرضي الرفع والنصب على قول رؤبة:

إني واسطارٍ سطرن سطراً لقائل يا نصرُ نصرٌ نصراً

وردَّ الرضي رأي أبي علي الفارسي والزمخشري في كونه بدلاً في نحو: (يا زيدُ زيدُ) ، وكذلك ردَّ رأي سيبويه في كونه عطف بيان ، محتجاً بأن البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الأول ، من دون توكيد ، يشير إلى أن الذي نحن فيه هو

(١) ينظر : الكتاب : ٢/ ١٨٥-١٨٦، المقتضب: ٤/ ٢٠٩-٢١٠، الأصول في النحو: ١/ ٣٣٤-٣٣٥.
(٢) ينظر : المقتصد في شرح الايضاح : ٢/ ٧٧٥ ، ٩٢٨.
(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ٢٦٥.

التوكيد لا غير فالرضي يردّ معنى البدل والعطف ، مشيراً إلى أن الظاهر هو التوكيد لمطابقة اللفظ للفظ [١] .

أما المحدثون فقد ذهب عباس حسن إلى حمل تابع المنادى بلفظة نفسه على التوكيد اللفظي أو البناء على الضم على تقدير حرف نداء محذوف ، نحو: (يا سعدُ سعدُ) ، مع جواز النصب لكونه توكيداً لفظياً محمولاً في إعرابه على محل المنادى ، نحو: (يا سعدُ سعدَ) .

وقد منع البدلية ؛ لعدم الفائدة بالزيادة ، إذ البدل يتّحد مع المبدل منه مع الزيادة بياناً وإيضاحاً للمبدل منه ، وكذلك رَدَّ كونه عطف بيان ؛ لأن الشيء لا يبيّن نفسه [٢] .

ويبدو لي أن نصبه على عطف البيان أولى ، فالبدل مردودٌ كما ذهب عباس حسن لكونه نفس المنادى ، إلا أن يحتمل كون السياق قد أراد بالنداء زيداً هو غير تام الظهور عند المتلقي فأتى بالعلم بعده نفسه لفظا غيره معنى كونه الأوّل فيه شيء من الخفاء عند المخاطب فزاد عليه البدل بالعلمية للذات ، فيجوز مع هذا البدل .

أما عطف البيان فهو أبين ؛ لأن السياق سياق نداء مخفي نوعاً ما عند المخاطب فتطلّب بيانه ، فأورد عطف البيان مما يوافق مـوقف المتلقي ومراد المتكلم ، في حين أحسب أن التوكيد ضعيف ؛ كونك تقدر تقديرين : الأول كون (زيدُ) منادى محذوف الحرف ، والآخر أنك تجعل النداء بعد هذا التقدير كونه توكيداً للنداء الأول (يا زيدُ)، مما يؤدي إلى التكلف ، مع كون هذا التقدير يُلزم المتكلم

---

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١/ ٣٦٣ .

(٢) ينظر : النحو الوافي : ٤/ ٤٦.

وهو في عرض البيان والتوضيح بتقديرين وكذلك المخاطب ، وهذا يتعارض مع الغرض .

٣ ـ التوكيد بـ (جميع):

يؤتى بالتوكيد لإزالة الشك والوهم والاحتمال، وكذلك رفع إرادة الخاص بالعام [١].

ويؤكد بألفاظ معينة كـ (جميع) ونحو ذلك ، فقد ينتصب على الحال كما ذهب إلى ذلك سيبويه ، نحو : (مررتُ بهم جميعاً) [٢].

ويساوي ابن مالك بين (كل) و (جميع) و (عامة) في المعنى ، اتباعاً لسيبويه ، نحو: (جاءَ القومُ جميعهم أو عامتهم) ، ونحو: (جاءوا كلهم) ، والمعنى واحد من حيث التوكيد ؛ فإضافة هذه الألفاظ إلى ضمير المُؤكد واضح [٣].

ونقل ابن مالك مسنداً إلى سيبويه أن (جميع) بمنزلة (كل) معنى واستعمالاً بقوله : " ونبه سيبويه [٤] على أنها بمنزلة ((كُلّ)) معنى واستعمالاً ، ولم يذكر له شاهداً من كلام العرب ، وقد ظفرت بشاهد له ، وهو قول امرأة من العرب ترقص ابنها [٥] :

فداكَ حَي خَوْلانْ [مجزوء الرجز]

جَمِيعُهُمْ وَهَمْدَانْ

وكُلُّ آلِ قَحْطانْ

---

(١) ينظر : كشف المشكل في النحو : ٢٠٤، شرح التسهيل لابن مالك : ٣/ ٢٩١.
(٢) ينظر : الكتاب : ١/ ٣٧٦.
(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٣/ ٢٩١ ــ ٢٩٢.
(٤) ينظر : الكتاب : ٢/ ١١٦.
(٥) ينظر : أوضح المسالك : ٣/ ٣٣٠.

والأكرمونَ عَدْنانْ " [١].

في حين فصَّل الرضي في (جميع) بقوله : " وأمَّا جميع ، فهو بمعنى ((أجمعين)) ، ويستعمل على أحد ثلاثة أوجه ؛ إمَّا مقطوعاً عن الإضافة ، حالاً ، كقوله تعالى : ﴿عَسَى اللهُ أَن يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا﴾ [٢] ، أي بهم أجمعين ؛ وليس بمعنى مجتمعين في حال المجيء ، وإن أردت ذلك المعنى فقل : يأتيني بهم معاً ، بل معناه أنه لا يتخلَّف منهم أحدٌ ، اجتمعوا في الإتيان أو افترقوا ، كأجمعين ، من حيث المعنى سواء ، وإما مضافاً غير تأكيد تالياً للعوامل ، نحو: مررتُ بجميع القوم ، ورأيت جميعهم .

وإمَّا مضافاً تأكيداً، وهو أقل الثلاثة ، نحو: جاءني القومُ جميعهم " [٣].

أما المحدثون فقد جعلوا من ألفاظ التوكيد المعنوي بـ (كل، وجميع، وعامة) متساوية في المعنى ، لإفادة التعميم الحقيقي في المُؤَكد، نحو : (غرَّدتِ العصافيرُ جميعُها لاستقبالِ الصبحِ) ، فذكر كلمة (جميعها) جعل الشمول والإحاطة للعصافير بالتغريد [٤].

ويبدو لي أن علماء النحو قد ساووا بين (كل، وجميع، وعامة) في معنى التوكيد، القدماء منهم و المتأخرون في هذا سواء ، فضلاً عن المحدثين ، في حين نرى الرضي قد فصّل في ذلك وجعلها بمعنى (اجمعين) ، أي : (جميع) ، مع ملاحظة ما نقله ابن مالك عن سيبويه إذ جعلها بمعنى (كل) ، وأحسب الأمر مرهوناً بالسياق ، إذ جعلها بمعنى (كل) أو (أجمعين) ، الفيصل في ذلك مردُّه إلى السياق اللغوي وغير اللغوي .

---

(١) شرح الكافية الشافية : ١/ ٥٢٣ ، شرح التسهيل لناظر الجيش : ١/ ٣٢٩٠.
(٢) يوسف : ٨٣.
(٣) شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٣٦١.
(٤) ينظر: النحو الوافي : ٣/ ٣٦٣، النحو الكافي : ٣٢٨.

٤-البدل وعطف البيان:

ذهب النحويون إلى الاختلاف بين عطف البيان والبدل ، فابن السراج يذكر أن الفرق بينهما أن " عطف البيان تقديره النعت التابع للاسم الأول ، والبدل تقديره أن يوضع موضع الأول وتقول في النداء إذا أردت عطف البيان يا أخانا زيداً، فتنصب وتنون ، لأنه غير المنادى ، فإن أردت البدل قلت : يا أخانا زيدُ " [١] .

فالفرق بينهما أن العطف كالصفة لبيان الذات ، في حين يقوم البدل مقام المبدل منه على سبيل الوقوع مكانه.

ووضّح أبو علي الفارسي مفاد عطف البيان بأنه جارٍ مجرى الصفة بياناً، نحو: (رأيت أبا عبدِ اللهِ زيداً) و (ضربتُ صاحبك بكراً) ، فـ (زيداً) و (بكراً) قد بيَّنا ما قبلهما ، كالوصف [٢] .

وقد عقد ابن يعيش موازنة بين عطف البيان والبدل ، فكشف أوجه التشابه وأوجه الاختلاف ، إذ يقول في التشابه بينهما : " عطف البيان له شبه ببدل الشيء من الشيء وهو هو من حيث أن كل واحد منهما تابع وأن الثاني هو الأوّل في الحقيقة فلذلك تعرّض للفصل بينهما ، وجملة الأمران عطف البيان يشبه البدل من أربعة أوجه أحدها أن فيه بياناً كما في البدل الثاني أنه يكون بالأسماء الجوامد كالبدل الثالث... الرابع أن يكون لفظه لفظ الاسم الأول على جهة التأكيد كما كان في البدل كذلك كقولك يا زيدُ زيدُ زيداً..." [٣] .

---

(١) الأصول في النحو : ٢/ ٤٦ .

(٢) ينظر : الايضاح العضدي : ٢٨١ .

(٣) شرح المفصل : ٣/ ٧٢ .

ثم عرض ابن يعيش للفروق بينهما إذ يجعلها على أربعة أوجه إذ قال: "ويفارقه من أربعة أوجه أحدهما إن عطف البيان في التقدير من جملة واحدة بدليل قولهم يا أخانا زيداً والبدل في التقدير من جملة أخرى على الصحيح بدليل قولهم يا أخانا زيدُ، الثاني إن عطف البيان يجري على ما قبله في تعريفه وليس كذلك البدل لأنه يجوز أن تبدل النكرة من المعرفة والمعرفة من النكرة ولا يجوز ذلك في عطف البيان الثالث إن البدل يكون بالمظهر والمضمر وكذلك المبدل منه ولا يجوز ذلك في عطف البيان الرابع إن البدل قد يكون غير الأوّل كقولك سلب زيدٌ ثوبهُ وعطف البيان لا يكون غير الأول" (١).

وأشار ابن يعيش إلى أن الفرق بينهما واضح بيّن في مكانين بقوله: " وتبيّن الفرق بينهما بياناً شافياً في موضعين أحدهما النداء نحو قولك يا أخانا زيداً ولو كان بدلاً لقلت يا أخانا زيدٌ بالضم ولم يجز نصبه ولا تنوينه لأنه من جملة أخرى غير الأوّل كأنك قلت يا أخانا يا زيدُ فالعامل الذي هو يا في حكم التكرير، وكذلك تبيَّن الفرق بينهما في قولك أنا الضاربُ الرجلَ زيداً ، جعلت زيداً عطف بيان جازت المسألة وإن جعلته بدلاً لم تجز لأن حد عطف البيان أن تجري الأسماء الصريحة مجرى الصفات فيعمل فيه العامل وهو في موضعه بواسطة المتبوع والبدل يعمل فيه العامل على تقدير تنحية الأوّل ووضعه موضعه مباشراً للعامل" (٢).

أما الرضي فيرى أن بدل الكل من الكل هو عينه عطف البيان إذ يقول في هذا السياق : " وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جليّ بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان ، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل ، كما هو ظاهر كلام سيبويه ، فإنه لم يذكر عطف البيان ، بل قال : أما بدل المعرفة من النكرة في نحو: مررتُ برجلٍ

(١) شرح المفصل : ٣/ ٧٢- ٧٣ .

(٢) م . ن : ٣/ ٧٣ .

عبد الله ، كأنه قيل : بمَن مررتَ ؟ أو ظن أنه يقال له ذلك ، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه ؛ ومثله قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ، صراطِ اللهِ ﴾ (١) " (٢) .

أما المحدثون فقد ذهب عباس حسن إلى المشابهة والتخالف بين عطف البيان والتوابع الأخرى، كالنعت، والتوكيد، والبدل (بدل الكل من الكل) ، فالتشابه مع الأخير في نواحٍ كثيرة من معنى ، وإعراب، وقطع ، وجمودٍ ، دون اللفظ ، وفي أكثر الحالات يجوز أن يحلّ أحدهما محلّ الآخر، نحو: (ما أعجبَ ملكةَ النحلِ اليعسوبَ) ، فـ (اليعسوبَ) عطف بيان ، وممكن أن تكون بدلاً (٣) .

وذهب عباس حسن في موطن آخر إلى تطابق عطف البيان وبدل الكل من الكل واصفاً هذا الرأي بالأحسن ؛ تيسيراً للغة وأصولها ، داعياً إلى إغفال رأي من قال بالفرق بينهما (٤).

ويترجح عندي أن ما ذهب إليه الرضي فيه نظر، إذ تشابه عطف البيان مع بدل الكل من الكل لا يعني حمله على البدلية فقط ورفض العطف ؛ لأن البدل يعني حلوله مكان المبدل منه ، في حين عطف البيان يوضّح ويخصّص الذات نفسها، وهو عين معناها ، فهو حكما كالمفسّر للآخر ، وإن كان السياق هو الفيصل في هذا التشابه، فقد يجوز الأمران معاً، أي : عطف البيان وبدل الكل من الكل كما تقدّم آنفاً عند عباس حسن ، في أكثر الحالات ، وهذا مردّه إلى مقصد المتكلم وحال المتلقي ، إذ السياقان اللغوي وغير اللغوي لهما بالغ الأثر في تحديد هذا الأمر .

---

(١) الشورى : ٥٢ -٥٣ .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٣٧٩ ــ ٣٨٠ .

(٣) ينظر : النحو الوافي : ٣ / ٣٨٧- ٣٨٨.

(٤) ينظر : م . ن : ٢ / ٣٩٠-٣٩١ .

الخاتمة

لما كان المعنى هو الصورة التي تختلج في صدّر صاحبها ، مختلفة من ذهن إلى آخر ، فهو مفهوم طائف في فُلك التصوّرات ، دقيق المسلك ، عظيم القدر ، وجد الباحث ضالته ، فسلك في شعابه – على قدر استطاعته – أمره ، يقيناً منه أن الولوج في أمر متشابكٍ ووعر ، وعلى الرغم من أن الولوج خلق فيَّ شيئاً من اللذَّة ولا سيما إذا ما كان نتاج ذلك قطاف مثمرة في نهاية المطاف .

وقد حاول الباحث إبراز أثر المعنى في تعاطيه لمفردات المادة النحوية ، فوجد في كتاب (شرح الرضي على الكافية) الميدان الرحب لذلك ، فطفق يغوص في مفاصله .

والباحث – وهو يطوي الصفحات النهائية من هذا البحث – قد خرج بعدد من النتائج ، يقدّم بعضها بين يدي قارئه ، كما هو آتٍ :

١- أثبت البحث أن المعنى ليس شيئاً مستقلاً عن محيطه وتركيبه ، وأنه يقبع في الذهن فقط ، أي : أن المعنى مجرد عن منطوقه أو مكتوبة ، وأن الكلام لا يكون من دون المعنى ، على وفق النظم والقواعد النحوية وإلا تلبّست الفوضى العربية لغة ، مما يؤدي إلى ضياع المعنى والتركيب السليم .

٢- أظهر البحث أن التركيب في الجملة العربية ينماز عن غيره من جهة المعنى ، إذ ذاك مرهون بما يمنحه التركيب من معنى بمقتضى موقع هذه الكلمة أو تلك ، فثمَّة بعد دلالي للتركيب يخلق المعنى ويسهم في إحداثه على وفق وجوه متعدِّدة .

٣- تجلّى في مصطلحات البحث أن الصناعة النحوية قد اهتمت منذ بواكيرها الأولى بالمعنى النحوي ، إذ ولج النحويون في فلكه ، وتوخوا

معاني النحو في التركيب خاصة ، إذ كان محصول ذلك كمًّا كبيراً من المادة النحوية في هذا المضمار .

٤- ضمّ شرح الرضي على الكافية نكتاً دقيقةً فيما يخص المعنى النحوي ، هي غاية في النفاسة والأهمية ، إذ وظّف فطنته ، وبعد النظر ، في تصيّد دقائق المعاني النحوية ، اذ ولج إلى الكثير من الدقائق اللغوية والنحوية ، مستجلياً حقائقها كاشفا عن أسرارها .

٥- في شرح الرضي على الكافية مادة نحوية مرنة لا ينفد عطاؤها ، ولا تجفّ ينابيعها ، في مختلف مشارب اللغة ولا سيما في علم المعاني ، إذ رشف منها كثير من علماء اللغة العربية ليقعّدوا قواعدهم ، ويثبّتوا أصولهم .

٦- تجلى للباحث أن التراكيب التعبيرية التي رصدها الرضي فيما يخصّ المعنى يتعذّر النظر إليها بعيداً عن السياق اللغوي والحالي ، الذي يحيط بها .

٧- أبان البحث أن الرضي قد خصَّ السياق اللغوي فيما يخصّ الإعراب بأهمية بالغة ؛ لأنه يكشف ما تعنيه التراكيب ابتداء ، أما إذا خالف المعنى الإعراب فإنه يلتمس له طريقاً من خلال التأويل لردّه إلى الإعراب .

٨- أماط البحث اللثام عن الخلاف في دلالة الحرف على معنى في نفسه ، إذ مشهور مذهب النحويين هو عدم دلالته على معنى في نفسه ، بيد أن بعض النحويين قد ذهبوا إلى خلاف ذلك ، إذ فرَّر أن الحرف يدلّ على معنى في نفسه ، وهو ما أثبته البحث .

٩- أظهر البحث أن القول بالتضمين أو النيابة مردّه إلى السياق ، وأن التضمين يشمل أقسام الكلمة كلّها ، وإن كنا نلحظ أن النيابة لا تلبي مصداقاً للمعنى الكلي .

١٠- أفصح البحث عن أهمية الزمن النحوي وأبعاده ومتعلقاته في باب النواسخ ، فأوضح أن (كان) دالة على مطلق الزمان وأن زمانها يتخصّص من خلال خبرها .

١١- أوضح البحث أن الرضي كان ينزع إلى المذهب البصري في أكثر أحكامه ولكنّ ذلك لا يعني أنه قد أهمل المذهب الكوفي ، بل إنه كان في بعض الأحيان يرجّح المذهب الكوفي ويأخذ به على حساب الرأي البصري ، مما يثبت موضوعيته العلمية .

١٢- أفرز البحث أن للرضي آراء خاصّة به ، تفرَّد بها ، على سبيل المثال رفضه عطف البيان في بدل الكل من الكل إذ يحمله على البدل ليس غير ، مما يوضح أن الرضي له استقلالية في الآراء ومسحة تجديدية في هذا الميدان .

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١- أبو عبد الله الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل، اعداد: حماد بن محمد حامد الثمالي، إشراف: محمود محمد الطناحي، جامعة أم القرى، ١٤٠٩ – ١٤١٠ هـ.

٢- أثر النحاة في الدرس البلاغي ، عبد القادر حسين ، د ط ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٨ م .

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الاندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان الحمد، رمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.

٤- الإرشاد إلى علم الإعراب، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي (ت ٦٩٥ هـ)، تحقيق: عبد الله علي الحسيني البركاتي، محسن سالم العميري، د ط، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، دت.

٥- أسرار النحو، لشمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا (ت ٩٤٠ هـ)، تحقيق: أحمد حسن حامد، ط٢، دار الفكر، د م، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م.

٦- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٥م.

٧- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦ هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

٨- إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، ط٥، دار القلم العربي، حلب – سورية، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

٩- الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب، أبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١ هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، حامد عبد المجيد، د ط، مطبوعات دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٦ م.

١٠- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت ٥٤٢ هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، ط١، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

١١- أمالي الزجاجي، أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٣، دار الجيل، بيروت – لبنان، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

١٢- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن ابن محمد بن أبي سعيد الانباري (ت ٥٧٧ هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الانصاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، د ط، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٩ م.

١٣- أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الانصاري المصري (ت

٧٦١ هـ)، ومعه كتاب عُدَّةُ السالك، إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، د ط، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، د ت.

١٤- الإيضاح العضدي، لأبي على الفارسي (٣٧٧ هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط١، د م، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

١٥- الإيضاح في شرح المفصل، أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق: موسى بناي العليلي، د ط، د م، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

١٦- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ)، تحقيق: مازن مبارك، ط٣، دار النفائس، بيروت، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

١٧- الإيضاح في علوم البلاغة والمعاني والبيان والبديع ، الخطيب القزويني (ت ٧٣٩ هـ) ، تحقيق : إبراهيم شمس الدين ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٢ م .

١٨- البحث النحوي عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين، ط٢، دار الهجرة، قم – إيران، ١٤٠٥ هـ.

١٩- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

٢٠- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الاشبيلي السبتي (ت ٦٨٨ هـ)، تحقيق: عيّاد بن

عبيد الثبيتي، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦م.

٢١- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤م .

٢٢- البيان والتبيين، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٧، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.

٢٣- تأويل مُشكل القرآن، لابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ)، أحمد صقر، ط٢، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣ م.

٢٤- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦ هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، د ط، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، د م ، د ت.

٢٥- التبيان في علم المعاني والبديع والبيان، شرف الدين حسين بن محمد الطيبي (ت ٧٣٤ هـ)، تحقيق وتقديم: هادي عطية مطر الهلالي، ط١، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م.

٢٦- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الاندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

٢٧- ترتيب كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، تصحيح: اسعد الطيب، ط٣، أسوة، طهران، ١٤٣٣ هـ.

٢٨- التطبيق النحوي، عبده الراجحي، ط٢، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨ م.

٢٩- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن ابي بكر بن عُمر الدماميني (ت ٨٢٧ هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن محمد المفدى، ط١، د م، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٣٠- التعليقة على المقرب، ابن النحاس (ت ٦٩٨ هـ)، تحقيق: جميل عبد الله عويضة، ط١، عمان - الأردن، ١٤٣٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

٣١- التعليقة على كتاب سيبويه، أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (٣٧٧ هـ)، تحقيق: عرض بن حمد القوزي، ط١، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

٣٢- تفسير البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهيد بأبي حيان الاندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوّض، زكريا عبد المجيد النوتي، أحمد النجولي الجمل، عبد الحي الفرماوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٣٣- تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر ابن عاشور، د ط، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤ م.

٣٤- تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٣٥- تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، محمد الرازي فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر (ت ٦٠٤ هـ)، ط١، دار الفكر، بيروت – لبنان، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

٣٦- توجيه اللمع ، أحمد بن الحسين بن الخباز ، شرح كتاب اللمع ، لأبي الفتح ابن جني ، فايز زكي محمد دياب ، ط ١ ، دار السلام ، القاهرة – مصر ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .

٣٧- توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك للمرادي (ت ٧٤٩ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٣٨- ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد خلف الله احمد، محمد زغلول سلام، ط٣، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٧٦ م.

٣٩- جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، راجعة عبد المنعم خفاجة، ط ٢٨، منشورات المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

٤٠- الجملة الإسمية، علي أبو المكارم، ط١، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر الجديدة، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٤١- الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، فاضل صالح السامرائي ، ط ٣ ، دار الفكر ، عمان – الأردن ، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م .

٤٢- الجملة الفعلية ، علي أبو المكارم، ط١، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٤٣- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩ هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

٤٤- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (ت ١٩٤٣ م)، تصحيح: نجوى أنيس ضو، د ط، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، د ت.

٤٥- حاشية الصبّان، محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦ هـ)، على شرح الاشموني، علي بن محمد بن عيسى الاشموني (ت ٩١٨ هـ)، على الفية ابن مالك، ضبطه وصححه وخرّج شواهده: إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.

٤٦- الحاشية على الكشاف، الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، د ط، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٨٥ هـ – ١٩٦٦ م.

٤٧- الحذف والتقدير في النحو العربي، علي أبو المكارم، ط، دار غريب، القاهرة، د ت.

٤٨- حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه، محمود سعيد، د ط، د م، د ت.

٤٩- خزانة الادب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٥٠- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٥ هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، د ط، دار الكتب المصرية، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.

٥١- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف باسمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، د ط، دار القلم، دمشق، د ت.

٥٢- دلائل الإعجاز، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي (ت ٤٧١ هـ)، محمود محمد شاكر، د ط، مكتبة الخانجي، القاهرة، د ت.

٥٣- دور الحرف في أداء معنى الجملة، الصادق خليفة راشد، د ط، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٦ م.

٥٤- ديوان أبي العتاهية، غريد الشيخ، ط١، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت – لبنان، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٥٥- ديوان الأعشى، د ط، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، د ت.

٥٦- ديوان امرئ القيس، الشربيني شريدة، ط١، دار اليقين، مصر – المنصورة، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

٥٧- ديوان الحارث بن عبادة، تحقيق: أنس عبد الهادي أبو هلال، ط١، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، الامارات العربية المتحدة، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م.

٥٨- ديوان النابغة الذبياني، حنا نصر الحني، ط ، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٧ م.

٥٩- ديوان الهذليين، د ط، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م.

٦٠- ديوان جميل بثينة، بطرس البستاني، د ط، دار صادر، بيروت، د ت.

٦١- ديوان حميد بن ثور الهلالي، عبد العزيز الميمني، د ط، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧١ هـ - ١٩٥١ م.

٦٢- ديوان ربيعة بن مقروم الضبي، تحقيق: تماضر عبد القادر فياض حرفوش، ط١، دار صادر، بيروت – لبنان، ١٩٩٩ م.

٦٣- ديوان شعر المثقب العبدي، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، د ط، د. م، ١٣١٩ هـ - ١٩٧١ م.

٦٤- ديوان طرفة بن العبد، مهدي محمد ناصر الدين، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

٦٥- ديوان طرفة بن العبد، مهدي محمد ناصر الدين، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

٦٦- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، د ط، دار صادر، بيروت، د م، د ت.

٦٧- رصف المباني في شرح حروف المباني، أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢ هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، د ط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د ت.

٦٨- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي (١٢٧٠ هـ)، د ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، د ت.

٦٩- الزمن النحوي في اللغة العربية، كمال رشيد، د ط، دار عالم الثقافة، عمان، الأردن، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٨ م.

٧٠- شرح ابن طولون على الفية ابن مالك، أبي عبد الله شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي الصالحي (ت ٩٥٣ هـ)، تحقيق: عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م.

٧١- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت ٧٦٩ هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، مكتبة الهداية، بيروت – لبنان، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨م.

٧٢- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح، احمد يوسف دقاق، ط٢، دار المأمون للتراث، بيروت، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٨ م.

٧٣- شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمّى "إيضاح الشعر"، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، دارة العلوم والثقافة، بيروت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٧٤- شرح الأشموني على الفية ابن مالك المسمى (منهج السالك، إلى الفية ابن مالك)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م.

٧٥- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، تحقيق: علي محمد فاخر، جابر محمد البراجة، إبراهيم جمعة العجمي، جابر السيد مبارك، علي السنوسي محمد، محمد راغب نزّال، ط١، دار السلام، القاهرة – مصر، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٧٦- شرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الاندلسي (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الجيزة، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م.

٧٧- شرح التصريح على التوضيح أو المسمى التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.

٧٨- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، د ط، جامعة قاريونس، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.

٧٩- شرح الكافية الشافية، أبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد ابن مالك الطائي (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق: علي محمد معوّض، عادل أحمد عبد الموجود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.

٨٠- شرح الكافية في النحو، محمد ابن الحسن نجم الملّة والدين المحقق الرضي الاسترابادي (ت ٦٨٨ هـ)، وبهامشه حاشية للسيد شريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، د ط، من منشورات المكتبة المرتضوية للإحياء للآثار الجعفرية، ١٣٤٤ هـ.

٨١- شرح اللمع ، للأصفهاني، أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي (ت ٥٤٣ هـ)، تحقيق: إبراهيم بن محمد أبو عباة، د ط، إدارة النشر والثقافة في الجامعة، المملكة العربية السعودية ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

٨٢- شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ١٩٩٠ م.

٨٣- شرح المفصّل، موفق الدين ابن علي بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)، د ط، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د ت.

٨٤- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، ط١، مكتبة نزار المصطفى الباز، مكة المكرمة – الرياض، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.

٨٥- شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الاشبيلي (ت ٦٠٩ هـ)، تحقيق: سلوى محمد عمر عرب، د ط، مطابع جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤١٩ هـ.

٨٦- شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الاشبيلي (ت ٦٦٩ هـ)، قدّم له: فوّاز الشعار، إشراف أميل بديع يعقوب، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.

٨٧- شرح دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني (٤٧١ هـ)، محمد إبراهيم شادي، ط٢، دار اليقين، المنصورة – مصر، ١٤٢٤ هـ – ٢٠١٣ م.

٨٨- شرح ديوان عنترة، الخطيب التبريزي، قدّم له: مجيد طراد، د ط، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٨٩- شرح قطر الندى وبل الصدى، أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الانصاري (ت ٧٦١ هـ)، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار الخير، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م.

٩٠- شرح كتاب سيبويه، أبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.

٩١- شرح المكودي، لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت ٨٠٧ هـ)، على الالفية في علمي الصرف والنحو، لجمال الدين محمد بن

عبد الله بن مالك، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، د ط، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥ م.

٩٢- شعر زيد الخيل الطائي، تحقيق: أحمد مختار البرزة، ط١، دار المأمون للتراث، بيروت، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

٩٣- شعر هدبة بن الخثرم العذري، يحيى الجبوري، ط٢، دار القلم، الكويت، ١٩٨٦ م.

٩٤- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (ت ٧٧٠ هـ)، تحقيق: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، ط١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.

٩٥- علم الدلالة (علم المعنى)، محمد علي الخولي، د ط، دار الفلاح، عمان – الأردن، ٢٠٠١ م.

٩٦- العوامل المئة، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني الشافعي (ت ٤٧١ هـ)، أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، ط١، دار المنهاج، ط١، بيروت – لبنان، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.

٩٧- الغرّة في شرح اللمع ، سعيد بن مبارك بن الدهان أبو محمد (ت ٥٦٩ هـ) ، تحقيق : فريد بن عبد العزيز الزامل السليم ، ط١ ، دار التدمرية ، دم ، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١ م .

٩٨- في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ط٢، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.

٩٩- الكافية الشافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط، ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر (ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق صالح عبد العظيم الشاعر، د ط، مكتبة الآداب، القاهرة، د ت.

١٠٠- كتاب الأُزْهِية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي (ت ٤١٥ هـ)، تحقيق: عبد المعين الملّوحي، ط٢، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

١٠١- كتاب الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيرت، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

١٠٢- كتاب الكنّاش في فني النحو والصرف، عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيّوبي الشهير بصاحب حماة (ت ٧٣٢ هـ)، تحقيق: رياض بن حسن الخَوَّام، د ط، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

١٠٣- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، د ط، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢ م.

١٠٤- كتاب جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، علاء الدين بن علي ابن الإمام بدر الدين بن محمد الأربلي، د ط، وادي النيل المصرية، ١٢٩٤ هـ.

١٠٥- كتاب شرح الدروس في النحو، أبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان النحوي (ت ٥٦٩ هـ)، تحقيق: إبراهيم محمد أحمد الادكاوي، ط١، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

١٠٦- كتاب معاني الحروف، أبي الحسن علي بن عيسى الرُّماني النحوي (ت ٣٨٤ هـ)، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط ٢، دار الشروق، جدة – المملكة العربية السعودية، ١٤٠١ هـ - ١٩٨٧ م.

١٠٧- كتاب معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

١٠٨- الكتاب، سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٠٩- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل، جار الله أبي القاسم محمود بن عُمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، تحقيق: فتحي عبد الرحمن احمد حجازي، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

١١٠- كشف المشكل في النحو، ابن الحيدرة اليمني (ت ٥٩٩ هـ)، د ط، د م، د ت.

١١١- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت ١٠٩٤ هـ)، عدنان درويش، محمد المصري، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

١١٢- لسان العرب، ابن منظور (ت ٧١١ هـ)، طبعة مراجعة ومصححة بمعرفة نخبة من السادة الأساتذة المتخصصين، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

١١٣- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ط٤، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

١١٤- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت ٢١٠ هـ)، محمد فؤاد سزكين، د ط، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، د ت.

١١٥- مجمع الامثال، لأبي الفضل احمد بن محمد النيسابوري (ت ٥١٨ هـ)، د. ط، مؤسسة الطبع والنشر التابعة للاستانة الرضوية المقدسة، ١٣٤٤ هـ.

١١٦- مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤية بن العجاج، وليم بن الورد البروسي، د ط، دار بن قتيبة للطباعة والنشر، الكويت، د ت.

١١٧- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، محمد بشير الادلبي، ط٢، دار سركين للطباعة، د م، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

١١٨- المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطيّة الاندلسي (ت ٥٤٦ هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١.

١١٩- المرتجل في شرح الجمل، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب (ت ٥٦٧ هـ)، د ط، د م، د ت.

١٢٠- المساعد على تسهيل الفوائد، شرح بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك (ت ٧٦٩ هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، د ط ، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، د ت.

١٢١- المسائل المنثورة، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار، د ط، دار عمار للنشر والتوزيع، د م، د ت.

١٢٢- معاني القران ، لعلي ابن حمزة الكسائي (ت ١٨٩ هـ) ، عيسى شحاتة عيسى ، د ط ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٨ م .

١٢٣- معاني القرآن الكريم، لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط١، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٢٤- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السري (ت ٣١١ هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده الشلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٢٥- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ)، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

١٢٦- معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، ط٢، دار الفكر، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣م.

١٢٧- معترك الأقران في إعجاز القرآن، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، د ط، دار الفكر العربي، د ت.

١٢٨- معجم الأدباء بإرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي الرومي (ت ٦٢٣ هـ)، تحقيق: إحسان عبّاس، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ١٩٩٣ م.

١٢٩- معجم الصحاح، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣ هـ)، إبراهيم شمس الدين، ط١، الأعلمي للمطبوعات، بيروت – لبنان، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.

١٣٠- معجم القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨٠٧ هـ)، إبراهيم شمس الدين، ط١، الأعلمي للمطبوعات، بيروت – لبنان، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.

١٣١- مغني اللبيب، لابن هشام الانصاري (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، ط١، الكويت، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

١٣٢- مفتاح العلوم، لأبي يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمد بن علي السكاكي (ت ٦٢٦ هـ)، نعيم زرزور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

١٣٣- المفصل في علم العربية، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، تحقيق: فخر صالح قدارة، ط١، دار عمار، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.

١٣٤- المفضّليات، تحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، ط ٦، دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م.

١٣٥- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان القيمين، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

١٣٦- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، د ط، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

١٣٧- المقدّمة الجزوليّة في النحو، تصنيف أبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت ٦٠٧ هـ)، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: حامد أحمد نيل، فتحي محمد أحمد جمعة، د ط، مطبعة أم القرى، د ت.

١٣٨- المقرّب، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، ط١، د م، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢م.

١٣٩- الميزان في تفسير القرآن، محمد حسين الطباطبائي، ط١، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

١٤٠- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١ هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوَّض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

١٤١- النحو الأساسي ، محمد حماسة عبد اللطيف ، أحمد مختار عمر ، مصطفى النحاس زهران ، د ط ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ٢٠٠٥ م .

١٤٢- النحو العربي أحكام ومعانٍ، محمد فاضل السامرائي، ط١، دار ابن كثير، دمشق – سوريا، ١٤٣٥ هـ – ٢٠١٤ م.

١٤٣- نحو العربية، عبد اللطيف محمد الخطيب، سعد عبد العزيز مصلوح، ط١، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.

١٤٤- النحو الكافي ، أيمن أمين عبد الغني وآخرون ، ط ٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م .

١٤٥- النحو الوافي، عبّاس حسن، د ط، مكتبة المحمدي، بيروت – لبنان، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

١٤٦- النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي–الدلالي، محمد حماسة عبد اللطيف، ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

١٤٧- نهج البلاغة للإمام أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب جمعه الشريف الرضي (ت ٤٠٦ هـ) ، شرح محمد عبده ، ط ١ ، شما الفجير ، بيروت – لبنان ، ١٤٣٠هـ – ٢٠١٠ م .

١٤٨- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.

الرسائل الجامعية

١- الأساليب الخاصة بالمنصوبات ، دراسة تركيبة دلالية : خلف عريان خلف الحيصة ، رسالة ماجستير ، عمادة الدراسات العليا ، قسم اللغة العربية وادابها ، جامعة مؤته ، ٢٠١١ م .

٢- اعتراضات الرضي على النحاة في شرح الكافية (دراسة نحوية) ، حسان محمد على تايه ، إشراف كرم محمد زرندح ، كلية الآدراب ، جامعة غزة ، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م .

٣- اعترتضات الرضي على سيبويه في شرح الكافية ، محمد بن عبد الله بن صويلح المالكي ، رياض بن حسن الخوَّام ، كلية اللغة العربية وآدابها ، جامعة أم القرى ، ١٤٢٤هـ –١٤٢٥ هـ .

٤- أغراض المتكلم ودورها في التحليل النحوي في شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستر ابادي ، عائشة برارات ، إشراف أحمد جلايلي ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، ٢٠٠٨م .

٥- التعريف والتنكير في العربية ، حيدر ناجي مظلوم ، إشراف محمد عبد المطلب البكّاء ، كلية التربية ، جامعة المستنصرية ، ٢٠٠١ م .

٦- توجيه معاني النحو في شرح المفصل لابن يعيش ، صالح موجد خلخال الزبيدي ، إشراف نجاح فاهم صابر العبيدي ، كلية التربية ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٤ م .

٧- سياق الحال في كتاب سيبويه : أسعد خلف عبد الجبار العوّادي ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية – جامعة بابل ، ٢٠١١ م .

٨- القرينة في شرح الرضي على الكافية ، دوهان محمد دوهان ، إشراف رحيم جبر الحسناوي ، كلية التربية ، جامعة بابل ، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٣م .

٩- المسائل الخلافية في الأدوات والحروف : سلام موجد خلخال الزبيدي ، رسالة ماجستير ، كلية الأداب ، جامعة بغداد ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

١٠- النكرة والمعرفة في كتاب سيبويه ، نور صباح هادي ، إشراف خالد عباس حسين السيّاب ، كلية التربية ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٧ م .

الدوريات

١- جدليّة المعنى والصحّة النحوية ، بحث (فيـما يكون به المعنى عامـلا نـحويا)، نجاح فاهم العبيدي ، كلية التربية ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٤ م.

٢- المعنى والقاعدة النحوية : محمود حسن الجاسم ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ، ج ١٧ ، ٣٢٤ ، ذو الحجة ١٤٤٠ هـ .

Search Summary :

The Arabs were interested in sense and ridiculed all of their tools to make it clear, their language is the language that carries this meaning that revolves in their minds , which made the linguists interested in the meaning of great interest including ALRADHI (688 AH) in his book ALRADHI explanation on ALKAFYAH , It came in title of grammatical meaning in ALRADHI explanation on ALKAFYAH (688 AH) .

The purpose of this study was to highlight some of the issues of interest in the grammatical sense, and all its contents are related to disclosure of it .

The study has been divided into three chapters, introduction and conclusion, findings, conclusions and recommendations .

The first Chapter discusses the grammatical meaning in the Arabic sentence for Three sections .

First : the grammatical meaning in the actual sentence , the second : the grammatical meaning in the nominal sentence , And the third : grammatical meaning in the beginnings of the reincarnations .

The second chapter deals with the grammatical meaning in the prepositions . It has been divided into three sections :

The first : the grammatical meaning in the monolingual letters , the second : the grammatical meaning in binary characters and third letters and the third : the grammatical meaning in the triples .

The third chapter was in various issues in the grammatical sense, was divided into three sections : First : the grammatical meaning in derivatives , the Second : Grammatical meaning in Almansobat , the third : grammatical meaning in the subordinate .

The results were as follows :

- Exposure to all schools and opinions that have been addressed and discussed by the courts. With a view.
- He tended to stand with some views. Especially visual , taking the rest of the schools Ray, was objectively moderate in his views .
- Excellence in the intensity of opinions that did not preceded by one, like the kindness of the statement and allowance , his rejection of the kindness of the statement and that instead of all .

The study was based on descriptive-analytical methods and discussion of opinions.

Documents Center For Translation
No 163
Certified Translation

Republic of Iraq
Ministry of higher education
And scientific research
University of karbala
College of education for humanities
Department of Arabic language

The grammatical meaning in explaining AIRADHI (688 A.H) on ALKAFYAH

A thesis submitted by

Qusay Thuaban Yousif

To the council of the college of education for human sciences at the university of karbala, in partial of the requirements of master degree of language Arabic and arts

Supervised by

Prof.

Dr. Sallam Mougid Khelkhal Al-Zabaidy

1441 A.H **2019 A.D**

Documents Center For Translation
No 163
Certified Translation